

المحاماة

التأديب المهني

تعليقات

على مواد التأديب في قانون المحاماة
مع المقارنة بقوانين النقابات المهنية

تأليف

الأستاذ / عادل عيد المحامي

ملحق العددان السابع والثامن سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٩

التأديب المهني

تعليقات

**على مواد التأديب في قانون المحاماة
مع المقارنة بقوانين النقابات المهنية**

تأليف

الأستاذ / عادل عبد المحامي

ملحق العددين السابع والثامن سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٩

إضافة جديدة من خلال فكر سديد .. تلك الإضافة التي يثرى بها المكتبة القانونية الأخ الفاضل والزميل العزيز الأستاذ / عادل عيد المحامى .. وإنها إضافة لم يسبق لأحد من قبل أن تناولها أو اجتهد ، فيها ، فرغم ما يحظى به التأديب فى النقابات المهنية من أهمية بالغة وخطر جسيم ، إلا أنه لم يحظ فى الوقت ذاته بأى اهتمام من جانب الفقهاء ...

وما من ريب أنه إذا كانت المؤلفات فى مجال التأديب فى علاقات العمل قد تعددت وكثرت ، إلا أنها منعدمة تماما فى مجال التأديب فى النقابات المهنية ، رغم خطورة التأديب فى تلك النقابات ، وهى خطورة قد تصل إلى المحو والشطب من عضوية النقابة .

وما من ريب كذلك أن عزوف الفقهاء عن الاجتهاد فى مجال التأديب فى النقابات المهنية أدى إلى اضطراب قواعد التأديب واختلافها من نقابة إلى أخرى ، فكان ضروريا - بل وحميا - تناول هذا الأمر الخطير فى كتاب فقهي يكشف عن أوجه القصور التى شابت قواعد التأديب فى تلك النقابات ، فكان هذا الكتاب القيم الذى نزهو به ملاحق مجلة المحاماة .. وكان حقا علينا أن نقول بأن هذا العمل الضخم هو إضافة جديدة تتناول فكرا جديدا وسديدا .

لم يكتف الزميل العزيز الأستاذ عادل عيد بالتعليق على قواعد التأديب فى قانون المحاماة فحسب ، وإنما أقام المقارنة بين ذلك القانون وما يجرى عليه العمل فى النقابات المهنية الأخرى ، فاضفى فى هذا البحث القيم عمقا جديدا وصولا إلى توحيد نظام التأديب فى تلك النقابات .

ومن حق الأستاذ المؤلف علينا أن نقول أن رجال القانون - والصديق المؤلف من خيارهم - يتحملون مشقة البحث والإبداع القانوني ، حتى يصير القانون وسيلة إلى تحقيق العدل الذى به وحده تستقيم الأمور . فالأستاذ المؤلف له خبرة واسعة فى مجال التأديب بالنقابات المهنية بعد أن تحمل مسؤولية التأديب فى نقابة المحامين سنين عددا 1...

فالشكر كل الشكر للزميل العزيز على هذا الجهد الكبير الذى أفرغه فى هذا الكتاب القيم .. وكلنا أمل ورجاء أن يستمر شكرنا له مع استمرار عظيم إنجازه فى رحاب رسالة المحاماة المجيدة الشامخة .

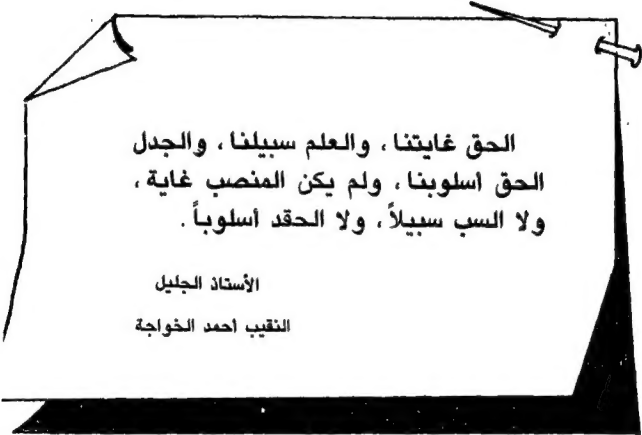
وكيل نقابة المحامين

وسكرتير التحرير

عصمت الهوارى

المحامى

نوفمبر ١٩٨٩



الحق غايتنا، والعلم سبيلنا، والجدل
الحق أسلوبنا، ولم يكن المنصب غاية،
ولا السب سبيلاً، ولا الحقد أسلوباً.

الأستاذ الجليل

النقيب أحمد الخواجه

مقدمة

المحاماة - كما نصت الفقرة الاولى من المادة الأولى من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - مهنة حرة تشارك السلطة القضائية فى تحقيق العدالة وفى تأكيد سيادة القانون وفى كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم .

أما المحامون - وكما نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى - فانهم يمارسون مهنة المحاماة - وحدهم فى استقلال ، ولا سلطان عليهم فى ذلك الا لضعائهم واحكام القانون .

لذلك ، حرص المشرع على أن يشترط فيمن يقبل طلبه للتقيد فى الجدول العام للمحامين ، أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة والا تكون قد صدرت ضده أحكام جنائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لاسباب ماسة بالشرف أو الامانة أو الاخلاق . (المادة ١٣ من قانون المحاماة) .

كما حرص المشرع أن يظل المحامى بعد قيده وطوال انتسابه لمهنة المحاماه ، حسن السمعة ملتزما فى سلوكه الشخصى والمهنى بمبادئ الشرف والنزاهة والمحافظة على الكرامة ، وأن يؤدى واجبه المهني على النحو اللائق دون أى تقصير أو انحراف ، وأن يلتزم بالواجبات التى يفرضها عليه قانون المحاماة والنظام الداخلى لنقابة المحامين ، وأن يرفع آداب المهنة ويحترم تقاليدها ، وجعل المشرع من الاخلال بشيء من ذلك مخالفة تستوجب المساءلة التأديبية (المادة ٩٨) .

الا انه بالرجوع الى أحكام التأديب الواردة فى قانون المجاماة الحالى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ - والتى تضمنتها المواد من ٩٨ حتى ١١٩ - نجدها مشوبة بالقصور الشديد بما يغل يد النقابة عن أن تتصدى تصديا فعالا ومؤثرا لكل من ينتهك شرف المهنة أو يخل بأدابها ويخرج على تقاليدها .

ويتمثل قصور هذه النصوص فى النقاط الآتية :

١ - حرم المشرع نقابة المحامين وحدها - ودون غيرها من النقابات المهنية - من حق رفع الدعوى التأديبية على من يرتكب من أعضائها ذنبا يستوجب المساءلة التأديبية - وجعل هذا الحق منوطا بالنياية العامة وحدها ، ولا تملك النقابة العامة سوى أن تطلب من النياية رفع الدعوى التأديبية على المحامى ، وللنياية - بطبيعة الحال - أن تستجيب أو لاتستجيب (المادة ١٠٢) .

٢ - كذلك فقد حرم المشرع نقابة المحامين - وحدها أيضا دون غيرها من النقابات المهنية الأخرى - من حق محاكمة أعضائها تأديبياً وجعل المحاكمة أمام مجلس تأديب مشكل من رئيس محكمة استئناف القاهرة أو من ينوب عنه ومن اثنين من مستشارى هذه المحكمة ومن عضوين من أعضاء النقابة العامة (المادة ١٠٧) وجعل نظر الطعن فى قرارات هذا المجلس أمام مجلس أعلى يؤلف من أربعة من مستشارى محكمة النقض ومعهم نقيب المحامين أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة (المادة ١١٦) .

هذا ولا يقف الأمر عند حد. عدم الاتساق التشريعى فيما بين المعاملة التى خص بها المشرع نقابة المحامين دون غيرها من النقابات المهنية ، وإنما يتجاوز ذلك الى انه يمثل مفارقة صارخة خصوصا اذا وضعنا فى تقديرنا أن نقابة المحامين تكاد تكون النقابة المهنية الوحيدة التى ينبغى أن يتوفر لها الاستقلال سواء استقلال المحامى فى إدايته المهنى ، أم استقلال مهنة المحاماه باعتبارها عوناً للسلطة القضائية المستقلة ، أم استقلال النقابة نفسها فى مواجهة الاجهزة الادارية والسلطات الرسمية وذلك بالنظر الى دورها البارز فى القضايا القومية وفى الدفاع عن الحريات العامة - ومن هنا فقد كانت هى الاولى والأجدر لان تستقل بأمور تأديب اعطائها من غيرها من النقابات المهنية الأخرى التى لاترفع - مثلها - شعار الاستقلال .

٣ - كذلك فإنه مما يؤخذ على نظام التأديب الحالى أنه اختص النقابات الفرعية - وحدها - بتحقيق مايقدم من شكاوى ضد المحامين ، ولم يجعل

للنقابة العامة سلطة اشراف أو رقابة على هذه النقابات بما يمكنها من أن تتدارك ماقد يحدث من تراخ أو ابطاء فى بعض الحالات ، وكان يجدر به أن يخول النقابة العامة أن تتصدى بالتحقيق ابتداء لاي شكوى اذا مارأت وجها لذلك ، وأن تستوفى ماقد يشوب تحقيقات النقابات الفرعية من نقص أو قصور .

٤ - وأيضا فإنه بالنسبة للعقوبة التى تملك النقابة الفرعية والنقابة العامة توقيعها على المحامى الذى يثبت ارتكابه لمخالفة تأديبية ، فهى عقوبة الانذار دون غيرها ، هذا مع استبعاد لفت النظر باعتبار أن المشرع لم يعتبره عقوبة .

ولاشك أنه يحسن لو زاد المشرع من سلطة النقابات الفرعية والنقابة العامة فى توقيع العقوبات التأديبية - وعهد اليها بتوقيع عقوبة أخرى مثل تأخير القيد فى الدرجة الاعلى لمدة لاتجاوز سنتين - مثلا - ولا مانع من أن يقتصر حق النقابات الفرعية فى توقيع هذه العقوبة على المحامين تحت التمرين والمحامين بالجدول الابتدائى .

وفى رأى أنه ليس هناك سبيل لقيام نظام تأديبى له اثره وفعاليته فى مجال النقابات المهنية مالم يخول المشرع النقابات الفرعية - فى كل مهنة - السلطة اللازمة للقيام بدور فعال فى الرقابة والاشراف على المهنيين التابعين لها ، ذلك أن النقابة الفرعية هى الجهاز الطبيعى المؤهل - بحكم القرب والمعرفة الشخصية للاعضاء التابعين لها - للقيام بالدور الرئيسى فى الكشف عن المخالفات التأديبية والتصدى لمرتكبيها والتحقيق معهم والمصارعة الى توقيع الجزاءات المناسبة عليهم أو إحالتهم للسلطات التأديبية بالنقابة العامة لتتولى مجازاتهم بالعقوبات الأشد أو تقديمهم للمحاكمة التأديبية حسبما يتبين لها من جسامة المخالفة .

ولعله مما يحسب لمجلس النقابة دورة ١٩٨٥ / ١٩٨٩ أنه أولى اهتمامه للمسألة التأديبية فأنشأ فى نقابة المحامين - ولاول مرة بالنسبة للنقابات المهنية - إدارة خاصة للدعوى التأديبية ، صدر بها قرار

المجلس فى اجتماعه المنعقد يوم ٢٧/٣/١٩٨٦ وعهد بالاشراف عليها الى صاحب هذا البحث والذي كان له شرف اقتراح إنشائها^(١).

ومنذ عهد التى مجلس النقابة السابق بالاشراف على هذه الادارة، عكفت - على مدى السنوات الثلاثة السابقة - على دراسة مواد التأديب فى قانون المحاماه الحالى، فراعنى قصورها الشديد، وعدم صلاحيتها لان يتحقق من خلالها نظام فعال للمساءلة التأديبية، وكان طبيعيا أن تتوافر لدى حصيلة لا بأس بها من المبادئ الفقهية والقضائية بشأن تطبيق تلك المواد، وأن استخلص مجموعة من الافكار والآراء والمقترحات، رأيت انها كفيلة بتدارك النقص وسد الثغرات فى باب المساءلة التأديبية فيما لو جرى تعديل لقانون المحاماة، وهو ما ينبغي الالتفات اليه خصوصا وقد تزايدت أعداد المحامين المقيدين بالجدول العام زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة حتى أن العدد تجاوز لدى إعداد هذا البحث للنشر للتسعين ألفا !!

ولقد وجدت من الملائم وأنا أضع هذه الشروح والتعليقات أن اتناول بالمقارنة مواد التأديب فى القانون السابق، وأيضا مواد المساءلة النظامية، فى الاقتراح بمشروع قانون الذى كان قد تقدم به المرحوم

(١) يجدر هنا أن أشيد بفضل المستشار أحمد رفعت خفاجى مدير النيابة الادارية فى ذلك الوقت، والذي ما أن عرضت عليه فكرة انشاء ادارة للدعوى التأديبية بالنقابة، طالبا منه الراى والعون حتى أبدي كل الحماس والاهتمام وبادر بأن تغير للعمل فى هذه الادارة الوليدة لكفا العناصر وأنشطها من العاملين بالنيابة الادارية، وأصدر على الفور قرارا بتدعيمهم.

ولقد اضطلع بعبه انشاء هذه الادارة وتنظيمها المستشار محمد عزت نجا وكيل عام أول النيابة الادارية سابقا ومدير ادارة الدعوى التأديبية سابقا - وكل من الموظفين الاداريين المنتدبين من النيابة الادارية السيدة / سهام أحمد حفى والسيد / أحمد حافظ عفيفى والأنسة نجوان محمد الفمرى - وقد بذلوا جهدا مشكورا فى انشاء الجداول والسجلات اللازمة، وحصر وتعليق ملفات المخالفات التأديبية المرسله من النقابات الفرعية منذ سنوات عديدة والتي كانت ملقاة بلا عناية ودون أى حماية من العبث أو الضياع.

الشيخ جمال الدين العطيفي الى مجلس الشعب سنة ١٩٨٢ ، الا أنه ظل
حبيس ادراج المجلس ولم ير النور .

كما رأيت من الملائم أيضا أن تشمل التعليقات مقارنات موجزة بالمواد
النظيرة في أهم قوانين النقابات المهنية ، وهي مقارنات أظهرت الكثير
من التناقضات فيما بين هذه القوانين في موضوع واحد لم يكن يحتمل
هذا الكم من التناقضات .

وفي ختام التعليقات ، وضعت الصياغة التي اقترحها كبديل لمواد
التأديب وذلك على ضوء ما تضمنته التعليقات من انتقادات وآراء .

(ان أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله)

صدق الله العظيم

عادل عيد المحامي

و عضو مجلس نقابة المحامين السابق

الاسكندرية في اول سبتمبر سنة ١٩٨٩

مبادئ عامة في المسائلة التأديبية

قبل أن نتناول نصوص التأديب بالشرح والتعليق، نرى أن نعرض بعض المبادئ العامة التي تحكم المسائلة التأديبية بوجه عام :

أولا : نظام التأديب له صفة إدارية ، فيما عدا المحكمة فلها صفة قضائية :

جرى المشرع في الفصل الخاص بالتأديب في قانون المحاماة على أسياغ الصفة الادارية على اجراءات التأديب ، فيما عدا المحاكمة التأديبية نفسها فقد أسيغ عليها الصفة للقضائية بل انه جعل اجراءات المحاكمة التأديبية للمحامين تكاد تتماثل مع المحاكمة الجنائية في خطواتها العامة^(١).

وفي خصوص أسياغ الصفة الادارية على إجراءات التأديب - عدا المحاكمة التأديبية - قضت المحكمة الادارية العليا بأن :

(مجلس نقابة المهن الطبية وكذلك هيئات التأديب كافة تعتبر هيئات ادارية في تشكيلها وفي اختصاصها ، اذ خولها القانون حق اصدار قرارات في مسائل التأديب بمقتضى سلطتها العامة ، وهذه القرارات ادارية لا قضائية لأن القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى ولايتها القضائية ويحسم - على اساس قاعدة قانونية - خصومة قضائية تقوم بين خصمين وتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ، ولا ينشئ هذا القرار مركزا قانونيا جديدا ، وإنما يكشف أو يقرر قيام حق أو عدم قيامه ، وظاهر أن القرارات التأديبية لا تحمل أية سمة من هذه السمات)^(٢).

ولقد وضع المشرع ضوابط معينة في توقيع الجزاءات التأديبية وأوجب على جهات التأديب أن تنقيد بها ، وإلا كان الجزاء الذي توقعه باطلا ، إلا أنه من المسلم به أن على هذه الجهات - حتى في حالة عدم وجود نص - أن تحترم ضوابط معينة مستمدة من النظام الجنائي وهذه الضوابط تستمد من الاصول التي لا تستقيم بدونها المحاكمة العادلة .

فقد أستقرت احكام القضاء الاداري - وأيدها الفقه بصفة عامة - على أن هناك قواعد قانونية ينبغي أن تطبق في كافة المحاكمات التأديبية ،

حتى ولو لم يرد بها نص صريح وذلك باعتبارها وليدة مبادئ قانونية عامة تعمل النص المكتوب، ومن تلك القواعد وجوب تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه وتحقيق دفاعه، وضمان حيدة السلطة التي تتولى المحاكمة، ووجوب تسبيب القرار التأديبي - وفي هذا المعنى تقول المحكمة الادارية العليا في حكم اصدرته بجلسة ١٩٥٩/٢/٢١ إن (ثمة قدرا من الضمانات الجوهرية يجب أن يتوافر كحد أدنى في كل محاكمة تأديبية، وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمير الانصاف والاصول العامة في المحاكمات، وأن لم يرد عليه نص، ويستلهم من المبادئ الاولى المقررة في القوانين الخاصة بالاجراءات، سواء في المحاكمات الجنائية أو التأديبية، ذلك أن القرار التأديبي هو في الواقع من الأمر قضاء عقابي في خصوص الذنب الاداري. ومن هذه الضمانات تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه، وتحقيق دفاعه، وحيدة الهيئة التي تتولى محاكمته وتسبيب القرار الصادر بالجزاء التأديبي، بما يكفل الاطمئنان إلى صحة وثبوت الوقائع المستوجبة لهذا الجزاء والتي كونت منها السلطة التأديبية عقيدتها واقتناعها واستظهار الحقائق القانونية وأدلة الإدانة بما يفيد توافر أركان الجريمة التأديبية وقيام القرار على سببه المبرر له، ويتيح للقضاء أعمال رقابته على ذلك كله من حيث صحة تطبيق القانون على وقائع الاتهام^(٣)، وتضيف المحكمة الادارية العليا في حكم آخر أصدرته بجلسة ١٩٥٦/٣/٢٤ أن (ثمة قاعدة مستقرة في الضمير تملئها العدالة المثلى ولا تحتاج الى نص يقررها، وهي أن من يجلس مجلس القضاء يجب ألا يكون قد كتب أو استمع أو تكلم حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن أن يستتف منه رأيه في المتهم بما يكشف لهذا الأخير مصيره مقدما بين يديه فيزعزع ثقته أو يقضى على اطمئنانه إليه)^(٤).

ثانيا: ذاتية القواعد التي تحكم التأديب من الناحيتين الاجرائية والموضوعية :

إلا أنه من جهة أخرى فإن اجراءات التأديب، يجب في الوقت نفسه، أن تتفادى التقيد بالقواعد التي لا تتواءم مع الطبيعة الخاصة لنظام التأديب، وعلى ذلك فما زال هناك خلاف بين الدعوى التأديبية والدعوى

الجنائية، مرده اختلاف المجالين اللذين تتحرك فيهما كل منهما، فالاولى تتحرك فى مجتمع الطائفة الصغير، والاخرى تتحرك فى المجتمع الواسع - وما يستتبع هذا الخلاف من اختلاف الزاوية التى ينظر منها المشرع الى التصرف المنحرف التى تستهدفه كل من الدعويين^(٩).

ولقد قضت المحكمة الادارية العليا بانه لا يصح رد الفعل محل المخالفة التأديبية الى نظام التجريم الجنائى، والتصدى لتوافر أو عدم توافر اركان الجريمة الجنائية، أو معالجة المخالفة التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها^(١٠).

وتاكيدا - ايضا - لاستقلال الدعوى التأديبية عن الدعوى الجنائية، وعدم انطباق الاحكام العامة فى قانون العقوبات أو احكام قانون الاجراءات الجنائية على الدعوى التأديبية، قضت المحكمة الادارية العليا بعدم اعمال مبدأ القانون الاصلح للمتهم على الدعوى التأديبية^(١١) الا اننا نرى أن هذا الحكم غير سديد ويتنافى مع مبادئ العدالة.

ثالثا: حجية القرار التأديبى امام الجهات القضائية الاخرى :

. تقضى المادة ١٠٢ من القانون المدنى بأن (لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا) وكذلك تقضى المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية بأن (يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ويوصفها القانونى ونسبتها الى فاعلها، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة، سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الادلة. ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون).

ومن المقرر أن هذه القاعدة الخاصة بحجية الحكم الجنائى، ليست قاصرة على الدعوى المدنية بالمعنى الضيق - فقط - بل تمتد الى كافة الدعوى غير الجنائية - كالتجارية أو الادارية أو التأديبية أو دعوى الأحوال الشخصية - ذلك أن المشرع انما قصد بالدعوى المدنية كل دعوى غير جنائية أيا كان نوعها^(١٢).

والمقصود بالحكم الجنائي الذي يحوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية بمعنى المحاكم غير الجنائية - هو الحكم البات - أى الذى استنفد طرق الطعن العادية وغير العادية^(٩).

والحجية التى يحوزها ذلك الحكم الجنائي البات والتى يلتزم بها القاضى المدنى انما ترد على ما فصل فيه الحكم الجنائي فصلا لازما فى تحقيق الفعل الذى يكون الاساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية ، وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ، وفى ثبوت أو عدم ثبوت ارتكاب المتهم له - فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذا الامور - كلها أو بعضها - انفلق الباب امام المحكمة التأديبية ، فلا تملك بحثها مرة اخرى ، ويتعين عليها ان تلتزم ما قضى به القاضى الجنائي بشأنها ، وان تصدر حكمها بحيث يكون متسقا مع الحكم الجنائي السابق صدوره^(١٠).

إلا أن البعض يرى ان احكام المحاكم التأديبية لا تحوز حجية الشيء المحكوم فيه أمام القضاء المدنى تأسيسا على انها لا تعد احكاما جنائية^(١١) - وهذا الرأى مردود بان عدم كونها احكاما جنائية لا ينفى انها تحوز الحجية كاحكام تأديبية أى انها تعد عنوان الحقيقة فى شأن ثبوت الفعل التأديبى محل المحاكمة فى حق المحامى المحال للمحاكمة وما اذا كان هذا الفعل يعد اخلالا منه بواجبات المهنة او لا - فلا شك ان الحكم النهائى الصادر من مجلس التأديب يعد حجة بما قطع فيه فى هذا الخصوص بحيث لا تملك المحكمة المدنية ان تخالفه أو تعود الى مناقشته مرة أخرى .

واضطرادا مع هذا المعنى ، فإننا نرى أن القاعدة المقررة بالمادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية والتى تقضى بانه (اذا رفعت الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها او فى اثناء السير فيها) - وهى القاعدة المعروفة بان الجنائي يوقف المدنى - ينبغى اعمالها ايضا وبغير تردد فى المجال التأديبى ، بمعنى انه يتعين أن توقف الدعوى التأديبية لحين صدور حكم بات فى الدعوى الجنائية التى اقيمت على المحامى قبل رفعها أو اثناء السير فيها ، وذلك متى كان الفعل المنسوب الى المحامى يكون الاساس المشترك بين الدعويتين الجنائية والتأديبية .

رابعاً : خضوع الجريمة التأديبية لمبدأ الشرعية :

من المبادئ المستقرة في اعلانات حقوق الانسان ، والتي تضمنتها نصوص الدساتير ، مبدأ (لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون أو بناء على قانون) .

وهذا المبدأ يعنى امرين : الاول أن السلطة التشريعية هي المختصة وحدها بإنشاء الجرائم و اقرار العقوبات المناسبة لها ، والثاني أن جهة القضاء هي المختصة وحدها بتطبيق العقوبات التي قررتها السلطة التشريعية .

ولقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على أن الذنب التأديبي يختلف عن الجريمة الجنائية في أنه لا يخضع لقاعدة الشرعية سالفة الذكر ، وإنما يجوز لمن يملك قانوناً سلطة التأديب أن يعتبر مسلماً معيناً - إيجابياً أو سلبياً - يأتيه الموظف عند ممارسة أعمال وظيفته ، ذنباً تأديبياً إذا كان ذلك لا يتفق وواجبات الوظيفة ، ومن ثم فلا يمكن حصر الذنوب التأديبية مقدماً - وبعبارة أخرى فإن الأفعال المكونة للذنب التأديبي ليست محددة حصراً ونوعاً ، وأما مردها بوجه عام الى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها^(١٢) ، أي أن الجريمة التأديبية لا تخضع لمبدأ الشرعية .

وفي المقابل اتجه رأى في الفقه التأديبي الى أنه لا بد من توافر الركن الشرعى في الجريمة التأديبية مثلها مثل الجريمة الجنائية ، وإن اختلفت صور أعمال هذا المبدأ في كل من الجريمتين - نظراً لتنوع النظم الوظيفية والمهنية وتعدد الواجبات الملقاة على عاتق من يشغل الوظيفة أو المهنة - أى الخاضع للتأديب - فإن المشرع لا يستطيع أن يحصر مقدماً ، وفي نص منضبط ، الأفعال التي تعتبر مخالفات لتلك الواجبات ، بل يكتفى بالنص على بعض أمثلة لهذه المخالفات التي تعتبر جرائم تأديبية ، ثم يأتى بنص عام يقرر فيه بأن يعتبر مخالفة كل خروج على الواجبات الوظيفية (أو المهنية) أو مقتضاها - وهذا النص هو الركن الشرعى للجريمة التأديبية^(١٣) .

اما عن الشق الآخر من قاعدة الشرعية ، وهو الا عقوبة الا ينص فهو مطبق في النطاق التأديبي ، فقد درج المشرع في النصوص التأديبية - سواء الخاصة بالموظفين العموميين أو بالمعاملين في القطاع العام ، أو بالمهنيين - على أن يحدد على سبيل الحصر العقوبات التأديبية - مثلما فعل في المادة ٩٨ موضوع هذا التعليق - بحيث لا تملك السلطة التأديبية أن توقع عقوبة سواها ، ولا تملك أن تعمل أدوات القياس لاستنباط عقوبات تأديبية لم ينص عليها^(١٤).

الا أن هناك farkا ملحوظا بين مدى التزام المشرع بقاعدة شرعية العقوبة في المجال الجنائي ، عنه في المجال التأديبي - فمبدأ شرعية العقوبة المخاطب به القاضي الجنائي مفاده أن المشرع قد حدد سلفا لكل جريمة عقوبتها التي لا يستطيع القاضي أن يقضى بغيرها بينما في المجال التأديبي وضع المشرع العديد من العقوبات ليتخير من بينها ما يناسب الجريمة التأديبية المطروحة عليه^(١٥). تاركا له سلطة تقديرية واسعة ليختار من بينها أكثرها ملاءمة من بين تلك العقوبات المتفاوتة مراعيًا في اختياره جسامة المخالفة ، وظروف ارتكابها وما قد لا يسها من ظروف مشددة أو مخففة^(١٦).

خامسا : حق مجلس التأديب في تعديل التهمة :

تنص المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة الواردة تحت عنوان (الإجراءات أمام المحاكم التأديبية) على أن : (تفصل المحكمة في الواقعة التي ورتت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الأوراق ، وبشرط أن تمنح العامل اجلا مناسباً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك).

واستئناسا بهذا النص ، وقياسا على ما تضمنته المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية^(١٧) فقد درج قضاء التأديب على ممارسة حقه في تعديل وصف التهمة وبشرط أن ينبه المتهم الى هذا التغيير وأن يمنحه أجلا

إذا ما طلب ذلك لتحضير دفاعه على أساس الوصف المعدل ، وإذا لم يحصل التنبيه أو التأجيل كانت المحاكمة باطلة^(١٨).

وعلى هذا نرى أن من حق مجلس تأديب المحامين أن يعدل في وصف التهمة المسندة إلى المحامي بذات الشروط المشار إليها .

سادسا : الشبهات القوية تكفي للادانة في المسائلة التأديبية :

وإذا كان قاضى التأديب له حرية واسعة مثل القاضى الجنائى ، فى تكوين عقيدته ، الا ان هناك خلافا بينهما فى خصوص ما اذا أحاط الشك بالتهمة المطروحة عليهما - فالقاضى الجنائى يقضى ولا محالة بالبراءة اذ ان الشك يفسر لصالح المتهم وأن احكام الادانة لا تبني الا على الجزم واليقين ، بينما ان القاضى التأديبى يحق له رغم عدم ثبوت المسلك الاجرامى المنسوب للمتهم ، ان يقضى بادانته تأديبيا ، بمعنى ان الذنب الجنائى الذى برئ منه المتهم ، قد يتخلف عنه ذنب تأديبى يستوجب المؤاخذة ، والمؤاخذة هنا تقوم على اخلال المتهم بالالتزام العام الذى يقع على عاتق شاغلى الوظيفة العامة أو المنتمين الى مهنة من المهن الحرة - بالابتعاد عن مواطن الشبهات فيكفى دائما فى الجريمة التأديبية ان يثور الغبار حول المتهم وأن تحيطه الشبهات مما يفقده حسن السمعة بين الناس^(١٩) ولقد تواترت على ذلك احكام المحاكم التأديبية والمحكمة الادارية العليا والتي ذهبت الى أن تحريرات المباحث يمكن التعويل عليها كأساس للمؤاخذة الادارية^(٢٠) والى ان الأمر لا يحتاج فى التدليل على سوء السمعة الى دليل قاطع ، وإنما يكفي وجود دلائل أو شبهات قوية تلقى ظللا من الشك حتى يتسم الموظف بعدم حسن السمعة^(٢١).



مواضيع

(١) ذاتية نظام للتأديب للدكتور محمد عصفور - مجلة ادارة قضايا الحكومة السنة السابعة - العدد الثاني - ص ٤٧ ، وايضا الشرعية الاجرائية للدكتور ماهر عبد الهادي ص ١٢٧ - هذا ويلاحظ ان هيئة التأديب في نقابة الاطباء التي صدر الحكم بشأنها مشكلة من عناصر نقابية .

(٢) جلسة ١٢/٤/١٩٥٨ مجموعة احكام الادارية العليا السنة الثالثة ص ١١٠٣ وكذلك محكمة القضاء الاداري ١٩٥٧/١/٢٩ ، ١١ / ١٧٩ / ١٢٢ وبالنسبة الى مهنة المحاماة حكم محكمة القضاء الاداري جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ مجموعة الاحكام السنة العاشرة ص ٢٧٣) .

(٣) مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا - السنة الرابعة - ص ٩٨٢ .

(٤) المجموعة السابقة - السنة الاولى - ص ٦١٣ ومشار الى الحكيمين السابقين في كتاب التأديب في الوظيفة العامة للدكتور عبد الفتاح حسن - طبعة سنة ١٩٦٤ ص ١٨ ، ص ١٩ .

(٥) مقال الدكتور عصفور المشار اليه ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٦) ادارية عليا جلسة ٢/٦/٧٣ مجموعة احكام السنة ١٦ ص ١٦٩ ومشار اليه بكتاب الشرعية الاجرائية ص ١٣١ هامش ٢ .

(٧) الادارية العليا في ٢٦/٤/١٩٦٩ وايضا ١٨/١٢/١٩٦٥ وايضا ١٩٦٧/١/٧ ومشار اليها بكتاب الشرعية ص ١٣٢ هامش ٢ وينتقد المؤلف اتجاه المحكمة العليا ويشير الى مقال للمستشار سيد أبراهيم انتقد فيه - ايضا - هذا القضاء وهو منشور بمجلة العلوم الادارية السنة الخامسة العدد الثاني ص ٥٧٩ .

وعلى العكس يؤيد الدكتور سليمان الطماوي في مؤلفه قضاء التأديب ما ذهبت اليه المحكمة الادارية العليا باعتباره اكثر انسجاما وطبيعة نظام التأديب (المرجع السابق ص ١٣٧ هامش ١) .

(٨) حجية الحكم الجنائي امام القضاء المدني للدكتور ادوار غالي الذهبي ص ١٥١ ولتعليق على قانون الاتبات - للمستشار عز الدين الدناصورى والاستاذ حامد عكاز المحامي - الطبعة الثالثة ص ٤٧٨ .

(٩) نقض مدني ٢١/٤/١٩٧٠ مجموعة لحكام المكتب الفني السنة ٢١ ص ٦٦٢ وايضا ١٩٧٨/١/١٤ مجموعة احكام السنة ٢٩ ص ١٧٦ .

(١٠) التعليق على القانون الاتي. للاستاذين الدناصورى وعكاز - المشار اليه -
٤٧٣.

(١١) حجية الحكم الجنائى للدكتور ادوار غالى الذهبى ص ١٢٦ .

(١٢) حكم الادارية العليا فى القضية رقم ١١٣٦ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٨ - المحاماة السنة ٤٤ - العدد الثانى ص ١٧٢ وراجع ايضا كتاب الاعذار بالجهل بالقانون للمستشار محمد وجدى عبد الصمد طبعة سنة ١٩٧٢ بند ٦٤٩ ويشير الى لحكام المحكمة الادارية العليا الآتية : ١٩٦١/٢/١١ مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا السنة ٦ ص ٦٨٠ . وايضا ١٩٥٨/١/٢٥ مجموعة السنة ٣ ص ٦٦٥٣ وايضا ١٩٦٢/١٢/١ مجموعة السنة ٨ ص ٦٦ وايضا ١٩٦٤/١/٤ مجموعة السنة ٩ ص ٣٦٢ وايضا ١٩٦٣/١١/٢٣ ذات المجموعة ص ٧٠ وايضا ١٩٦٧/١٢/٩ مجموعة السنة ١٣ ص ٢١٥ وراجع ايضا مقالا للاستاذ البشرى الشوربجى المحامى (المستشار بالنقض حاليا) بمجلة المحاماة السنة ٥٨ العدد ١ و ٢ ص ١٣٠ وما بعدها .

ويرى د . ادوار غالى ان القانون التاديبى لا يعرف مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات بالنسبة للأخطاء التاديبية ، بل يتركها لتقدير الجهة التى تتولى المحاكمة التاديبية اذ تملك هذه الجهة مطلق الحرية فى تقدير ما اذا كان الفعل يعتبر خطأ تاديبيا أم لا .

(حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدني - ص ١٢٣) ..

(١٣) مقال للمستشار عبد الوهاب البندارى فى اركان الجريمة التاديبية بمجلة المحاماة السنة ٥٠ ص ٨٧ وما بعدها ومقال البشرى الشوربجى - المشار اليه - ١٣٥ وما بعدها . ويشير الى رسالة الدكتور محمد جودت الملط بعنوان المسؤولية التاديبية للموظف العام ص ٩٧ و ص ٩٨ و ص ١٠٣ و ص ١٢٦ .

(١٤) مؤلف المستشار محمد وجدى عبد الصمد - بند ٦٥٠ ويشير الى حكم الادارية العليا الصادر فى ١٩٦٦/٣/١٢ مجموعة السنة ١١ ص ٥٣٢ وايضا فى ١٩٦٣/٣/١٢ مجموعة السنة ٨ ص ٤٧٧ .

(١٥) مقال البشرى الشوربجى ص ١٣٨ .

(١٦) مؤلف وجدى عبد الصمد - بند ٦٥٧ .

(١٧) نص المادة ١٣٠٨ ج على أن (للمحكمة أن تغير فى حكمها الوصف القانونى

للفعل المسند للمتهم ، ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بامر الاحالة أو بالتكليف بالحضور .

ولها ايضا اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في امر الاحالة ، او في طلب التكليف بالحضور .

وعلى المحكمة ان تنبه المتهم الى هذا التغيير ، وان تمنحه اجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف المعدل الجديد اذا طلب ذلك) .

(١٨) الشرعية الاجرائية من ٤٥٠ .

(١٩) الشرعية الاجرائية للكتور ماهر عبد الهادي من ٤٤٤ وما بعدها ومن رايه ان قاعدة الشك لصالح المتهم يعمل بها في القضاء التاديبى كما هو الشأن في القضاء الجنائى .

(٢٠ ، ٢١) الادارية العليا جلسة ١٩٦٢/٤/٢١ وجلسة ١٩٦٩/٢/٢١ - ومشار اليهما بالمرجع السابق هامش ١ و ٢ .

التعليق

**على مواد التأديب
في قانون المحاماة
مقارنا
بالقوانين المهنية**

(*) المادة ٩٨

كل محام يخالف احكام هذا القانون او النظام الداخلى للنقابة او يخل بواجبات مهنته او يقوم بعمل ينال من شرف المهنة او يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدر المهنة يجازى بإحدى العقوبات التأديبية التالية :

١ - الإنذار .

٢ - اللوم .

٣ - المنع من مزاولة المهنة .

٤ - محو الاسم نهائيا من الجدول .

ويجب الا تتجاوز عقوبة المنع من مزاولة المهنة ثلاث سنوات . ولا يترتب على محو الاسم نهائيا من الجدول المساس بالمعاش المستحق .

المواد المقابلة :

١ - تطابق المادة ١٤٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

٢ - وتقابلها فى القوانين المهنية المواد التالية :

(*) يقابل هذه المادة فى مشروع المرحوم الدكتور العطيفى المادة ٩٦ ونصها كالآتى : (يعد سلوكا مهنيا مستوجبا للمساءلة النظامية إتيان المحامى أحد الافعال الآتية :

(أ) الاخلال بالواجبات المنصوص عليها فى الفصلين الثانى والرابع من هذا الباب .
(ب) الاخلال بأداب المهنة المتعلقة بصلات المحامى بموكله المنصوص عليها فى الفصل الثالث من هذا الباب .

(ج) ارتكاب جريمة مخلة بالشرف او الاعتبار وصدر حكم نهائى عليه فيها بالادانة .

(د) تقديم بيانات غير صحيحة عند طلب القيد او التدرج فى القبول فى جداول المحامين .

(هـ) مخالفة الاحكام المتعلقة بممارسة المهنة .

هذا ولاشك ان صياغة هذا النص المقترح افضل من صياغة المادة ٩٨ الحالية .

الزراعيون / ٥٤	الاطباء / ٥١
اطباء الاسنان / ٥٠	الصيادلة / ٥١
البطريون / ٤٢	المعلمون / ١٥
العلميون / ٩٨ و ٩٩	الصحفيون / ٧٥
التجارىون / ٥٤	الاجتماعيون / ٧٥
المهندسون / ٥٨	التطقيون / ٦٥

التعليقات :

١- يستعمل الفقه والقضاء مصطلحات متعددة لتسمية الخطأ الذى يؤدى الى الوقوع تحت طائلة العقوبات التأديبية وأشهر هذه المصطلحات الجريمة التأديبية، والذنب الادارى، والمخالفة التأديبية^(١).

٢- ولقد انتهج المشرع فى هذه المادة بصدد بيان الجريمة التأديبية التى يسامل عنها المحامى، ذات المنهج الذى انتهجه فى قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ (المادة ٧٨) وفى قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (المادة ٨٠) وهو أيضا ذات النهج الذى انتهجه فى قوانين النقابات المهنية الاخرى - فقد صاغ هذا النص على نحو عام أوضح فيه أن الجريمة التأديبية بالنسبة للمحامى هو أن يخالف أحكام هذا القانون أو النظام الداخلى للنقابة أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدرها - وواضح من هذا النص أن الجرائم التأديبية لا تقع تحت حصر، فبعضها مقنن وهى تلك المنصوص عليها فى قانون المحاماة نفسه ومثالها ألا يلتزم المحامى فى سلوكه المهنى أو الشخصى بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة (المادة ٦٢) أو أن ينكص عن الدفاع عن متهم فى دعوى جنائية بغير عذر مقبول (المادة ٦٣) أو أن يقبل الوكالة فى دعوى غير مستعجلة ضد زميل له قبل استئذان رئيس النقابة الفرعية (المادة ٦٨) أو أن يستخدم الوسطاء فى مزاوله مهنته أو أن يضع على أوراقه أو لافتة مكتبه بيانات خاصة بما سبق أن تولاه من مناصب (المادة ٧١) - وبعضها منصوص عليه فى النظام الداخلى للنقابة ومن قبيل ذلك أن يتمتع المحامى عن الإجابة على الشكوى المقدمة ضده فى الميعاد الذى يحدده مجلس

النقابة (المادة ٨٥ من النظام الداخلي). وبعضها قد يكون منصوحا عليه في القرارات الصادرة عن مجلس النقابة العامة أو مجلس النقابة الفرعية - كأن يصدر قرار بالاضراب عن العمل في يوم معين فيخرج عليه أحد المحامين .

٣- من المقرر أن يتعين على مجلس التأديب الذي ينظر الدعوى التأديبية المقامة على المحامي ، إذا كان قوام الجريمة التأديبية المنسوبة اليه أنه قد خالف نصا من النظام الداخلي للنقابة ، أو قرارا صادرا عن مجلس النقابة ، أن يبحث مدى مشروعية هذا القرار ، فإذا ما تبين عدم مشروعيته - فإن مخالفته لا تعتبر خطأ تأديبيا^(٧) .

وقضت محكمة النقض الفرنسية بأنه مما يدخل في ولايتها ، التحقق مما إذا كانت الأفعال المنحرفة المنسوبة إلى أحد المشتغلين بالمهنة الحرة تنافض بطبيعتها أو في الظروف التي صاحبها الالتزامات المهنية ، مما يعني أن القضاء لا يقف عند حد تكييف الأخطاء فحسب ، وإنما يمتد إلى المرحلة السابقة على التكييف ، وذلك للتحقق من الطبيعة الأثمة للأفعال محل المسائلة^(٨) .

كذلك فإنه من المبادئ المقررة . وجوب تحقق المحكمة من توافر الركن الأدبي أو المعنوي في الجريمة التأديبية ، أي أن المخالفة تنطوي عن معنى الإثم أو الذنب ولا يكون ذلك إلا إذا كانت قد صدرت عن إرادة حرة فلا محل لتوقيع العقوبة التأديبية على المحال للتأديب إذا أثبت أن لديه عذرا قانونيا يعفيه من المسائلة - (كأن يكون فاقدا للشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل ، أو إذا حسنت نيته وارتكب فعلا اعتقد أن إجراءه من اختصاصه ...)

٤- ومن المسلم به أن لا تعتبر كل مخالفة قانونية جريمة تأديبية ، وإنما يعتبر كذلك - فقط - المخالفات التي تنطوي على معنى الإثم أو الذنب أو الفعل الشائن فهي التي تستوجب الزجر والردع بتوقيع عقوبة تنطوي على معنى الإيلاء وذلك بقصد تقويم صاحب السلوك المنحرف وزجره ، وتخويف غيره من أن يفعل مثله - أما ما عدا ذلك من مخالفات أو أخطاء التي تعتبر أفعالا ضارة أو مهددة بوقوع ضرر والتي تظل من الإثم أو

الانحراف فلا تواجه بعقوبة. وانما السبيل الى مواجهتها هو اصلاح الضرر المترتب عليها عينا اذا كان ممكناً، او التعويض حيث لا يستطاع اعادة الشيء الى اصله^(٤).

ويترتب على ذلك انه فى نطاق العلاقات العمالية انه لا يجوز المحاسبة على كثير من المخالفات لتجردها من معنى الاثم او الذنب، فكثير من الافعال غير المشروعة التى يرتكبها العامل، ولو كانت ضارة بمصالح رب العمل او العميل، لا ترتب مسئولية تأديبية.

٥ - واذا كانت فكرة السلطة الرئاسية هي المهيمنة فى نطاق الوظيفة العامة، وايضا - بدرجة اقل - فى نطاق العلاقات العمالية - فان الامر يختلف بالنسبة للعلاقات المهنية فسلطة النقابات على اعضائها ليست سلطة رئاسية على النحو السائد فى نطاق الوظيفة العامة او حتى فى نطاق العلاقات العمالية، فهذه النقابات وان كانت منظمات اجبارية بمعنى ان يجبر المنتسبون الى المهنة الحرة على الانضمام اليها، الا انها تقوم على اساس من الانتخابات مما يغير من طبيعتها كسلطة رئاسية على اعضائها.

٦ - كذلك فى نطاق التأديب المهني فإنه لا تترتب على كل مخالفة للوائح المهنية او العقود التى تبرم بين المهنيين وعملاتهم، مسئولية تأديبية، وإنما لابد ان تنطوى المخالفة على فعل مشين، وبعبارة أخرى لابد وأن ينطوى الانحراف على معنى الإثم او الخطيئة ولكن من المفهوم أن هذا المعنى إنما يتحدد طبقاً للطائفة او الجماعة المهنية التى ينتمى إليها المخالف، فالطابع الطائفي هو الذى يحدد مضمون الجريمة التأديبية للمنتسبين لهذه الطائفة المهنية^(٥).

٧ - على أنه يجب ان يكون مفهوماً أن الإثم التأديبي لا يعنى بالضرورة ان يكون وليد ارادة أئمة عامدة، وإنما قد يعنى - كما هو الشأن فى المجال الجنائى بل وعلى نطاق اوسع - ارادة أئمة ولو لم تتسم بالعمد أو القصد - وعلى هذا يمكن القول ان الاثم التأديبي هو انحراف يقع من أحد أفراد المجتمع الطائفي يتمثل فى الخروج على شريعة هذا المجتمع الصغير أو الاعتداء على أحد مصالحه^(٦).

٨ - وإذا كان المشرع قد اعتبر أنه مما يوجب المساءلة التأديبية للمحامى، أن يخل بواجبات مهنته - وهو ما يعرف بالخطأ المهني - إلا أن المقرر فى هذا الصدد أن المحامى - شأنه شأن باقى المهنيين مثل الطبيب والمهندس والصيدلى - لا يسأل عن الخطأ البسيط فى مباشرته مهنته، وهو الخطأ فى الأمور الفنية التى تتصل بالمهنة والتى يتفاوت فيها الرأى بين أصحاب المهنة الواحدة بحكم تفاوت الخبرة ومدة الممارسة والاستعداد الذاتى والقدرة للفنية الشخصية - وهذا هو ما استقرت عليه الأحكام الصادرة عن المحكمة الادارية العليا فى القضاء التأديبى ومنها على سبيل المثال الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٥/٥/٨ فى القضية رقم ١٤٦٢ لسنة ١٩٧٢ ق.

٩ - أما إذا ارتكب المحامى خطأ جسيما - كأن فوت موعدا للنقض أو الاستئناف أو أقدم على مباشرة إجراء قضائى لا يحق له بحكم درجة القيد أن يباشره، مما كان سببا فى القضاء ببطلان الاجراء وإضاعة الفرصة على موكله ليطرح دعواه على المحكمة المختصة أو أن يتقاعس عن واجب الحضور عن موكله أو معه بالجلسة المحددة أو أن يحبس تحت يده مستندات موكله فلا يقدمها إلى المحكمة مما يؤدى إلى صدور الحكم ضده فهذه كلها صور للخطأ المهني الجسيم والإخلال بواجبات المهنة مما يعرضه للمساءلة التأديبية، فضلا عن المساءلة المدنية بطريق التعويض^(٧).

١٠ - بل قد تنطوى الجريمة التأديبية لا على مخالفة لنص معين، وإنما لما تقتضيه طبيعة المهنة نفسها ولما استقر عليه العرف من تقاليدها وآدابها مادام هذا العرف لا يخالف نصا قائما، فالعرف يعتبر مصدرا للقواعد التأديبية، بل إنه يعتبر - مصدرا للقاعدة القانونية فى النظام القانونى المصرى طبقا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدنى.

ويقصد بالعرف بصفة عامة اعتياد الجماعة على نهج سلوك معين لفترة من الزمن بحيث صار الاعتقاد باعتياد ذلك السلوك ملزما قانونا. وترتبط على هذا فإن خروج المحامى على العرف المستقر فى مهنة المحاماة - متى كان لا يصادم نصا تشريعيا - يستوجب مساءلته تأديبيا.

١١ - وغنى عن البيان أن الجريمة المخلة بالشرف التي ارتكبتها المحامي قبل قيده بجدول المحامين لا تعد خطأ تأديبيا تتولد عنها مسئولية تأديبية قبله لأنها وقعت منه قبل أن تتوفر فيه صفة المحامي وهذا ما يستفاد من المادة ٨٩ التي تستهل بعبارة (كل محام يخالف ...) إلا أن هذا لا يحول دون عرض الأمر على لجنة القبول بالنقابة لتعيد النظر في قرار قيده بالجدول إذا كان المحامي سالف الذكر قد بلس عليها وأخفى أمر هذه الجريمة المخلة بالشرف عندما تقدم طلبا قيده، ذلك أنه يترتب على ذلك انتفاء أحد شروط القيد بالجدول العام وهو ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اعتباره إليه (المادة ١٣ من قانون المحاماة).

١٢ - وربما ثارت شبهة حول انطباق أحكام التأديب على أعضاء مجلس الشعب ومجلس الشورى من المحامين، وذلك إزاء الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها هؤلاء - إلا أن الصحيح أن هذه الحصانة تقتصر فقط على المسئولية الجنائية ولا شأن لها بالمسئولية التأديبية، ويمكن اتخاذ كافة الإجراءات التأديبية قبل هؤلاء شأنهم شأن سائر المحامين^(٨).

١٣ - ومن المقرر أن صدور القرار بالإدانة عن مخالفة مستمرة لا يحول دون إعادة المحاكمة إذا ما استمر ارتكابها بعد صدور القرار التأديبي وتطبيقا لذلك قضى بأن الموظف الذي ينقطع عن عمله دون مبرر قانوني أو يجمع بين الوظيفة العامة والعمل بإحدى الشركات المساهمة يكون قد ارتكب مخالفة من المخالفات المستمرة. ويجوز مساءلته عن ارتكابها في كل مرة تتوافر فيها أركانها دون أن يحد من ذلك سبق مساءلته عنها^(٩).

١٤ - وإذا كانت نصوص قانون المحاماة والنظام الداخلي لنقابة المحامين قد ألزمت المحامين ببعض الواجبات وحظرت عليهم بعض المحظورات، مما يجعل الإخلال بهذه النصوص جرأثم تأديبية مقننة، تستوجب المساءلة التأديبية، إلا أنه ينبغي القول بأن المحامي مواطن قبل أن يكون محاميا، وصفته كمحام لا تحجب صفته كمواطن، ومن ثم فإنه

يخضع شأن سائر المواطنين لأحكام قانون العقوبات وسائر القوانين العقابية فإذا ما ارتكب فعلا مؤثما بنص عقابي مما يمس الشرف والسمعة، فإن وضعه من الناحية المهنية - كمحام - يتأثر بهذه الجريمة - ومن هنا يمكن القول بأن كثيرا من الجرائم التي نص عليها قانون العقوبات والقوانين الجنائية، تعتبر في ذات الوقت - جرائم تأديبية مقننة تستوجب مساءلة من يرتكبها من المحامين مساءلة تأديبية .

والى هذا أشارت المادة ٦٢ من قانون المحاماة حيث نصت على أن (على المحامي أن يلتزم في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة) فهي تقرن بين السلوكين بمعنى أن تكون المساءلة واجبة عند وقوع أي انحراف في هذا السلوك أو ذاك - بل إن المادة ٩٨ نفسها والتي عدت أنواع الانحراف التي تستوجب المساءلة التأديبية للمحامي لم تقصر المساءلة على أن (يخالف أحكام هذا القانون أو النظام الداخلي للنقابة أو يخل بواجبات مهنته) وإنما أضافت إليها أن (يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدر المهنة) وذلك باعتبار أن السلوك الشخصي المعيب للمحامي ولو خارج نطاق مهنة المحاماة - لا بد وأن ينعكس على مهنته وينال من كرامتها^(١٠).

إنن، فمسئولية المحامي ليست قاصرة على ما يرتكبه من أفعال أثناء مباشرته لمهنته بل إنه قد يسأل كذلك تأديبيا عما يصدر منه خارج نطاق عمله المهني إذ لا يجوز أن يصدر منه ما يمكن أن يعتبر مناقضا للنقطة الواجبة فيه وللإحترام المطلوب له والذي هو عدته في أداء مهنة المحاماة التي ينتسب إليها ومن ثم فلا يحق له أن يحتج بأنه إنما كان يعمل بصفته الشخصية فهذه الصفة الشخصية التي يدعيها ليس من شأنها على أية حال أن ترفع عنه المسؤولية التأديبية التي يخضع لها بصفته محاميا^(١١)، ف شأنه في هذا الخصوص، شأن الموظف العام بالنسبة لضرورة توافر شرط حسن السمعة عند الالتحاق بالوظيفة واستمراره أثناء شغله لها كذلك بالنسبة للمحامي فإن حسن السمعة كما أنه شرط عند قيده بالجدول العام فإنه شرط لازم أن يستمر بعد ذلك - والمحامي الذي يتسم بسوء السيرة

من حق النقابة العامة بل من واجبها أن توقع عليه من العقوبات ما تراه محققا للصالح العام وذلك متى اطمأنت واقتنعت بصحة ما نسب إليه من أمور تخدش السمعة والسيرة وإن لم تصل هذه الأمور إلى حد تكوين جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات إذ يكفي لتحقيق سوء السمعة أو سوء السيرة قيام شبهات قوية تتروّد على السنة الناس بما يمس خلق المحامى ويؤثر - بالتالى - على سمعته المهنية^(١٢).

هذا ويعد خطأ مسلكيا يستوجب التأديب :

- التواجد فى منزل زوجية فى غياب الزوج وفى وقت متأخر من الليل .
- الاتصالات الجنسية غير المشروعة .
- التواجد فى مقهى يدار لتدخين الحشيش .
- الرضاء عن الأعمال المشينة التى ترتكبها الزوجة فى منزل الزوجية والمشاركة فى ثمارها الآثمة .
- العبث بحرمة الدين والتلاعب بالاديان .
- الإفراط فى الشراب والظهور فى الأماكن العامة بحالة سكر بين .
- الإفراط فى الاستدانة^(١٣) .

وهناك بعض الجرائم يدق الأمر بخصوص تحديد ما إذا كانت مخلة بالشرف ام لا فعثلا جريمة الهروب من الخدمة انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة إلى اعتبارها من الجرائم المخلة بالشرف^(١٤) . بينما اعتبرت المحكمة الادارية أن جريمة تبديد منقولات الزوجة تعتبر مخلة بالشرف إلا انها لا تعتبر ذنبا تأديبيا يسوغ المساءلة التأديبية^(١٥) .

١٥ - افشاء سر المهنة :

من اعم المخالفات التى يقع مرتكبها تحت طائلة المساءلة التأديبية ، افشاء المحامى لسر المهنة ، وهى مخالفة خطيرة ، ليس فقط لأنها مؤثرة بنصر عقابى صريح وهو نص المادة ٣١٠ عقوبات ، وإنما أيضا لمخالفتها أحكام قانون المحاماة وآداب المهنة وتقاليدها التى استقرت على مر العصور .

ولأهمية هذه المخالفة ، نخصها ببعض التفصيل :

توجب المادة ٢٠ من قانون المحاماة ، ان يحلف المحامى لدى قبوله للتقيد بجدول المحامين ، وقبل مزاولة مهنة المحاماة يمينا بالصيغة الآتية :
(اقسم بالله العظيم أن أمارس اعمال المحاماة بالشرف والامانة والاستقلال وان أحافظ على سر مهنة المحاماة وتقاليدها وأن أحترم الدستور والقانون).

كما تقضى المادة ٦٥ من قانون المحاماة بأن (على المحامى أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع او المعلومات التى علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغها إليه ، إلا اذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جناية او جنحة).

وتقضى المادة ٧٩ من هذا القانون بأن (على المحامى أن يحتفظ بما يفضى به اليه موكله من معلومات ، ما لم يطلب منه إيداعها للدفاع عن مصالحه فى الدعوى)^(١٦).

ويلاحظ ان الافعال التى عدتها المادة ٩٨ واعتبرتها موجبه للمساءلة التأديبية تندرج بصفة عامة ضمن الامور التى تضمنتها صيغة ذلك القسم - بمعنى أن ارتكاب المحامى واحدا منها يعتبر حثا يقسمه الذى قطعه على نفسه لدى انضوائه فى مهنة المحاماة ، الا أنه ولا شك فلن من أخطر المخالفات المهنية ان يفشى المحامى سر المهنة - وذلك فى غير الحالة التى رخص فيها القانون . وهى حالة منع ارتكاب جناية او جنحة ، وأداء الشهادة أمام القضاء متى طلب ذلك من أسرها إليهم^(١٧).

والالتزام بالمحافظة على سر المهنة التزام أخلاقى أولا قبل أن يكون التزاما مهنيا يستوجب المساءلة التأديبية ، أو التزاما قانونيا يستوجب المساءلة الجنائية .

وإذا كان المهنيون بصفة عامة يلتزمون بعدم إفشاء أسرار عملائهم ، فإن المحامين - بصفة خاصة - أكثر التزاما بهذا الواجب ، ذلك ان السر المهني هو جوهر مهنة المحاماة والمحامى الذى لا يلتزم به غير جدير بالانتساب الى مهنة المحاماة^(١٨) وهو سر مطلق وليس نسبيا ، ويشمل

ليس فقط ما يودعه الموكل لدى محافيه من أسرار ، وإنما - أيضا - ما يصل الى علم المحامى وما يستنتجه بنفسه من أسرار موكله أثناء وبمناسبة ممارسته لمهنته حتى تلك الأسرار التى لا يعلمها الموكل نفسه أو التى لا يعلم أنها قد وصلت الى علم محاميه - فالسر المهنى نوعان الأول هو ما يعهد به صاحبه إلى المحامى ، باعتباره سرا ، ثقة منه فى أن هذا المحامى سوف يكتمه ولا يفشيه ، حتى ولو لم يكن هذا السر مشينا بصاحبه أو يضر إفشاؤه بسمعته أو كرامته .

والنوع الثانى من سر المهنة هو السر بطبيعته ، حتى ولو لم يكن صاحبه قد عهد به إلى المحامى ، فيكفى أن يكون قد وقف على أمور تعتبر من أسرار موكله أثناء ممارسة الوكالة عنه أو بمناسبتها .

وكلا النوعين يعتبر سرا من أسرار المهنة لا يجوز إفشاؤه حتى ولو بعد انتهاء علاقة الوكالة بين المحامى وصاحب السر^(١٩) .

هذا ومن المعلوم أن محاسبة المحامى تأديبيا على إفشاء سر المهنة لا يحول دون محاكمته جنائيا عن ذات الواقعة طبقا لنص المادة ٢٩٦ عقوبات التى تقضى بأن (كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا) .

من المسلم به أن واجب المحامى فى الامتناع عن إفشاء سر مهنته يمتد - أيضا - إلى الشهادة أمام المحاكمة فى المسائل التى تتعلق بسر المهنة - فكل ما عرفه المحامى من موكله أو وقف عليه بنفسه أو استخلصه بحكم علاقته بموكله مما يتعلق بالنزاع أو الدعوى التى كان موكله إلى مهمة الدفاع فيها - يعتبر سرا مهنيا ويمتنع على المحامى أن يكشف عنه ولو بصفته شاهدا أمام المحكمة - أما ما عدا ذلك من الوقائع المتعلقة بموكله فيمكن أن يشهد عليه المحامى ..

وإذا سمعت شهادة محامى عن وقائع تتعلق بسر مهنته ، ورتبت عليها المحكمة نتيجة فى قضائها ، كان الحكم باطلا لابتناؤه على دليل مخالف للنظام العام^(٢٠) .

١٦ - تعليمات النيابة العامة بشأن تحقيق الشكاوى ضد المحامين :

- لما كانت النيابة العامة تملك رفع الدعوى التأديبية بالنسبة للمحامين طبقاً للمادة ١٠٢ من قانون المحاماة ، فإنها تملك تبعاً لذلك أن تحقق الشكاوى المقدمة ضدهم وأن تتصرف فيها بما تراه .

وقد تضمن كتاب التعليمات العامة للنيابات^(٢١) تنظيماً لما ينبغي اتباعه بالنسبة لهذه الشكاوى - وتقضى هذه التعليمات بأن على النيابة الكلية أن تقيّد مايرد إليها من الشكاوى ضد المحامين عن تصرفات تتصل بمهنتهم في «دفتر شكاوى المحامين» حسب تواريخ ورودها مع التأشير عليها بأرقام قيدها فيه ، وتحقيقها بمعرفة أقدم أعضاء النيابة الكلية - بقدر الإمكان - وإثبات الإجراءات التي تتم فيها أولاً بأول بالدفتر المذكور . وإذا وردت للنيابة الجزئية شكوى من هذا القبيل ، فيجب عليها إرسالها فوراً إلى النيابة الكلية لقيدها بـ «دفتر شكاوى المحامين» ، واتخاذ الإجراءات اللازمة فيها بمعرفتها ، وإذا كان موضوع الشكوى المقدمة ضد المحامي يتعلق بمهنته ، فيجوز لرئيس النيابة الاكتفاء بطلب معلومات المحامي ، إلا إذا اقتضى الأمر سماع أقوال الشاكي أو إجراء تحقيق فيما تضمنته الشكوى . فإذا تفاهم طرفا الشكوى ، أو ثبت أنها غير جدية ، فيتعين حفظها ، ما لم ير رئيس النيابة استطلاع رأى المحامي العام قبل التصرف فيها ، وإذا اتهم أحد المحامين بارتكاب جناية أو جنحة - عادية كانت أو أمن دولة - ولا صلة لها بمهنته ، فيجب على الشرطة - إذا كان البلاغ قد ورد إليها ابتداء - إخطار النيابة فوراً لتتولى تحقيق الحادث وعلى النيابة الجزئية التي تلقت بلاغ الحادث أو أخطرت به أن تتولى تحقيقه وقيدته بجداولها ، مع مراعاة إخطار رئيس النيابة بذلك فوراً وقبل البدء في التحقيق . ولا يجوز للنيابات أن تكلف الشرطة بتحقيق أية شكوى من الشكاوى التي تقدم ضد المحامين ، ولا بإجراء استيفاء فيها ، وإذا اقتضى التحقيق حضور المحامي إلى مقر النيابة ، فيجب طلبه بكتاب خاص يرسل إليه مباشرة ، أو بالاتصال به بطريق التليفون ، ولا يجوز طلب المحامي إلى النيابة عن طريق الشرطة . ويجب على النيابة أن ترسل التحقيق الذي تجريه في شأن المحامي إلى المحامي

العام بمذكرة لاستطلاع الرأى قبل التصرف فيه ، وعلى المحامى العام إرسال الأوراق إلى النائب العام إذا رأى محلا لإقامة الدعوى الجنائية أو التأديبية ، وتتبع هذه التعليمات فى شأن كافة التحقيقات ضد المحامى سواء اتهم بأنه ارتكب جناية أو جنحة أو أنه أخل بواجباته أو بشرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره فى أعمال مهنته أو فى غيرها . وإذا كان ماوقع من المحامى من جرائم الجلسات فيجب على رئيس النيابة بمجرد تسلمه محضر الجلسة المتضمن لهذه الجرائم ، أن يباشر التحقيق بنفسه ، أو يندب لذلك أقدم أعضاء النيابة الكلية بقدر الإمكان ، مع مراعاة إخطار مجلس النقابة الفرعية قبل البدء فى التحقيق ليوفد من يمثله . ويجب أن يتم التحقيق فى مدى ثلاثة أيام ، وترسل أوراق التحقيق بعد الفراغ منه إلى المحامى العام الذى يقوم بإرساله إلى مكتب النائب العام مشفوعا بمذكرة للتصرف فيه ، وترسل الأوراق الخاصة بجرائم الجلسات المسندة إلى المحامى لمكتب النائب العام فى كافة الأحوال وبغض النظر عما أسفرت عنه نتيجة التحقيق ، وسواء رؤى إقامة الدعوى الجنائية أو التأديبية أو كان الرأى غير ذلك .

١٧ - تأديب المحامين العاملين بالقطاع العام :

قبل صدور قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - اختلفت الآراء بالنسبة لما يتبع فى تأديب المحامين العاملين بالقطاع العام .

فذهب رأى إلى أن نصوص التأديب فى قانون المحاماة جاءت مطلقة بحيث تشمل المحامين بالقطاع العام والخاص دون تمييز ، فلا يخضع محامو القطاع العام لقواعد التأديب الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي ينحصر الاختصاص عن المحاكم التأديبية بالفصل فى الدعاوى التأديبية ضد هؤلاء المحامين عما ينسب اليهم من أخطاء مهنية ، ويظل الاختصاص فى هذا الشأن منعقدا لمجلس تأديب المحامين^(٢٧) .

وذهب رأى ثان إلى العكس تماما ، وهو أن تأديب محامى القطاع العام لا علاقة له بقانون المحاماة ، وأنهم يخضعون فى تأديبهم لاحكام القرار

الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية^(٢٣).

وهناك رأى ثالث قالت به المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الزراعة والاصلاح الزراعى فى القضية رقم ٣ لسنة ١٥ جلسة ١٩٧٣/١/٩^(٢٤). وحاصله ان المخالفات التى تقع من المحامى الذى يعمل بالادارة القانونية نوعان :

(١) مخالفات تتعلق بالمهنة فى حد ذاتها وبالنسبة لها يخضع فى تأديبه لاحكام التأديب الواردة فى الباب الخامس من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة فى المواد ١٤٢ وما بعدها .

(ب) مخالفات يرتكبها المحامى بحكم عمله بالمؤسسة او الشركة ولا تتعلق بالمهنة من قريب او بعيد كمخالفة مواعيد الحضور والانصراف مثلا - ففي هذه الحالة يخضع فى تأديبه لاحكام القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

ثم أصدر المشرع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - وقد نصت المادة ٢١ منه على ان (تنظم الأحكام الخاصة بالتحقيق والنظام التأديبى لمديرى الادارات القانونية وأعضائها وباجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات : لائحة يصدرها وزير العدل ، بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون ، ويجوز ان تتضمن هذه اللائحة بيانات بالمخالفات الفنية والإدارية التى تقع من مديرى الادارات القانونية وأعضائها والجزاءات المقررة لكل منها ، والسلطة المختصة بتوقيعها .

ولايجوز أن تقام الدعوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى فى جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد اعضاء اللتفتيش الفنى).

إلا. ان لائحة التحقيق والتأديب المنوه عنها فى تلك المادة تاخر

صدورها حتى الآن ، الأمر الذى ثار معه الخلاف حول مدى اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع أعضاء الإدارات القانونية ، وقد عرض الأمر على لجنة شئون الإدارات القانونية المنصوص عليها بالمادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣^(٢٥) بجلسته ١٩٧٦/٢/٢٥ ، فأصدرت فيه قرارها الآتى :

(انتهت اللجنة الى أنه مادامت لائحة التحقيق والتأديب المنصوص عليها بالمادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لم تصدر حتى الآن ، فإن النيابة الادارية تختص بالتحقيق فيما ينسب الى أعضاء الإدارات القانونية من مخالفات تأديبية والتصرف فيها وفقا لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، فإذا ما رأت النيابة الادارية فى ضوء تحقيقها رفع الدعوى التأديبية قبل العضو أحالت الاوراق الى ادارة التفتيش الفنى بوزارة العدل لإجراء شئونها طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وعلى أن تتولى هذه الإدارة سماع أقوال العضو فيما نسب اليه وتحقيق دفاعه واستيفاء التحقيق على الوجه الذى تراه).

ويلاحظ أن هذه التحقيقات التى تجريها النيابة الادارية مع محامى أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - تحكمها التعليمات العامة بتنظيم العمل الفنى بالنيابة الادارية الصادرة بقرار مدير النيابة الادارية رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٨٦ فى ١٩٨٦/٨/١٣ .

وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٣١ أصدر السيد وزير العدل القرار رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ بلائحة التفتيش الفنى على الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام - وقد نصت المادة الثانية من تلك اللائحة على ان تختص إدارة التفتيش الفنى بفحص وتحقيق الشكاوى التى تقدم من مديري وأعضاء الإدارات القانونية أو ضدهم .

ومرة أخرى ثار الجدل حول مدى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، خصوصا وأنه بالإضافة إلى نص المادة الثانية من اللائحة سالفة الذكر ، فهناك المادتان ١٧ ، ٢٠ من تلك

اللائحة ، وايضا المادة ٢٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وكلها تتضمن احكاما تنظم مسائل التحقيق والتاديب بالنسبة لهؤلاء المحامين ، مما يؤدى الى خروجهم عن ولاية النيابة الادارية فى التحقيق طبقا لنص المادة ٤٦ من قانون تلك النيابة رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والتي تنص على أنه (لاتسرى احكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتاديبهم قوانين خاصة) .

إلا أن هذا الرأى قد جرى تنفيذه على التفصيل الآتى :

١ - أن لائحة التحقيق والتاديب لهؤلاء المحامين والوارد ذكرها بالمادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ - السابق لإيراد نصها - لم تصدر حتى تاريخه .

٢ - ان لجنة شئون الادارات القانونية المنصوص عليها بالمادة السابعة من القانون والسابق الاشارة إليها قد أصدرت قرارا بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧٦/٢/٢٥ نص على مايلى :- انتهت اللجنة الى أنه مدامت لائحة التحقيق والتاديب المنصوص عليها بالمادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ لم تصدر للآن ، فإن النيابة الادارية تختص بالتحقيق فيما ينسب الى أعضاء الادارات القانونية من مخالفات تأديبية والتصرف فيها وفقا لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ والقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ فاذا ما رأت النيابة الادارية فى ضوء تحقيقها رفع الدعوى التأديبية قبل العضو أحوال الاوراق الى ادارة التفتيش الفنى بوزارة العدل لإجراء شئونها طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وعلى أن تتولى هذه الادارة سماع أقوال العضو فيما نسب اليه وتحقيق دفاعه واستيفاء التحقيق على الوجه الذى تراه^(٣٦) ، وغنى عن البيان أن كافة النصوص القانونية التى تضمنت تنظيميا لمسائل تحقيق وتاديب هؤلاء المحامين كانت تحت نظر اللجنة وقت إصدارها هذا القرار .

- ٣ - أن لائحة التفتيش مثار الاستفسار صدرت استنادا للمادة الثامنة من القانون ٤٧ لسنة ٧٣ وليس استنادا للمادة ٢١ من هذا القانون وهى تعالج أساسا أوضاع وإجراءات الإشراف والتفتيش على الإدارات القانونية

ومديريها وأعضائها طبقا لما ورد بالمادة الثامنة المشار إليها فهي بالتالى لم تصدر أصلا لتنظيم الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لهؤلاء المحامين كما لم تتضمن تنظيما شاملا لهذه الأحكام ودليل ذلك - على سبيل المثال - أنها لم تتضمن إجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع على المحامين المذكورين من جزاءات وهو ما ألزمت المادة ٢١ من القانون أن تتضمنه لائحة التحقيق والتأديب .

٤ - أنه قد يقال إن لائحة التفتيش هذه صدرت عن ذات السلطة المفروض أن تصدر لائحة التحقيق والتأديب وبالتالي فإن بعض الأحكام المتعلقة بالتحقيق والتأديب التى ضمنتها هذه السلطة اللائحة الأولى يمكن أن يستشف منها اتجاه إرادتها الى إخراج هذه الفئة من العاملين محامى الإدارات القانونية - من ولاية النيابة الإدارية فى التحقيق لتقتصرها على إدارة التفتيش الفنى على الإدارات القانونية . والرد على ذلك أن لائحة التفتيش صدرت بعد أخذ رأى لجنة شئون الإدارات القانونية المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون طبقا لما أوجبه المادة الثامنة منه فى حين أن لائحة التحقيق والتأديب يتعين صدورهما بعد موافقة هذه اللجنة طبقا لنص المادة ٢١ من نفس القانون ومن ثم يكون من التجاوز القول بأن سلطة إصدار اللائحتين واحدة . ذلك أن إصدار لائحة التحقيق والتأديب يتطلب موافقة اللجنة المشار إليها وليس الاكتفاء بأخذ رأيها فإذا ما كانت أداة إصدار اللائحتين واحدة وهى قرار من وزير العدل تكون السلطة المفروض أن تصدر عنها لائحة التحقيق والتأديب أعلى فى مستواها من تلك التى أصدرت لائحة التفتيش وبالتالي فإن الأحكام التى سوف تتضمن اللائحة الأولى تكون هى الواجب أعمالها .

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن النيابة الإدارية تظل مختصة بالتحقيق مع محامى الإدارات القانونية فيما ينسب إليهم من مخالفات تأديبية طالما أن لائحة التحقيق والتأديب لهؤلاء المحامين لم يتم إصدارها بعد^(٢٧) ..

ولكن يبقى بعد ذلك سؤال : هل القول باختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع محامى الإدارات القانونية ، يسلب اختصاص النقابة العامة

للمحامين بالتحقيق معهم وتأديبهم عما قد يقع منهم من أخطاء مهنية أو
مسلكية ؟

ردت النيابة الادارية على هذا التساؤل بأنها تختص بالتحقيق مع
محامى الإدارات القانونية فى هذا النوع من المخالفات كلما كان فيها
مساس بعملهم الوظيفى بالجهات المعينين فيها أو ينعكس اثرها على
الوظيفة . مع ملاحظة أن النيابة الادارية حينما تتصدى للمخالفات المهنية
المشار اليها انما تتصدى لها باعتبارها صورة من صور المخالفات
المهنية أو الادارية التى ترتكب فى مجال الوظيفة دون أن تعطيها وصف
المخالفة المهنية . ذلك أن اضعاف هذا الوصف على المخالفة من حق نقابة
المحامين وحدها ومردده النصوص الواردة بقانون المحاماه .

كما أنه جدير بالذكر أن هذه المخالفات المهنية تتعلق دائما بعمل
المحامى بالشركة أو الهيئة العامة . ذلك أن المادة ٥٥ من قانون المحاماه
التي حل محلها النص الوارد بالقانون رقم ٦٥ لسنة ٧٠ تقضى بأنه
لايجوز للمحامين العاملين بالهيئات العامة والوحدات الاقتصادية مزاوله
أى عمل من أعمال المحاماه المنصوص عليها فى هذا القانون أو الحضور
أمام المحاكم لغير الجهات التى يعملون بها .

وعلى هذا فإن اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع هؤلاء المحامين
عن المخالفات المهنية والمسلكية سالفه الذكر لا يسلب نقابة المحامين
ولايتها فى التحقيق معهم وتأديبهم عن نفس المخالفات وفق ما ورد
بقانون المحاماه طالما كانت هذه المخالفات تمس المهنة فى حد ذاتها
وتنطوى على خروج على آدابها وتقاليدها واجباتها^(٢٨) ومن المسلم به أن
توقيع جزائين على المحامى فى هذه الحالة من قبل النقابة من جهة ومن
قبل جهته الرئاسية أو المحكمة التأديبية من جهة اخرى لا ينطوى - على
التعبد المحظور للعقوبة عن الفعل الواحد ذلك ان كلا من الجزاءين يستند
الى نظام قانونى مختلف وآية ذلك التباين الظاهر فى طبيعة الجزاءات التى
يجوز لكل توقيعها عليه والواردة على سبيل الحصر بنص المادتين ١٤٢
من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ٦٨ و ٢٢ من قانون الادارات القانونية
رقم ٤٧ لسنة ٧٣ . وقد جاء بمؤلف الدكتور / سليمان الطماوى القضاء

الادارى - الكتاب الثالث - قضاء التأديب - دراسة مقارنة - طبعة ٧٩ - ص ٢١٦ فى الحديث عن النشاط النقابى بالنسبة للأطباء والمهندسين والمحامين أنهم ينتمون الى نقاباتهم المهنية إلزاما لان الانضمام الى النقابة شرط لممارسة المهنة . والموظفون من هذا النوع يخضعون للقواعد التأديبية التى تحكم وظائفهم ، ويخضعون أيضا للتأديب داخل نقاباتهم عن الأخطاء المهنية وفقا لقواعد ممارسة المهنة ، ومجال المسئوليتين مستقل ، فلا تستبعد احدهما الاخرى^(٢٩) .

ومن الجدير بالذكر ايضا أن اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع هؤلاء المحامين عن المخالفات المهنية والمسلكية لا يسلب إدارة التفتيش الفنى على الإدارات القانونية اختصاصها فى التحقيق معهم وفق ماورد بقانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ٧٣ ولائحة التفتيش الفنى على هذه الإدارات الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ٧٧ فكلتا الجهتين تختصان بالتحقيق معهم عن هذه المخالفات . ولا غرابة فى ذلك إذ أن القانون يعطى الاختصاص بالتحقيق لأكثر من جهة فى حالات عديدة منها اختصاص جهة الادارية والنيابة الادارية بالتحقيق مع العامل عن المخالفات المالية والادارية التى يرتكبها فى مجال الوظيفة ومنها مشاركة النيابة الادارية العامة فى تحقيق الجرائم العامة التى تقع من العاملين وتكشف للنيابة الادارية اثناء اجرائها التحقيق الذى تتولاه المادة ١٧ . من قانون النيابة الادارية .

كل ما هناك أن النيابة الادارية وكذا إدارة التفتيش على الادارات القانونية فى حالة تولى أى منهما تحقيقا من هذا القبيل بغير علم الجهة الأخرى فعليها اخطارها بذلك منعاً لازدواج الاجراءات وضياغ الوقت والجهد بغير طائل^(٣٠) .

هوامش

- (١) راجع ايضا امثلة للجرائم التي اعتبرها القضاء مخلة بالشرف في كتاب التأديب في الوظيفة العامة للدكتور عبد الفتاح حسن ص ٦٠ وما بعدها .
- (٢) مقال الدكتور محمد عصفور المشار إليه ص ٣٥ والاحكام المشار اليها - والمرجع السابق للمستشار وجدي عبد الصمد بند ٦٥١ .
- (٣) المرجع السابق للمستشار وجدي عبد الصمد بند ٦٥١ .
- (٤) مقال الدكتور عصفور المشار إليه ٣٦ .
- (٥) مقال الدكتور عصفور المشار إليه ٣٧ ، ٣٨ .
- (٦) مقال الدكتور عصفور المشار إليه ص ٤١ .
- (٧) قرارات وأحكام التأديب في ميزان الادارية العليا - المستشار سمير صادق نائب رئيس مجلس الدولة . ص ٦٠ .
- (٨) قضاء التأديب للدكتور الطماوي طبعة ١٩٧٩ ص ٢٠٩ .
- (٩) المحكمة التأديبية بالاسكندرية - الدعوى رقم ٧٧ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩ .
- (١٠) هذا المبدأ مقرر في كافة القوانين المهنية ، اذ يبين من الرجوع الى المادة المقابلة للمادة ٩٨ محاماة في كل منها ، انها قررت ذات المعنى ، كما ان مبدأ المساواة عن السلوك الشخصي الشائن مسلم به أيضا بالنسبة للموظفين العموميين - راجع في هذا مؤلف الدكتور الطماوي في قضاء التأديب ص ١٠١ .
- (١١) قارن احكام المحكمة الادارية العليا التي اصدرتها في شأن مسلك الموظف العام خارج عمله وانعكاسه على وضعه الوظيفي جلسة ١٩٦١/١٢/٢ مجموعة الاحكام التي اصدرتها المحكمة الادارية العليا - المكتب الفني - السنة السابعة العدد الاول ص ٦٨ - وايضا الحكم الصادر في ١٩٥٨/٦/٢١ مجموعة المكتب الفني سאלفة الذكر السنة الثالثة ص ١٤٨٦ وايضا جلسة ١٩٦١/٥/١٠ للمجموعة سאלفة الذكر العدد الثالث ص ١٢٠٢ .
- (١٢) قارن حكم الادارية العليا في ١٩٦١/١٢/٢ طعن رقم ٨٠٣ لسنة ٧ من المجموعة السابقة ص ٧٣ .
- (١٣) راجع امثلة للجرائم التي اعتبرها القضاء مخلة بالشرف في كتاب التأديب في الوظيفة العامة للدكتور عبد الفتاح حسن طبعة سنة ١٩٦٤ ص ٦٥ وما بعدها ،

وراجع أيضا قضاء التأديب للدكتور الطماوى ص ١٨٧ وما بعدها وأحكام القضاء
العديدة المشار إليها .

(١٤) مجموعة مبادئ التأديب للاستاذ عبد الرؤوف المتولى نائب مدير النيابة
الإدارية ص ٨٣ .

(١٥) الحكمان الصادران بجلسة ١٩٧٢/١/٢٢ فى القضيتين ٧٧١ لسنة ١٢ ق
و ٤٩٢ لسنة ١٥ ق - مشار إليهما فى ص ٨٤ من المجموعة السابقة .

(١٦) لدى نظر القضية المعروفة بقضية مقتل امين عثمان امام محكمة جنابات
القاهرة - طلب المدافع عن احد المتهمين عن تلك القضية من المحكمة ان تستدعى زميلا
له - هو الاستاذ مكرم عبيد الذى كان موكلا للدفاع عن متهم آخر ، ليؤدى الشهادة
فى ذات القضية - الا أن هذا الزميل امتنع عن اداء الشهادة ولجأ الى السيد نقيب
المحامين وكان الاستاذ جمر عمر محتكما إليه فى هذا الأمر .

وقد عرض السيد النقيب المسألة على مجلس النقابة ليرى الراى القانونى فيها ،
وبجلسة ١٩٤٨/١/١٣ أصدر المجلس قرارا مسببا انتهى فيه الى النتيجة الآتية :

قرر المجلس بالاجماع وبعد الاطلاع على المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٤ (تقابل المادة ٦٥ من القانون الحالى) عدم جواز تكليف المحامى اداء الشهادة
فى قضية وكل أو استشير فيها سواء كانت الشهادة متصلة بوقائع الدعوى نفسها أم
غير متصلة بها ، وأن المحامى هو صاحب الحق المطلق دون غيره فى تقدير ما يمنعه
من اداء الشهادة .

هذا وقد اخذت محكمة جنابات القاهرة بضمون هذا القرار وضمنته اسباب حكمها
الصاير بجلسة ١٩٤٨/١/١٥ .

(راجع قرار مجلس النقابة واسباب حكم محكمة جنابات للقاهرة بالمحاماة لسنة
٢٨ العدد الأول ص ١ و ص ٦٥ على التوالي) .

(١٧) تنص المادة ٦٦ من قانون الإثبات على أنه (لايجوز لمن علم من المحامين
أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم من طريق مهنته أو صنعته بواقعة أو بمعلومات ان
يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال سلفته ما لم يكن ذكرها له مقصودا به ارتكاب
جناية أو جنحة . ومع ذلك يجب على الاشخاص المنكوبين ان يؤدوا الشهادة على تلك
الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ذلك من اسرها إليهم على الا يخل ذلك باحكام
القوانين الخاصة بهم) .

(١٨) يقول المستشار طه ابو الخير فى كتابه حرية الدفاع ص ٦٥٦ :

المحاماة مهنة الأسرار . فيها يكشف الموكل الى محاميه مكنون نفسه . ويظهر له ما يطويه عن غيره فإذا قصر الموكل في إحاطة محاميه بما خفى من أمره ، فهو لا يخدم سوى مصلحته وموقفه أمام القضاء . والمحاماة عون وغوث ، وليس لطالب النجدة أن يجلب سبل النجاة عن منقذه ، ومن العسير أن تتحقق النجاة للمتهم الخائف المنعور على سره ، للحريص عليه من محاميه . فالإقضاء بالأسرار الى المحامين ضرورة تفرضها طبيعة المحاماة ، فهي حمى اللائذين بالقضاء او امام القضاء . والسر هو ما يختزنه الإنسان لنفسه ويمتنعه عن غيره ، والمحامي لموكله يضع من ذاته ، فما يكشفه الموكل ويتعراه امام محاميه فهو يفعله في نطاق نفسه ولا يقصد به إذاعة السر وشيوعه لغيره .

(١٩) راجع تفصيلا بحثًا قيمًا للاستاذ كمال ابو العيد المحامي بعنوان (سر المهنة) مقدم للمؤتمر الثاني عشر لاتحاد المحامين العرب المنعقد ببغداد سنة ١٩٧٤ .

(٢٠) في هذا المعنى بالنسبة للطبيب راجع كتاب مسئولية الاطباء للدكتور فائق الجوهري ص ٥١٠ .

(٢١) راجع القسم القضائي من التعليمات العامة للنيابات الجزء الأول طبعة سنة ١٩٥٨ من المادة ٢٦٣ وما بعدها .

(٢٢) راجع مقالين بهذا المعنى للاستاذ/ أمين صفوت المحامي بمجلة المحاماة - السنة ٥٠ العدد الثاني ص ٥٠ والعدد التاسع ص ٤٣ .

(٢٣) الاجراءات التأديبية للعاملين المدنيين بالحكومة والقطاع للاستاذين محمد رشوان ابراهيم وعباس منصور ص ١٧١ .

(٢٤) وايضا حكم المحكمة التأديبية لموظفي الصناعة في القضية رقم ١٧ لسنة ١١ ق جلسة ٦٩/٩/٧ وهو مشار اليه في مقال الاستاذ امين صفوت بالمحاماة السنة ٥٠ العدد الثاني ص ٥٠ .

(٢٥) تنص المادة السابعة من ذلك القانون على أن :
تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي :

وزير العدل
أحد نواب رئيس محكمة النقض ، ينتدبه رئيسه
أحد نواب مجلس الدولة ، ينتدبه رئيسه
أحد وكلاء ادارة قضايا الحكومة ، ينتدبه رئيس الادارة
أعضاء

إثنان من رؤساء إدارة الهيئات العامة والمؤسسات العامة يختارهما رئيس مجلس الوزراء كل سنتين بناء على ترشيح وزير العدل .

أحد وكلاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يندبه رئيس الجهاز .

خمس من مديري وأعضاء الإدارات القانونية . يختارهم وزير العدل كل سنتين على أن يكون من بينهم اثنان من أعضاء مجلس النقابة المحامين ممثلي أعضاء القطاع العام والهيئات العامة .

وفي حالة غياب وزير العدل تكون الرئاسة لنائب رئيس محكمة النقض ، ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور أغلبية اعضائها وتصدر قراراتها وتوصياتها بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

ويصدر بتنظيم اجتماعات اللجنة وقواعد ولجرائات سير العمل فيها قرار من وزير العدل .

(٢٦) راجع منشور مدير النيابة الادارية رقم ٣ فى ١٥/٤/١٩٧٦ .

(٢٧) مذكرة إدارة الدراسات والبحوث الفنية بالنيابة الادارية - ملف بحث رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠ .

(٢٨) خلا قانون المحاماة - على عكس بعض القوانين المهنية - من نص يوجب على للجهات التى يعمل بها المحامى أن تخطر النقابة بما توقعه عليه من جزاءات تأديبية . كما خلا من جهة أخرى من نص يوجب على النقابة العامة إخطار تلك الجهات بما يوقع على المحامى بواسطتها أو بواسطة مجلس القنايب من جزاءات (راجع التعليق على المادة ١١٩ ص ١٤٩ من هذا البحث) .

(٢٩) راجع فى هذه المعنى فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة جلسة ١٩٧٣/٣/٢١ فى ٧٣/٣/٢٨ ملف رقم ٣٢/١/١٠٠ وكذا ما جاء بمؤلف الدكتور/ عمرو فوزاد أحمد بركات : السلطة التأديبية - دراسة مقارنة طبعة ٧٩ ص ٢١٧ وص ٢٢١ - وراجع أيضا البند ٧ من التعليق على المادة ١١٩ ص ١٥٠ من هذا البحث .

(٣٠) مذكرة إدارة الدراسات والبحوث الفنية بالنيابة الادارية المشار اليها .

المادة ٩٩ (*)

يجوز لمجلس النقابة لغت نظر المحامي او توقيع عقوبة الانذار عليه .

كما يجوز لمجلس النقابة ان يامر بوقف المحامي الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية عن مزاوله المهنة احتياطيا الى ان يفصل فى هذه الدعوى .

ويعرض هذا الأمر على مجلس التأديب المنصوص عليه فى المادة ١٠٧ من هذا القانون خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره ويقرر المجلس خلال عشرة ايام من تاريخ عرض الامر عليه بعد سماع اقوال المحامي اما بالاستمرار فى منعه من مزاوله المهنة احتياطيا او السماح له بالاستمرار فى مزاولتها الى ان يفصل فى الدعوى التأديبية المرفوعة عليه .

وعلى مجلس النقابة الفرعية ان يندب محاميا آخر لمباشرة قضايا المحامي الموقوف طوال فترة وقفه .

(*) بالرجوع الى مشروع الدكتور العطيفى تجد انه فى مقابل الفقرة الأولى - الخاصة بلغت النظر او توقيع عقوبة الانذار - أورد نص المادة ١١٤ التى تقضى بأن : (يجوز لمجلس النقابة الفرعية للتنبيه على المحامي الذى يقع مقره فى دائرة النقابة الفرعية ، بما يقع منه مخالفا لواجباته أو لمقتضيات مهنته . ويثبت للتنبيه فى محضر المجلس .

ويجوز ان يصدر هذا التنبيه من نقيب المحامين او من نقيب النقابة الفرعية المعنية بالنسبة للمحامين تحت التمرين ويخطر به مجلس النقابة الممنى لاثباته فى محاضره . واذا عاد المحامي الى السلوك الذى نبه من اجله ، اتخذ مجلس النقابة المختص اجراءات المسائلة النظامية) .

وفى مقابل الفقرات المستحدثة للخاصة بأيقاف المحامي المحال للتأديب نقرأ فى مشروع الدكتور العطيفى نص المادة ١١٠ الذى يقضى بأنه :

(يجوز للنائب العام او لنقيب المحامين ان يطلب من المجلس المختص بالمسائلة النظامية وقف المحامي احتياطيا عن ممارسة المهنة حتى تتم مساملته اذا كان =

النصوص المقابلة :

١ - كانت المادة ٥٧ من قانون المحاماه الأسبق رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تقضى بأن :

(لمجلس النقابة دائما لفت نظر المحامى او انذاره او توبيخه) .
ثم جاءت المادة ١٤٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأن (يجوز لمجلس النقابة لفت نظر المحامى او توقيع عقوبة الانذار عليه) .
وهى مطابقة للمادة ٩٩ من القانون الحالى قبل تعديلها بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ وإضافة الفقرات الثلاث التالية الخاصة بوقف المحامى وقفا احتياطيا .

٢ - وتقابل فى قوانين المهنيين المواد التالية :

الزراعيون / ٥٥	الأطباء / ٥٥ر٥٢
أطباء الأسنان / ٥١	الصيدالة / ٤٤
البيطريون / ٤٣	المعلمون / ١٧
العلميون / ٩٩	الصحفيون / ٧٦
التجارىون / ٥٥	الاجتماعيون / ٧٧
المهندسون / ٦٠	التطبيقون / ٦٧

وباستقراء هذه النصوص المقابلة فى القوانين المهنية، نجد ان هناك اختلافا ظاهرا فيما بينها، اذ ينص قانون نقابة الصحفيين على أن لمجلس النقابة بأغلبية ثلثى اعضائه لفت نظر الصحفى إلى ما فيه خروج على السلوك المهنى أو مخالفة لوائح النقابة ونظمها (المادة ٧٦) الا انه - مثل قانون المحاماة - لا يعتبر لفت النظر عقوبة تأديبية .

هذا بينما نصت قوانين التجاريين (المادة ٥٥) والتطبيقيين (المادة ٦٧) والمهندس (المادة ٦٠) والزراعيين (المادة ٥٥) على لفت النظر، واعتبرته - خلافا لقانونى المحاماه والصحفيين - إحدى العقوبات التأديبية .

= المنسوب اليه ارتكاب جريمة مخلة بالشرف أو الاعتبار أو اذا كان قيد بجدول المحامين قد تم بناء على معلومات غير صحيحة) .

ومن جهة أخرى فإن المشروع استبدل بلفت النظر ، «التنبيه» واعتبره عقوبة تأديبية وذلك فى قوانين الإطباء (المادتان ٥٢ و ٥٥) وأطباء الأسنان (المادة ٥١) والصيادلة (المادة ٤٤) والبيطريين (المادة ٤٣) والاجتماعيين (لمادة ٧٧) والعلميين (المادة ٩٩) والمعلمين (المادة ١٧).

التعليقات :

أولاً : بالنسبة للمفكرة الأولى (لفت النظر)

١- قضت المحكمة الادارية العليا فى حكم قديم لها صادر فى ١٩٥٨/٣/١ بأن طلب إلغاء القرار الصادر بإلغاف نظر العامل يخرج عن اختصاص القضاء الادارى باعتباره لا ينطوى على عقوبة تأديبية - إلا أنها قضت فى الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ١٩ ق بجلسة ١٩٧٦/٢/٢١ بأن من واجب القضاء الادارى أن يبسط رقابته على القرار بإلغاف نظر العامل حتى يستشف ما إذا كان متضمناً عقوبة مقننة أولاً .

وفى خصوص الواقعة المطروحة عليها قضت بإلغاف القرار المطعون فيه الصادر بلفت نظر العامل حيث كان قد سجل عليه ارتكاب مخالفات محددة ودمغ سلوكه بأنه معيب ينافى القيم الاخلاقية ثم أمر بإيداع القرار ملف خدمته ومن شأن ذلك أن يؤثر على مركز العامل القانونى فى مجال الوظيفة العامة ، وينطوى بالتالى على جزاء تأديبى مقنن^(١).

٢- ومع ذلك فإن الحكم الأخير لا يعنى عدول المحكمة الادارية العليا عن الاصل المقرر فى حكمها السابق وهو أن لفت النظر لا يعتبر - من حيث المبدأ - عقوبة ، ولكن أقصى ما يستفاد منه ان المحكمة العليا قد رأت فى خصوص الواقعة المطروحة عليها أن هذا الاجراء قد انحرفت به الجهة الادارية عن الغرض المقصود منه وجعلت منه عقوبة تأديبية مقننة وقمتها على العامل بطريقة ملتوية فقضت بإلغائه شأنه فى ذلك شأن قرار النقل المكانى - مثلاً - حين تستخدمه جهة الادارة لعقاب موظف معين أو التنكيل به .

٣- ينبنى على أن لفت نظر المحامى - أو التنبيه عليه - لايعتبر عقوبة تأديبية ، أنه لايشترط أن يكون مسبوقاً بإجراء تحقيق ما ، بخلاف عقوبة

الإنذار ، فلا يجوز توقيعها على المحامي إلا بناء على تحقيق مكتوب مستوف للاوضاع المقررة في المواد التالية .

٤ - ومن المفهوم أنه اذا تكررت المخالفة التي استوجبت توجيه التنبيه إلى المحامي أو استمرت كان ذلك موجبا لمساءلته تأديبيا وتوقيع جزاء عليه .

٥ - لم يحدد النص مجلس النقابة الذي يحق له لفت نظر المحامي - وهل هو مجلس النقابة العامة أم الفرعية ، ونرى أن كلا من هذين المجلسين يملك هذا الحق .

٦ - وردت في النظام الداخلي لنقابة المحامين المادتان ٨٦ ، ٨٧ بخصوص التنبيه والإنذار :

وتنقضي الأولى : بأن (كل مخالفة تقع من محام غير المخالفات التي تستدعي خطورتها محاكمته أمام مجلس التأديب ، يجوز لمجلس النقابة بعد طلبه للحضور وسماع دفاعه أو الاطلاع عليه أن يلفت نظره ، أو يوقع عليه عقوبة الإنذار - فإذا لم يذعن للإنذار أو كان في حالة عود يحال الى مجلس التأديب لمحاكمته طبقا لأحكام الباب الخامس من قانون المحاماة) .

وتنقضي الثانية : بأن (يكون لفت النظر أو الإنذار شفهيًا بالجلسة اذا كان المحامي حاضرا وإلا أبلغ اليه كتابة وتحفظ بملف المحامي بالنقابة صورة من قرار الإنذار وبسجل القرارات التأديبية بالنقابة) .

ثانيا : الفقرة الثانية الخاصة بالوقوف الاحتياطي :

١ - لم يكن المشرع موفقا حين ألحق هذه الفقرة التي أستخدمها بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ الخاصة بإيقاف المحامي المحال للمحاكمة التأديبية ، بالمادة ٩٩ المخصصة للنص على حق مجلس النقابة في لفت نظر المحامي أو إنذاره - وكان الأولى به إلحاقها بنص المادة ١٠٢ الخاصة برفع الدعوى التأديبية .

٢ - كذلك فقد جانب المشرع التوفيق إذ عقد الاختصاص بإيقاف المحامي المحال للتأديب لمجلس النقابة العامة مع أنه ليس طرفا

فى الدعوى التأديبية وكان الأجدد أن يخول هذا الرخصة للجهة المسئولة عن رفع الدعوى التأديبية ومباشرتها أمام مجلس التأديب - وهى النيابة العامة طبقا لما جرى به نص المادة ١٠٢ فتأمر بإيقاف المحامى لدى إصدارها قرار الإحالة لمحاكمة تأديبية إذا ما رأت مبررا لذلك - وذلك قياسا على حق النيابة العامة فى أن تأمر بالقبض على المتهم المفرج عنه وحبسه احتياطيا لدى إحالته الى المحاكمة الجنائية طبقا للمادة ١٥٩ إجراءات - وهذا الراى هو الذى يتسق مع المادة ١٠٢ من قانون المحاماه التى تجعل زمام الدعوى التأديبية فى يد النيابة العامة ، وهو أمر نتحفظ عليه ونطالب بأن تكون النقابة العامة هى صاحبة الدعوى التأديبية على نحو ما سنبين لدى التعليق على المادة المشار اليها .

٣ - المقصود بمجلس النقابة الذى يملك الأمر بوقف المحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية عن مزاولة المهنة احتياطيا إلى أن يفصل فى هذه الدعوى ، هو مجلس النقابة العامة وحده باعتبار أنه هو الذى يتولى إعداد الواقعة للتصرف فيها بعد أن ترد إليه الأوراق من النقابة الفرعية إثر تحقيقها ، وبالتالي فهو الذى يستطيع أن يقدر مدى جسامة الواقعة وخطورتها ، وهو الذى يقرر مطالبة النيابة العامة بتحريك الدعوى التأديبية قبل المحامى إذا لم ير الاكتفاء بتوقيع عقوبة الانذار .

٤ - ويلاحظ أن المشرع لم ينص على دعوة المحامى لسماع أقواله قبل أن يصدر مجلس النقابة قرارا بإيقافه - وكان من الملائم أن يوجب المشرع ذلك كضمانة للمحامى قبل اتخاذ هذا الإجراء الخطير الذى يمس فى مهنته ومورده رزقه .

٥ - وقد حددت المادة ميعاد ثلاثين يوما يعرض خلاله الأمر بالإيقاف على مجلس التأديب ، كما حددت ميعاد عشرة أيام ليصدر خلاله قرار ذلك المجلس - ولاشك أن هذين الميعادين مقرران لصالح المحامى الموقوف ، وأن المشرع قد قصد بهما التعجيل بالبت فى أمر الإيقاف لما له من آثار بالغة على المحامى وأسرته - إلا أنه طبقا للقاعدة المقررة وهى أنه لأجزاء بغير نص ، فلا مقر من اعتبارهما مجرد مواعيد تنظيمية وبالتالي فإن تجاوز أى من هذه الميعادين لا يترتب عليه سقوط قرار الإيقاف .

٦ - لم يحدد النص الجهة التي يجب عليها عرض أمر الإيقاف على مجلس التأديب خلال الموعد المشار إليه ، وهل هي النقابة العامة ، أم النيابة العامة صاحبة الدعوى التأديبية وسلطة الاتهام فيها .

ونرى ، أن على النقابة أن تبادر إلى إخطار النيابة العامة بأمر الإيقاف فور إصداره وذلك حتى تتولى - من جانبها - عرض الأمر على رئيس مجلس التأديب ليدعو المجلس للانعقاد خلال الموعد المحدد - وهو ثلاثون يوما من صدور الأمر ليصدر قراره بشأنه خلال عشرة أيام من انعقاده .

٧ - ويلاحظ أن المشرع جعل الكلمة الأخيرة في قرار الوقف منوطة بمجلس التأديب وحده ، باعتبار أنه الجهة الأقدر على ذلك بحكم أن الدعوى التأديبية التي صدر الوقف بصدها مطروحة عليه وبالتالي يستطيع على ضوء ما يتبينه من جسامه الوقائع التي تنطوي عليها وقوة الأدلة التي تساندها ، أن يقدر مدى العلامة في استمرار إيقاف المحامي أو إنهائه .

ولما كان المشرع قد ناط الاختصاص بالفصل في أمر الإيقاف - استمرارا أو إنهاء - بمجلس التأديب ، فإن مؤدى ذلك ومقتضاه أنه قد حجب الاختصاص بذلك عن أي جهة قضائية أخرى ، فإذا رفعت دعوى بالظعن على قرار الإيقاف أمام أي محكمة ، تعين القضاء فيها بعدم الاختصاص . وهو ما نفع به الحاضر عن نقابة المحامين^(٢) أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة لدى حضوره في الدعوى رقم ٤٨٦ لسنة ٤٢ ق. التي كان أحد المصامين قد أتمها طالبا إلغاء قرار أصدره مجلس نقابة المحامين في ١١/٨/١٩٨٨ بوقفه عن مزاولة المهنة لحين الفصل في عدة دعوى تأديبية مرفوعة عليه - وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع في حكمها الصادر بجلسة ١٩٨٨/١١/٢٩ وقضت بعدم الاختصاص .

٨ - هذا ويحسن عدم الاسراف أو التوسع في استخدام المجلس لسلطته في وقف المحامي المحال للتأديب ، ذلك أن الوقف هنا ليس مقررا لصالح التحقيق بداهة إذ أنه ينص للقانون لا يجوز الأمر به إلا بعد رفع الدعوى التأديبية وإنما التكييف الصحيح لهذا الوقف هو أنه إجراء رادع ذو طبيعة عقابية ظاهرة ، وقد خوله المشرع لمجلس النقابة ليتخذه في بعض

الحالات الصارخة التي تتسم فيها المخالفة التأديبية المنسوبة للمحامى بالجسامة، ويكون الدليل فيها على درجة كافية من الثبوت بحيث يرجح أن مجلس التأديب سيوقع عليه العقوبة القصوى - وهى المحو من الجدول - أو على الأقل العقوبة التى تليها وهى الايقاف عن مباشرة المهنة^(٣).

٩ - لايحق لمجلس النقابة أن يأمر بوقف المحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية إذا كانت المخالفة المنسوبة اليه قد وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ الذى استحدث هذا الإجراء - وذلك لان هذا الايقاف ليس مجرد إجراء من إجراءات التحقيق وبالتالي فلا تنطبق عليه قاعدة الأثر الفورى للقوانين الاجرائية، وانما الصحيح أن الصفة العقابية واضحة فيه كما سبق القول،

١٠ - وإذا زاول المحامى الموقوف المهنة رغم قرار الإيقاف فإنه يتعرض للمساءلة التأديبية الا أنه لا محل فى رأينا لمساءلته جنائيا طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المحاماة التى تنص على أن (تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه لكل من زاول عملا من أعمال المحاماه ولم يكن من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين أو كان ممنوعا من مزاولة المهنة).

ذلك أن المنع من المزاولة هو عقوبة تأديبية يصدر بها قرار من مجلس التأديب، بينما ان الايقاف عن مزاولة المهنة لا يعدو ان تكون مجرد إجراء وقائى يصدر به قرار من مجلس النقابة ومن ثم فلا محل لقياس الاجراء الوقائى على تلك العقوبة التأديبية، وإلحاق آثارها به، إذ القاعدة أنه لا يجوز القياس أو التوسع فى تفسير النصوص العقابية، وكذلك النصوص التأديبية فهى تأخذ حكمها.



مواضع

(١) مؤلف المستشار سمير صادق بقرارات وأحكام التأديب في ميزان الإدارية العليا، ص ٦٢.

(٢) قالت المحكمة تسبباً لحكمها أن قانون المحاماة قد حدد الجهة التي تنتظر في القرار الصادر من مجلس نقابة المحامين بوقف المحامي عن مزاوله المهنة وإناط بذلك الأمر مجلس تأديب المحامين الذي يتولى محاكمة المدعى تأديبياً وإن لهذا المجلس أن يتخذ ما يشاء بالنسبة لهذا القرار بالتأييد والإلغاء ومن ثم فقد حدد القانون رقم ١٩٨٣/١٧ المعدل المشار إليه الجهة التي تختص بالنظر في مثل هذا القرار باعتباره من القرارات المرتبطة بالدعوى التأديبية المقامة ضد المدعى والمنظورة أمام مجلس التأديب لا يجوز الطعن استئنافياً في مثل هذا القرار أمام أي جهة أخرى خلاف الجهة التي حددها القانون رقم ١٩٨٣/١٧ للمشار إليه فإذا ما أقيم المدعى هذه الدعوى أمام هذه المحكمة بالطعن على القرار المشار إليه فلن هذه الدعوى تكون قد اقيمت أمام محكمة غير مختصة ولائياً بنظر مثل هذه الدعوى ومن ثم يكن الدفع المقدم من نقابة المحامين بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى قد قام على أساس سليم من القانون الأمر الذي يتعين معه للحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى (غير منشور).

(٣) استخدم مجلس نقابة المحامين حقه في اللجوء عدة مرات بالنسبة لبعض المحامين المهالين للمحاكمة التأديبية بتهمة الاستيلاء على مبالغ التعويض المقتضى بها لموكليهم خصوصاً ضحايا حوادث السيارات، وذلك نظراً لما قدره من خطورة استمرار هؤلاء المحامين يمارسون انحرافاتهم لعين الفصل فيما هو منسوب إليهم، خصوصاً وأن هذه الانحرافات أساءت إلى جمهرة المحامين الشرفاء وإلى مهنة المحاماة نفسها أمام الرأي العام الذي أولى للقضية كثيراً من الاهتمام بعد أن أثارتها بعض الأعلام الصحفية.

المادة ١٠٠ (*)

يترتب على منع المحامي من مزاولة المهنة نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين .

ولا يجوز للمحامي الممنوع من مزاولة المهنة فتح مكتبه طوال مدة المنع . ويحرم من جميع الحقوق الممنوحة للمحامي ، ومع ذلك يبقى خاضعا لاحكام هذا القانون . ولا تدخل فترة المنع في حساب مدة التمرين ومدة التقاعد والمدد اللازمة للقيود بجدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة .

واذا زاول المحامي مهنته في فترة المنع يعاقب تاديبيا بمحو اسمه نهائيا من الجدول .

التصوص المقابلة :

١ - مطابقة للمادة ١٤٤ من قانون المحاماة السابق .

٢ - وبالنسبة للقوانين المهنية فانها لم تتعرض لما يترتب على المنع من مزاولة المهنة من آثار ، ولا ما يترتب على مخالفة هذا المنع من جزاءات ، فيما عدا قانون نقابة الصحفيين (المادة ٧٨) .

(*) بالنسبة لمشروع الدكتور العليفي نجد المواد ١٠٩ و ١١١ و ١١٢ وتنص على التوالي :

١٠٩ : تستنزل مدة المنع عن مزاولة المهنة من المدة المستوجبة للمعاش طبقا لاحكام هذا القانون . كما لا يستحق عنها اشتراك ولايجوز للمحامي خلال هذه المدة مزاولة المهنة .

١١١ : يعتبر المحامي الذي صدر قرار بمنعه من مزاولة المهنة أو بوقفه عن مزاولتها مرتكبا لمخالفة نظامية تستوجب محو اسمه من الجدول ، إذا ثبت انه قام بعمل من أعمال المحاماة خلال مدة المنع أو الوقف .

١١٢ : يترتب على القرار الصادر على المحامي بمنعه من مزاولة المهنة أو بلومه جزاءاته من الترشيح لعضوية مجلس النقابة العامة والانتخابات الفرعية أو الاشتراك في الجمعية العمومية للنقابة أو في وفودها الرسمية وذلك لمدة دورتين نقابيتين متتاليتين بالنسبة لمن صدر ضده قرار بالمنع من مزاولة المهنة ولمدة دورية نقابية واحدة لمن صدر ضده قرار باللوم .

وتسقط عضوية مجالس النقابة العامة والانتخابات الفرعية ولجانها بقوة القانون عن من يصدر ضده قرار بالمنع من مزاولة المهنة أو باللوم .

التعليقات :

١ - طبقا لهذه المادة يتم نقل أسم المحامى الذى يقضى عليه بعقوبة المنع من مزاولة المهنة بقوة القانون الى جدول غير المشتغلين ، دون حاجة لتقديم طلب منه بذلك طبقا للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٤٣ من قانون المحاماه .

٢ - يرجع فى شأن الحقوق التى يحرم منها المحامى الممنوع من مزاولة المهنة الى الفصل الأول من الباب الثانى من قانون المحاماة وهو الفصل الخاص بحقوق المحامين - ومن بين هذه الحقوق التى تسقط عن المحامى الممنوع من مزاولة المهنة حقه المقرر بالمادة ٥١ فى أنه لا يجوز التحقيق معه أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة وبالتالي ، يجوز اتخاذ هذه الإجراءات حيال المحامى الممنوع من المزاولة بواسطة أحد مأمورى الضبط القضائى .

كما لا يستفيد من الضمانة المقررة بالمادة ٥٤ التى تقضى بعقاب من يتعدى عليه أو يهدده أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها - إذا مازاولها رغم المنع - بالعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة .

وكذلك الضمانة الواردة بالمادة ٥٥ وهى عدم جواز الحجز على مكتبه ومحتوياته المستخدمة فى مزاولة المهنة .

وكذلك لا يستفيد من الرخصة المقررة بالمادة ٥٦ التى تجيز له سواء كان خصما أصليا أو وكيلًا فى دعوى ان ينيب عنه فى الحضور أو فى إجراءات التقاضى محاميا آخر دون توكيل خاص - وعلى ذلك فلا يعفى المحامى الممنوع من مزاولة المهنة من توثيق توكيل لمحام ليلبى عنه دعاواه الشخصية .

٣ - لما كان قيد المحامى بجدول الحراس القضائيين ووكلاء الدائنين شرطه أن يكون مقيدا بجدول الاستئناف على الأقل فإن منع المحامى من مزاولة المهنة ، مؤداه أنه لم يعد حائزا للشرط الذى تطلبه المشرع للقيد فى هذين الجدولين ، مما يترتب عليه بالضرورة منعه - أيضا - من مزاولة عمله - كمحارس قضائى وكوكيل عن الدائنين .

٤ - وأيضا يترتب على المنع من مزاولة المهنة أن يجرم المحامي من حق المشاركة في الجمعية العمومية للنقابة العامة أو النقابة الفرعية ، وبالتالي لا يحق له الترشيح لمنصب النقيب أو عضوية النقابة العامة أو النقابة الفرعية - بل انه لا يحق له الترشيح حتى لو كانت مدة المنع قد انقضت إذا كان قرار المنع - أو أى قرار تأديبي آخر يجاوز عقوبة الإنذار - قد صدر خلال السنوات الثلاث السابقة على الترشيح وذلك طبقا لما هو مقرر بالمادة ١٣٣ محاماه المعدلة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

٥ - ومزاولة المهنة المحظورة على المحامي المحكوم عليه بعقوبة المنع - تتطلب التكرار والاستمرار ، بمعنى أن يأتى المحامي الممنوع عدديا من أعمال المحاماة المبينة فى المادة ٣ من قانون المحاماه وأن يكون إثبات هذه الاعمال قد امتد واستغرق فترة زمنية معقولة ، بما يسمح بالقول بأنه قد عاد الى مزاولة المهنة ، فلا يكفى للقول بالمزاولة أن يأتى المحامي الممنوع عملا واحدا من أعمال المهنة ، كالحضور فى إحدى الجلسات ، أو صياغة عقد معين ، إلا أن ذلك لا يعنى أن المحامي الذى اتى هذا العمل المنفرد يكون بمنأى عن المسألة التأديبية ، فالصحيح أن يسأل عن مخالفة الأقرار التأديبي بمنعه مزاولة المهنة ، ولكن العقوبة - فى هذه الحالة - لا يمكن أن تكون هى المحو النهائى من الجدول ، وهى العقوبة المقررة للمزاولة - ولكن يكفى أن تكون العقوبة هى اللوم أو الإنذار أو المنع لمدة أخرى .

٦ - تشير إلى أن المشرع فضلا عن العقوبة التأديبية التى قررها للمحامي الذى يزاول المهنة رغم منعه من ذلك - جعل من المزاولة رغم المنع جريمة جنائية ، فقد نص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ على أن (تكون العقوبة غرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه لكل من زاول عملا من أعمال المحاماه ولم يكن من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين أو كان ممنوعا من مزاولة المهنة) .

٧ - وأخيرا فإن حكم هذه المادة قاصر على المحامي الذى صدر فى حقه قرار تأديبي بعقوبة المنع من مزاولة المهنة - ومن ثم فلا يمتد هذا الحكم الى المحامي الموقوف عن ممارسة المهنة بقرار من مجلس النقابة طبقا للمادة ٢/٩٩ فيكون لهذا المحامي أن يستفيد - رغم وقفه - من كافة الحقوق المخولة للمحامين ، ولا تستبعد فترة الوقف من أى مدة من المدد المنصوص عليها فى قانون المحاماة .

المادة ١٠٩ (*)

لايحول اعتزال المحامي، أو منعه من مزاولة المحاماه دون محاكمته تاديبيا عن أعمال ارتكبها خلال مزاولته مهنته وذلك لمدة الثلاث السنوات التالية للاعتزال أو المنع.

النصوص المقابلة :

١ - هذه المادة تطابق المادة ١٤٥ من قانون المحاماه السابق بغير تعديل .

٢ - لانظير لها في القوانين المهنية الاخرى فيما عدا قانون نقابة الصحفيين فيوجد به نص مماثل وهو المادة ٧٩ .

التعليقات :

١ - كان الاوفق أن تستبدل بكلمة «محاكمته» كلمة «مسائلته» لتكون أوفى بالفرض فالمسألة التأديبية أوسع مدى من المحاكمة فالمخالفة المنسوبة للمحامي الذي اعتزل أو منع من مزاولة المهنة قد لا تكون ذات جسامه تستوجب المحاكمة أمام مجلس التأديب، وإنما قد يكفى فيها المسألة بمعرفة لجنة تحقيق الشكاوى أو مجلس النقابة وكلاهما يملك توقيع عقوبة الإنذار .

٢ - لم ينص قانون المحاماه صراحة على سقوط الدعوى التأديبية ، وإنما أورد نص المادة ١٠١ الذى يدل بمفهوم المخالفة على أن المسؤولية التأديبية تظل قائمة قبل المحامى عن أى فعل ارتكبه منذ قيده بالجدول وإلى حين انقضاء ثلاث سنوات على اعتزاله المهنة أو منعه من مزاولتها - وبعد انقضاء هذه السنوات للثلاث لاتجوز محاكمته تاديبيا عما ارتكب خلال فترة مزاولة المهنة من مخالفات، ويتمين القضاء إذا رفعت عليه الدعوى التأديبية بعدم جواز تحريكها^(١).

(*) لا نظير لها في مشروع العطفى .

٢ - واضح من هذا أن المسائلة التأديبية التي يتعرض لها المحامى الذى اعتزل المهنة أو منع من مزاومتها ، قاصرة على ما ارتكبه فى الماضى قبل الاعتزال أو المنع ، أما إذا زاول المهنة رغم الاعتزال أو المنع فإنه يكون معرضا للمسائلة الجنائية طبقا للمادة ٢/٢٢٧ من قانون المحاماة كما يكون معرضا لمحاكمته تأديبيا ثم معاقبته بمحو إسمه نهائياً من الجدول إذا زاول المهنة رغم صدور قرار تأديبى بمنعه من مزاومتها وذلك طبقا لما هو مقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ١٠٠ سالفه الذكر .

★ ★ ★

مستخلص

(١) تنص المادة ٩٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن (تسقط الدعوى لتأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالختمه بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى للمدتين أقرب .

وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء وإذا تعدد المتهمون فلن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات فاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

المادة ١٠٢ (★)

ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك مجلس النقابة أو رئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الإدارية العليا أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة إدارية .

النصوص المقابلة :

١ - مطابقة للمادة ١٤٦ من قانون المحاماة السابق .

٢ - يقابلها في القوانين المهنية المواد الآتية :

١ - الزراعيون / ٥٩	٢ - الأطباء / ٥٣
٣ - أطباء الأسنان / ٥٢	٤ - الصيادلة / ٥٠
٥ - البيطريون / ٤٤	٦ - المعلمون / ١٩
٧ - العلميون / ١٠١	٨ - الصحفيون / ٨١
٩ - التجاريون / ٥٩	١٠ - الاجتماعيون / ٧٩
١١ - المهندسون / ٦٢	١٢ - التطبيقيون / ٦٩

التعليقات :

١ - هذا النص فضلا عن انه معيب في مضمونه . على التفصيل الذى سيرد فيما بعد فهو معيب من حيث الصياغة - اذ لم يكن هناك داع لتعداد المحاكم التى يحق لها أن تطلب من النيابة العامة رفع الدعوى التأديبية على المحامى وخصوصا وأنه أغفل من بين المحاكم التى عدتها المحكمة الدستورية العليا ، ومحكمة القيم ومحكمة القيم العليا (مع التحفظ على استوريتها) والمحاكم العسكرية كما أغفل ذكر بعض الجهات التى يزاوئ

(★) يقابلها فى مشروع الدكتور العطيفى المادة ١٠٠ ونصها كالآتى :

(يحال المحامى الى المسائلة النظامية بقرار من مجلس النقابة الفرعية المختص بناء على التحقيق الذى أجرته لجنة النظام ولايجوز أن يشترك فى إصدار القرار أحد من أعضاء هذه اللجنة) .
(كما يجوز أن تكون الإحالة بقرار من النائب العام أو المحامى العام لدى محكمة الاستئناف التى يوجد بها مقر المحامى) .

المحامي أعماله أمامها عادة - مثل إدارة المدعى العام العسكرى ، وجهاز المدعى العام الاشتراكى والنيابة الادارية ومصلحة الشهر العقارى والتوثيق ، ومصلحة الضرائب وغيرها .

وفى الواقع ، فإنه مادام من حق النيابة العامة حسب الأصل العام أن تتلقى البلاغات والشكاوى من كافة المواطنين ومن كافة المحاكم والجهات القضائية والروسية .. فلن لها بعد إجراء ماتراه من تحقيقات أن تتصرف فى الأوراق بما تراه ، دون أن يرد عليها فى هذا التصرف قيد ما اللهم إلا ما يفرضه القانون فى حالات معينة .

٢ - وعيب آخر فى صياغة النص ، إذ أن ظاهر عبارة ... متى طلب ذلك ... توحى بأن النيابة العامة ملزمة برفع الدعوى التأديبية كلما تقدم إليها طلب بذلك من إحدى الجهات التى وردت بالنص ، أى أنها لا تملك سلطة تقديرية فى أن تستجيب للطلب أو إلا تستجيب .

ولكن هذا المعنى الظاهر ليس بداهة هو المعنى الحقيقى الذى قصده المشرع إذ لو كانت النيابة ملزمة برفع الدعوى التأديبية كلما طلبت منها ذلك النقابة العامة أو إحدى المحاكم المشار إليها لكان مؤدى ذلك أن النقابة والمحاكم المشار إليها تستطيع - تلقائيا - رفع الدعوى التأديبية بمجرد أن تطلب ذلك من النيابة العامة ، وهذا بطبيعة الحال غير متصور ويؤكد هذا المعنى أن المادة ١٠٤ أجازت للنقابة العامة إذا لم تكن الوقائع المنسوبة للمحامي جسيمة أن ترسل التحقيق الذى أجرته الى مجلس النقابة ليتخذ ما يراه .

هذا والعمل يجرى فى النيابة العامة طبقا لهذا المعنى فهى لا تلتزم بأن تستجيب لما يقدم إليها من طلبات برفع الدعوى التأديبية^(١) .

٣ - ومن المفهوم أن النقابة العامة تملك - فى حالة رفض النيابة إقامة الدعوى التأديبية - أن تستعمل حقها الأصيل فى لفت نظر المحامى أو توقيع جزاء الإنذار عليه^(٢) .

٤ - ويؤخذ على النص أيضا أنه لم يضع حدا زمنيا تلتزم النيابة خلاله برفع الدعوى التأديبية بناء على طلب مجلس النقابة - مما يفتح الباب لترك

الأمر معلقا أو إبقاء الأوراق في أدراج النيابة بغير تصرف، كما أن المشرع سكت عن تحديد الطريق الذي تسلكه النقابة العامة إذا ما تقاعست النيابة عن رفع الدعوى التأديبية أو أصدرت قرارا بحفظها^(٣).

٥ - أما من حيث مضمون النص، فإن المشرع - لسبب غير مفهوم - قد حرم نقابة المحامين دون سائر النقابات المهنية من حق تحريك الدعوى التأديبية على أعضائها، وجعلها ملك للنقابة العامة وحدها بينما لا تملك النقابة العامة سوى أن تطلب من النيابة رفع تلك الدعوى، هذا في الوقت الذي خول فيه جميع النقابات المهنية الأخرى، وبغير استثناء، حق رفع الدعوى التأديبية على أعضائها بل لقد خول هذا الحق بالنسبة للبعض منها لمجالس النقابات الفرعية.

ولما كان المفروض ألا يناقض المشرع نفسه في المسألة الواحدة بغير مقتضى فإنه يتعين على المشرع أن يعدل هذا النص بأن يجعل مجلس نقابة المحامين هو المهيمن على الدعوى التأديبية أسوة بغيره من مجالس النقابات المهنية، حتى يتحقق الاتساق التشريعي في معاملة النقابات المهنية - هذا فضلا عن اعتبارات المصلحة العامة ومصلحة المهنة نفسها التي تقضى بأن مجلس النقابة هو الأولى من النيابة العامة بأن يمسك بزمام الدعوى التأديبية بالنسبة للمنتمين للمهنة، خصوصا وأن المخالفة التأديبية تتعلق أساسا بأداب المهنة وتقاليدها وقيمتها المتوارثة، وهي أمور لا شك أن مجلس النقابة هو الأدرى بها والأقدر على وضع المعايير الصحيحة لها.

ومع ذلك فلا بأس إذا ما خول المشرع النقابة العامة - أو الفرعية - حق رفع الدعوى التأديبية على المحامي، أن يخول ذات الحق للنقابة العامة، وذلك على النحو الذي صاغه المرحوم الدكتور العطيقي في المادة ١٠٠ من المشروع الذي وضعه^(٤).

٦ - هذا وقد يثور التساؤل حول طبيعة الاختصاص الذي تمارسه النيابة العامة في رفع الدعوى التأديبية على المحامين، وأيضا حول طبيعة القرار الصادر منها بعدم رفعها، وذلك وصولا إلى تحديد طريقة الطعن عليه والجهة المختصة بنظر هذا الطعن.

ورداً على هذا التساؤل ، فلن المقرر في الفقه والقضاء أن النيابة العامة في مباشرتها وظيفتها الأصلية كأمينه على الدعوى العمومية ، باعتبارها سلطة تحقيق واتهام فإنها تمارس عملاً ذا صفة قضائية ، وتعتبر قراراتها - بالتالي - ذات طبيعة قضائية - وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض في حكمها الصادر بجلسة ١٩٦١/١/٩ : (النيابة شعبة من شعب السلطة القضائية خول الشارع أعضائها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية ، وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفتها في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ، والتحقيق الذي يباشرونه إنما يجرؤنه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائي^(٥) .) فضلاً عن ذلك ، فإنه باستقراء نصوص قانون السلطة القضائية السابق رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ نجد أن المشرع قد حرص على تنظيم جهاز النيابة العامة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السلطة القضائية^(٦) .

ولكن المشرع خول النيابة اختصاصات أخرى غير هذا الاختصاص القضائي الأصل في حماية الشرعية الجنائية - ومن ذلك أنه خولها سلطة التدخل في بعض الدعاوى المدنية كطرف أصلي أو منضم ، ورعاية مصالح عديمي الأهلية والفائدين ، والرقابة على أعمال مأموري الضبط القضائي ، والإشراف على السجون العمومية ، وإقامة الدعوى التأديبية في بعض الأحوال - على نحو ما نص عليه قانون السلطة القضائية بالنسبة للقضاة ، وما نص عليه قانون المحاماة بالنسبة للمحامين^(٧) .

ولقد استقر الفقه والقضاء الإداري على القول بأن القرارات التي تصدرها النيابة العامة وهي تباشر سلطتها بصفتها أمينه على الدعوى العمومية ، هي قرارات قضائية ، لا ولاية للقضاء الإداري عليها ، مثلها في ذلك مثل الأحكام القضائية سواء بسواء^(٨) أما ما تصدره النيابة العامة من قرارات خارج تلك الوظيفة القضائية أي بعيداً عن المجال الجنائي ، فهي قرارات إدارية لا قضائية^(٩) .

لذلك فإنه يتعين القول بأن المشرع حين ناط بالنيابة العامة اختصاص رفع الدعوى التأديبية على المحامين ، فإنه لم يزع في ذلك صفتها

القضائية الأصلية كأمينة على الدعوى العمومية - وإنما خولها هذا الاختصاص كسلطة إدارية ، بالتالي فإن قرارها في هذا الشأن قرار إداري بحت ، ومن ثم يجوز الطعن عليه بدعوى الإلغاء أمام جهة القضاء الإداري .

٧ - ويترتب على ذلك أن للنقابة العامة ، إذا ما طلبت من النيابة العامة إقامة الدعوى التأديبية على أحد المحامين وامتنعت النيابة عن ذلك ، أو قررت حفظ الأوراق فإن النقابة يحق لها الطعن بالإلغاء على قرار الامتناع أو قرار الحفظ أمام محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوما تبدأ من علمها بهذا القرار .

وعلى العكس من ذلك فلا يجوز للمحامى المحال لمجلس التأديب أن يطعن في القرار الصادر من النيابة العامة بتقديمه للمحاكمة التأديبية أمام مجلس التأديب - فقد استقر القضاء الإداري وعلى رأسه المحكمة الإدارية العليا على أن مثل هذا القرار لا ينطوي على تعديل نهائي في المركز القانوني للمحال ولا يعد بالتالي قرارا إداريا نهائيا مما يبرر الطعن فيه على استقلا ، وإنما يكون مثل هذا الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب أمام المحكمة المختصة إذا ما صدر بإدانة المحال^(١٠) .

٨ - وتعتبر الدعوى التأديبية قد رفعت بمجرد أن تودع الأوراق بسكرتارية مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ حتى ولو لم تحدد جلسة لنظرها ويعلن بها المحامى المحال - إذ أنه بهذا الإيداع تكون الدعوى قد خرجت من حوزة النيابة العامة فلا تملك سحب قرار الإحالة أو التعديل فيه^(١١) .

٩ - ومن المسلم به أن الدعوى التأديبية إذا رفعت عن غير طريق النيابة العامة - النقابة العامة مثلا - فإنها تكون غير مقبولة لرفعها بغير الطريق القانوني وعلى مجلس التأديب أن يقرر بذلك^(١٢) وبطبيعة الحال فإن هذا القرار لا يحول دون النيابة العامة ودفح الدعوى التأديبية من جديد إذا ما رأت ذلك .

مواضيع

- (١) يذهب الى هذا الرأي المستشار طه ابو الخير في كتابه حرية الدفاع ص ٧١٨ .
- (٢) المرجع السابق ص ٧١٩ .
- (٣) كان يحسن لو ان المشرع لستهدى بنص المادة ٩٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الذى ورد بشأن اقامة الدعوى التأديبية على القاضى وهو ينص على ان (تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب وزير العدل من تلقاء نفسه او بناء على اقتراح رئيس المحكمة التى يتبعها للقاضى ... واذا لم يقم النائب العام برفع الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ الطلب جاز لمجلس التأديب ان يتولى بنفسه للدعوى بقرار تبين فيه الاسباب) .
- (٤) وهذا هو مسلك المشرع بالنسبة لنقابة العلميين (المادة ١٠١) .
- (٥) مجموعة احكام النقض لسنة ١٢ ص ٥٨ ويحت الاستاذ الدكتور احمد فتحي سرور بعنوان المركز القانونى للنياابة العامة - مجلة القضاة - العدد الثالث - يولييه سنة ١٩٧٦ ص - ٧٩ وما بعدها خصوصا ص ١٢٧ - وبحث الدكتور محمد المنجى بعنوان طبيعة قرارات النيابة العامة فى منازعات الحيابة سنة ١٩٨٠ ص ١٢ وما بعدها .
- (٦) بحث الدكتور سرور السابق ص ١٢٦ .
- (٧) بحث الدكتور سرور ص ١٠٦ وما بعدها .
- (٨) بحث الدكتور المنجى ص ١٣ وص ١٤ ويشير الى حكم محكمة القضاء الادارى - الدوائر المجتمعة - فى ١٩٥٢/٦/٢١ مجموعة المكتب الفنى لمجلس الدولة لسنة ٦ ص ١٣٥٧ - وحكمها ايضا فى ١٩٥٢/٦/١٨ للمجموعة السابقة ص ١٢١٠ .
- (٩) حكم الادارية العليا فى الطعن ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٢ ، وحكم محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية جلسة ١٩٨٥/١٠/١٧ فى الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٩ ق .
- (١٠) قارن : البحث رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ المصادر عن إدارة الدراسات والبحوث الفنية بالنيابة الادارية ص ٢٦ من مجموعة المبادئ الصادرة عن تلك الإدارة ولتى اعداها الأستاذ عبد الرؤوف المتولى نائب مدير النيابة الادارية .
- (١٢) كان مجلس نقابة المحامين قد أحال بعض الدعاوى التأديبية مباشرة الى مجلس التأديب - رغم مخالفة هذا الاجراء لما نصت عليه المادة ٢٠٢ من قانون المحاماة للحالى (ولتى تقابل المادة ١٤٦ من قانون المحاماة السابق) . وقد قضى مجلس التأديب فى تلك الدعاوى بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى (راجع على سبيل المثال قرار مجلس التأديب الصادر بجلسته ١٩٨٥/١٢/١٠ فى الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٤ تأديب محامين) .

المادة ١٠٢ (★)

(تتبع فى رفع الدعوى الجمومية او التأديبية ضد النقيب الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٠٥ و ١٠٦ من قانون السلطة القضائية).

النصوص المقابلة :

١ - تقابل المادة ١٤٧ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ السابق دون تعديل .

ولم يكن لها نظير فى القانونين السابقين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

٢ - لا مقابل لها فى أى قانون من القوانين المهنية .

التعليقات :

١ - أحالت المادة إلى الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٠٥ ، ١٠٦ من قانون السلطة القضائية .

وبالرجوع الى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، نجد أن المادة ١٠٥ تقتضى بأن :

(لمجلس التأديب أو المستشار المنتخب للتحقيق السلطة المخولة لمحاكم الجench فيها يختص بالشهود الذين يرى فائدة من سماع اقوالهم).

وتقتضى المادة ١٠٦ من ذات القانون بأن :

(تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية).

(ويحكم مجلس التأديب بعد سماع طلبات النيابة العامة ودفاع القاضى المرفوعة عليه الدعوى ويكون القاضى آخر من يتكلم).

(وللمجلس دائما الحق فى طلب حضور القاضى بشخصه وإذا لم يحضر القاضى أو لم ينب عنه أحدا جاز الحكم فى غيبته بعد التحقق من صحة اعلانه).

(★) تقابل المادة ١١٦ من مشروع العطفى ونصها على النحو الآتى :

(تكون مسالة نقيب المحامين جنائيا ونظاميا وفق الاجراءات المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية بشأن محاكمة القضاة وتاديبهم).

وواضح أن هذين النصين لا علاقة لهما بالاجراءات التى تتبع فى رفع الدعوى العمومية أو التأديبية، وهى ما عنت المادة ١٠٣ بالإشارة إليها - وظاهر أن المشرع قد أخطأ لدى وضع هذا النص، فنقله نقلا حرفيا عن النص المقابل بقانون المحاماة السابق دون أن يفتن إلى أن قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى كان قائما وقت صدور قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨، قد حل محله قانون آخر هو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - وأن للمادتين ١٠٥ و ١٠٦ من قانون السلطة القضائية السابق اللتين أحالت إليهما المادة السابقة قد أصبحتا تعملان فى قانون السلطة القضائية الحالى رقمى ٩٥ و ٩٦ - وتنص أولاها على أنه:

(استثناء من أحكام الاختصاص العامة بالنسبة إلى المكان تعين اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة بناء على طلب النائب العام المحكمة التى يكون لها أن تحصل فى الجنج أو الجنائيات التى قد تقع من القضاة ولو كانت غير متعلقة بوظائفهم).

وتنص الأخرى على أنه:

(فى غير حالات التلبس بالجريمة لايجوز القبض على القاضى وحبسه احتياطيا إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩٤).

(وفى حالات التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضى. وحبسه أن يرفع الأمر إلى اللجنة المذكورة فى مدة الأربع والعشرين ساعة التالية للجنة أن تقرر إما استمرار الحبس أو الإفراج بكفالة أو بغير كفالة وللقاضى أن يطلب سماع أقواله أمام اللجنة عند عرض الأمر عليها).
(وتحدد اللجنة مدة الحبس، فى القرار الذى يصدر بالحبس أو باستمراره وتراعى الاجراءات السالفة الذكر. كلما رتب استمرار الحبس الاحتياطى بعد انقضاء المدة التى قررتها اللجنة).

(وفيما عدا ما ذكر لايجوز اتخاذ أى اجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جنابة أو جنة إلا بإذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام).

(ويجرى حبس القضاة وتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية بالنسبة لهم في أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة لحبس السجناء الآخرين).

وهذا الخطأ التشريعي - وإن كان في الحقيقة مجرد خطأ مادي غير مقصود - إلا أنه لا سبيل إلى تصحيحه إلا عن طريق المشرع نفسه بأن يصدر تشريعا جديدا يذكر فيه العادتين الخاصتين بالاجراءات الواجب اتباعها لدى محاكمة القاضي والتحقيق معه برقميهما الصحيحين الواردين في قانون السلطة القضائية الحالي (٩٥ و ٩٦) - ومن البديهي أن تصحيح الخطأ عن طريق إصدار تشريع جديد لا يكون له اثر إلا من تاريخ نشر التشريع الجديد^(١).

٢- يلاحظ أن نص المادة ١٠٣ وإن كان قد قصر الحصانة التي أضفاها على نقيب المحامين على مرحلة رفع الدعوى دون مرحلة التحقيق السابقة عليها - وبالتالي فإن مؤدى ذلك حسب ظاهر النص أن يخضع النقيب لكافة إجراءات التحقيق العادية المقررة في قانون الاجراءات الجنائية - بما فيها القبض والحبس الاحتياطي - إلا أن الواضح أن الشارع قصد غير ذلك ، فنص المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية الحالي - والتي تقابل المادة ١٠٦ من قانون السلطة الملغى والتي أحوالت اليها المادة ١٠٣ من قانون المحاماه - يضع الضمانات والضوابط لإجراءات التحقيق التي تتخذ حيال القاضي خصوصاً القبض والحبس الاحتياطي - وبالتالي فإنها تسرى على نقيب المحامين وذلك بعد تصحيح الخطأ التشريعي المشار اليه من قبل.

وعلى ضوء ما تقدم - فإننا نرى أن تعدل صياغة المادة ١٠٣ على النحو الوارد في مشروع المرحوم الدكتور العطيفي .

٣- كما يلاحظ أن نقيب المحامين وحده دون سائر نقباء المهن الاخرى هو الذى خصه المشرع بهذه الحصانة ، ولعل الحكمة في ذلك هو أن نقابة المحامين قد دأبت منذ قيامها في عام ١٩١٢ على أن تضطلع بأداء دور هام في الدفاع عن قضايا الوطن القومية وعن الحريات العامة

للمواطنين مما أدى - غالبا - الى اصطدامها بالحكومات القائمة - لذا فقد كان المشرع حريصا إذ أضفى هذه الحصانة على نقيب المحامين ، حتى لا يتعرض للبطش والتكيل من الحكومات - ولا شك ان هذه الحصانة تعتبر في حقيقتها ضمانة هامة لمجلس النقابة وللجمعية العمومية للمحامين في مواجهة السلطات باعتبار أن النقيب هو الذي يمثل المحامين ويتكلم باسمهم ويحافظ على كرامة النقابة وكرامة أعضائها طبقا لنص العادة ١٣٨ من قانون المحاماة .

٤ - لم يورد المشرع نصا خاصا بإجراءات التأديب التي تتبع بالنسبة لأعضاء النقابة العامة ولرؤساء وأعضاء مجالس النقابات الفرعية - وبالتالي فإنهم يخضعون لما يخضع له سائر المحامين من إجراءات .
وكان يحسن لو أن المشرع قد خص هؤلاء بأحكام معينة تتعلق بتأديبهم^(٢) .

٥ - كانت أول مناسبة - فيما نعلم - لتطبيق هذا النص ، حين تصدرت محكمة جنايات القاهرة - الدائرة العاشرة - للتحقيق في الوقائع التي اعتبرتها محاولة للتأثير في قضائها لدى نظرها القضية المعروفة بقضية التعذيب التي كان متهما فيها عدد من ضباط الشرطة ، والتي صدر فيها حكمها بجلسة ١٩٨٨/٧/٢٩ ويقضى ببراءة المتهمين ، وقد نذبت المحكمة عضو اليمين بها لتحقيق تلك الوقائع والتصرف فيها^(٣) .

مؤامرات

(١) حدث نفس الشيء عند وضع القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمحاجر والمناجم حيث تضمن الإشارة الى ارقام المواد بطريقة خاطئة - وقد اضطر المشرع الى تصحيح هذا الخطأ بإصدار القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) ثبت من الممارسة العملية - خصوصا في السنوات الاخيرة ان البعض من اعضاء النقابة العامة - خلافا لما هو مفترض فيهم - قد اتوا تصرفات تخرج عن مقتضيات السلوك النقابي القويم ، بل وتتناقى مع آداب وتقاليذ المهنة نفسها فالبعض منهم لايتورع عن إفشاء أسرار المداولات التي تجرى بالمجلس او ان يشوه صورة زملائه المخالفين له في الرأي او ان يلجأ الى المزايدة في بعض المواقف أو توزيع المنشورات التي يهاجم فيها المجلس او ان يتحدى شرعية المجلس ويخرج عليها مصطنعا لنفسه شرعية خاصة ... كل هذا بقصد اكتساب شعبية بين المحامين خصوصا كلما اقتربت الانتخابات النقابية أو إرضاء لجهات معينة أو تيارات سياسية خارج النقابة ، ولقد كان موقف مجلس النقابة كلما أراد اتخاذ الاجراءات التأديبية حيال هذه القلة موقفا نقيضا ، ذلك ان المجلس - طبقا للمادة ١٠٥ من قانون المحاماة - لايملك التحقيق بنفسه أو بمن يندبه ، وإنما تختص بالتحقيق لجنة تشكلها النقابة الفرعية المختصة - ومن ثم فلا يملك المجلس الا احدى امرين - كلاهما لا يخلو من حرج بالغ ، فلما ان يبلغ النقابة الفرعية المختصة بالواقعة لتجرى تحقيقها مع عضو النقابة العامة عما اتاه من مخالفات ، وهذه النقابة تملك - بطبيعة الحال - حرية إجراء التحقيق المطلوب أو عدم إجرائه ، ثم لها أن تتصرف في التحقيق - إذا ما أجرته - بالحفظ أو بلفت النظر أو بتوقيع عقوبة الانذار أو الاحالة للنقابة العامة لتوقيع عقوبة اشد - اما البديل الآخر الذي يملكه مجلس النقابة العامة ، فهو إبلاغ النيابة العامة باعتبارها صاحبة الدعوى التأديبية طبقا للمادة ١٠٢ - وهي بدورها تملك إجراء التحقيق في البلاغ ، أو حفظه بغير تحقيق حسبما يترأى لها !

ولقد تنبه المرحوم الدكتور العطيفي لهذا النقص في قانون المحاماة رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ - وهو مطابق للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في هذا الصدد - فأورد ضمن المشروع الذي تقدم به الى مجلس الشعب نص المادة ٩٨ وتقضى بأن :

(تتولى لجنة النظام بالنقابة العامة التحقيق فيما ينسب الى اعضاء مجلس النقابة العامة ورؤساء النقابات الفرعية وعضائها والمحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحامين المقبولين امام محاكم الاستئناف الذين مضى على قيدهم بجدول الاستئناف اكثر من عشر سنوات .

وتكون الإحالة الى لجنة النظام بالنقابة العامة بقرار من نقيب المحامين).

(٣) اقتضى التحقيق الذى إجرأه السيد المستشار المحقق أن يسأل السيد الاستاذ نقيب المحامين بشأن البيان الذى نشرته الصحف والذى كان قد أصدره مجلس النقابة فى اجتماعه الطارئ يوم ١٢/٥/١٩٨٨ والذى سجل فيه استنكاره للاعتداء الذى وقع فى جلسة اليوم السابق من الضباط المتهمين ومن حرس الجلسة من رجال الشرطة على بعض المحامين الموكلين للدفاع عن المدعين بالحق المدنى ، تحت سمع المحكمة وبصرها ، دون أن تثبت ذلك فى محضرها أو تتخذ ما كان ينبغى عليها اتخاذه من إجراءات حيال هذه الجريمة التى لا سبيل لها فى تاريخ القضاء التى تنطوى على اعتداء بشع وغير مبرر على المحاماة وعلى حق الدفاع نفسه .

وقد أرسل السيد المستشار المنتدب للتحقيق الى السيد النائب العام يطلب إليه عرض الامر على مجلس القضاء الأعلى طلبا للآذن باتخاذ إجراءات التحقيق مع السيد النقيب - الا أن السيد النائب العام رأى وبحق - أنه لا موجب لهذا الاستئذان تأسيسا على أنه إذا كانت المادتان (١٠٥) ، (١٠٦) من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وإن وردتا فى الفصل الخاص بمسألة القضاء تأديبيا إلا أن أحكامهما لا تتعلق لا باتخاذ إجراءات التحقيق ولا برفع الدعوى الجنائية أو التأديبية قبل رجال القضاء أو النيابة العامة مما لا محل معه للقول بأن المادة (١٠٣) من قانون المحاماة السالف الذكر تسبغ حصانة فى شأن ذلك على نقيب المحامين هذا إلى أنه لا محل أيضا لافتراض أن المشرع قصد بما نص عليه فى المادة ١٠٣ المذكورة من الإحالة الى قانون السلطة القضائية ، القانون السابق للسلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لأن هذا القانون الأخير كان عند إصدار قانون المحاماة الذى نحن بصددده قد أُلغى بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ويخلص مما تقدم إلى أنه لا موجب لاستئذان مجلس القضاء الأعلى لاتخاذ إجراءات التحقيق المطلوبة مع نقيب المحامين .

وبتاريخ ١٠/٩/١٩٨٨ أصدر السيد المستشار المحقق قرارا بالآ وجه لأقامة الدعوى الجنائية قبل السيد نقيب المحامين لعدم كفاية الأدلة ضده ... وأورد فى مذكرة الأسباب التى بنى عليها قراره ما يأتى :-

(أ) أن الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية تتعلق بالنظام العام ، ومخالفتها تعرضها للبطلان المطلق .

(ب) أنه لا يستطيع التسليم بالرأى الذى انتهت اليه مذكرة المكتب الفنى للنائب العام ، ذلك أن مبدأ الحصانة لنقيب المحامين أمر مقرر بمقتضى المادة (١٠٣) من قانون المحاماة بصرف النظر عن الخطأ المادى فى رصد المواد التى تنظم هذه الحصانة فى قانون السلطة القضائية ، أو إلغاءه أو تعديله ، إذ تسرى ما يقابلها من المواد

الجديدة في أي قانون مماثل، وأنه لما كان ذلك فإن اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق قبل نقيب المحامين - كاستجوابه - قبل استئذان مجلس القضاء الأعلى يعد إجراء باطلاً بطلاناً مطلقاً لتطلقه بالنظام العام، ويتعين - من ثم - إهدار الدليل المستمد منه وعدم التعويل عليه.

ج) أنه على الرغم من اكتمال أركان الجرائم المنصوص عليها بالمادتين (١٨٦، ١٨٧) عقوبات فإن الأدلة عليها تقتصر عن إدانة نقيب المحامين الذي أثر - على حد قوله - أن يتحمل للمسئولية وحده دون غيره من أعضاء مجلس نقابة المحامين الذي أصدر البيان محل تلك الجرائم. وقد حالت حصانته وعدم رفعها دون اكتمال الأدلة القانونية المشروعة عليها الأمر الذي يتعين مع التقرير بالنسبة له بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة.

تعبيراً على تلك الأسباب نورد الملاحظات الآتية:

١- غير صحيح في القانون ما ذهب إليه السيد المستشار وأضحى القرار في نعيه على الرأي الذي انتهى إليه السيد النائب العام إذ هو الرأي يتفق مع النظر القانوني الصحيح كما سبق أن أوضحنا فما دامت المادتان اللتان تحيل إليهما المادة (١٠٣) لا تتعلقان بإجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية أو التأنيبية على القضاة فلا يكون هناك محل للقول بأن لنقيب المحامين حصانة في ظل النص بوضعه الحالي ولا عبرة بالقول بأن إلغاء قانون السلطة القضائية أو تعديله مؤداه أن تسرى مايقابل المواد السابقة في القانون الجديد - فهذا صحيح لو أن قانون المحاماة السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذي كان يقرر لنقيب المحامين الحصانة المقررة للقضاة طبقاً للمادتين ٩٥ و ٩٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - إلا أن الأمر جرى على خلاف ذلك. إذ أن هذا التعديل التشريعي الذي طرأ على قانون السلطة القضائية بإصدار القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢ بما استتبعه من تغيير في أرقام المواد الخاصة بحصانة القضاة الواردة في القانون السابق - هذا التعديل لم يطرأ أثناء سريان قانون المحاماة الحالي رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣، وإنما طرأ قبل صدور هذا القانون بأكثر من عشر سنوات، ومن ثم فلا مفر من تدارك الخطأ الذي يشوب رقمي مادتي الحصانة بقانون السلطة القضائية الحالي حسبما أشارت اليهما المادة ١٠٣ من قانون المحاماة - ولا يكون ذلك إلا بموجب تشريع جديد.

ب- تناقضت أسباب القرار فيما بينها، إذ رغم تسليم القرار بحصانة النقيب وبأن تلك الحصانة تتعلق بالنظام العام وبأنه يتعين تبعاً إهدار الدليل المستمد من أي إجراء للتحقيق يتخذ قبيل النقيب دون استئذان مجلس القضاء الأعلى - رغم ذلك كله، فإن

واضع تلك الأسباب ما لبث أن ناقض نفسه ، إذ عاد فأورد ما يفيد أنه قام باستدعاء النقيب وسأله مع أن قيام تلك الحصانة من شأنه أن يحول دون ذلك .

جـ - جاء بأسباب القرار ما يفيد أن أعضاء مجلس نقابة المحامين هم الذين أصدروا البيان محل تلك الجرائم ثم مضى فقال إنه طبقاً لقاعدة أن المسئولية الجنائية ذات طابع شخصي فلا محل لمسألة النقيب عن ذلك البيان ، وهو أمر يثير التساؤل : لماذا لم يحقق السيد المستشار مع أعضاء المجلس الذين أصدروا ذلك البيان الذي وصفه بأنه محل تلك الجرائم موضوع التحقيق باعتبارهم الفاعلين الأصليين والحقيقيين خصوصاً وأنهم غير ذوي حصانة تحول دون سؤالهم ومساءلتهم؟

د - جدير بالذكر أن مجلس نقابة المحامين عندما عرض عليه الأستاذ النقيب أمر استدعائه للتحقيق ، أصدر قراراً بعدم الاستجابة لهذه الدعوة ..

المادة ١٠٤ (٢٠٠٠)

إذا لم تكن الوقائع المسندة إلى المحامي من الجسامة بحيث تستدعي المحاكمة الجنائية أو التأديبية، جاز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن).
النصوص المقابلة:

١ - هذه المادة تطابق المادة ١٤٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨.

٢ - وتقابل في القوانين المهنية المواد الآتية:

الأطباء / ٥٤	الزراعيون / ٧٠
الصيادلة / ٤٧	أطباء الأسنان / ٥٣
المعلمون / ٣٠	البيطريون / ٤٥
الصحفيون / -	العلميون / ٤٥
التطبيقون / ٢/٨٠	التجار / ٣/٧٠

التعليقات:

١ - رغم أن ظاهر النص يشير إلى أن إرسال النيابة التحقيق إلى مجلس النقابة ليتخذ ما يراه في شأن المحامي. إنما يكون في حالة إذا لم تر النيابة أن الوقائع المسندة إلى المحامي من الجسامة بحيث تستدعي المحاكمة الجنائية أو التأديبية - إلا أن من المسلم به أن النيابة إذا ما قدرت أن جسامة الوقائع تستدعي المحاكمة الجنائية، فإنها تملك في نفس الوقت أن ترفع على المحامي الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠٢ - أو أن ترسل نسخة من الأوراق إلى النقابة العامة لتوقع عليه العقوبة التأديبية المناسبة - وتأصيل ذلك أن الجريمة التأديبية تستقل عن

(٢٠٠٠) لا مقابل لها في مشروع الدكتور العطفي.

الجريمة الجنائية ، حتى وإن كان هناك نوع من الارتباط بينهما^(١) وهذا ما سوف نتناوله تفصيلا لدى التعليق على المادة ١٠٦ .

٢ - والمعنى الذى يستفاد من ظاهر عبارات هذه المادة أن المشرع أطلق للنياية العامة أن تستقل بالتقدير بالنسبة لثبوت الواقعة الجنسية للمحامى إذا ما انتهت إلى تقرير ثبوتها فى حقه وأرسلت الأوراق إلى مجلس النقابة ليتخذ ما يراه فى شأن المحامى تقديرا منها أنها ليست من الجسامة بحيث تستدعى المحاكمة الجنائية أو التأديبية - فلن هذا المجلس لا يملك أن يعاود النظر فى مسألة الثبوت من عدمه ، وإنما كل ما يملكه أن يقدر الجزء التأديبى الملائم عن هذه الواقعة بافتراض أن ثبوتها فى حق المحامى أمر لاجدال فيه .



مواهب

(١) ومع ذلك ، فقد رأى مجلس النقابة - فى بعض الحالات التى أرسلت إليه من النياية العامة لتوقيع الجزء الملائم - أن يقرر فى بعضها بالحفظ ، أو باستيفاء التحقيق بمعرفة النقابة الفرعية ، أو بالإرجاء لتمكين المحامى الممشو من التصالح مع الشاكى - وهذا فى رأينا تجاوز من المجلس لما هو مخول له بمقتضى المادة ١٠٤ إذ كان عليه أن يلتزم رأى النياية العامة - باعتبارها صاحبة الدعوى التأديبية - وأن يوقع الجزء الملائم على المحامى - وطبقا للقانون لا يملك المجلس أن يوقع إلا عقوبة الإنذار .

المادة ١٠٥ (*)

(يشكل مجلس النقابة الفرعية سنويا لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق الشكاوى التي تقدم ضد المحامين أو تحال إلى المجلس من النقابة ، فإذا رأت اللجنة فيها ما يستوجب المؤاخذه ، وقعت عقوبة الإنذار أو أحالت الأمر إلى مجلس النقابة العامة إذا رأت توقيع أشد وإلا حفظت الشكوى . على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ولكل من الشاكي والمشكو في حقه أن يتظلم من هذا القرار خلال خمسة عشر يوما إلى النقابة العامة .

النصوص المقابلة :

١ - هذه المادة جاءت مغايرة للمادة رقم ١٤٩ من قانون المحاماة السابق والتي كان يجرى نصها على النحو التالي :

(يشكل مجلس النقابة الفرعية سنويا لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق الشكاوى التي تقدم ضد المحامين أو تحال إلى المجلس من النقابة العامة فإذا رأت اللجنة فيها ما يستوجب المؤاخذه إحالتها إلى مجلس النقابة لاتخاذ ما يراه بشأنها وإلا حفظت الشكوى) .

(*) تضمن مشروع المرحوم العطفي تنظيمًا للتحقيق مع المحامين فيما يقدم ضدهم من شكاوى ، وهو ما نصت عليه المواد ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ - والتي تجرى نصوصها على النحو الآتي :

المادة ٩٧ :

(مع مراعاة ما نص عليه في المادة التالية ، يحال المحامي الذي ينسب إليه مخالفة مسلكيه مما هو مبين بالمادة السابقة إلى لجنة النظام الفرعية المختصة التي تتولى التحقيق معه) .

(وتكون الإحالة إلى هذه اللجنة بقرار من رئيس النقابة الفرعية) .

المادة ٩٨ :

(تتولى لجنة النظام بالنقابة العامة التحقيق فيما ينسب إلى أعضاء مجلس النقابة العامة ورؤساء النقابات الفرعية وأعضائها والمحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف الذين مضى على قيدهم بجدول الاستئناف أكثر من عشر سنوات) .

٢ - وتقابلها فى القوانين المهنية المواد التالية :

الزراعيون/ ٥٧	الاطباء/ ٥٦
أطباء الأسنان/ ٥٥	الصيادلة/ ٤٩
البيطريون/ ٤٧	المعلمون/ ١٨
العلميون/ ١٠٠	الصحفيون/ ٨٠
التجارىون/ ٥٨	الاجتماعيون/ ٦٨
المهندسون/ ٥٩	التطبيقيون/ ٦٦

التعليقات :

يتناول التعليق على هذه المادة النقاط الخمسة التى ورد ذكرها فى سياقها ، وهى :

- ١ - تشكيل لجان تحقيق الشكاوى .
- ٢ - الشكاوى التى تختص هذه اللجان بتحقيقها .
- ٣ - التحقيق الذى تجريه هذه اللجان فى الشكاوى .
- ٤ - تصرف اللجان فى تلك التحقيقات سواء بالمؤاخذة أو الحفظ .
- ٥ - وأخيرا تظلم صاحب الشأن من قرار اللجنة .

أولاً : تشكيل لجان التحقيق :

- ١ - أوجب المشرع على مجلس النقابة الفرعية أن يشكل سنوياً لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق الشكاوى التى تقدم ضد المحامين - وقد

= (وتكون الإحالة الى لجنة النظام بالنقابة العامة بقرار من نقيب المحامين) .
المادة ٩٩ :

(تتولى لجنة النظام المنصوص عليها فى المادتين السابقتين التحقيق مع المحامي فيما نسب إليه ، ويجوز لها أن تنتدب أحد أعضائها للقيام بهذا التحقيق أو بأى إجراء فيه ، ويكون تحقيقها مكتوباً ويوقع عليه من رئيس اللجنة أو العضو الذى قام بإجراء التحقيق وتسمع فيه أقوال المحامى فى جميع الأحوال) .
(وإذا رفض السامى إبداء أقواله أو لم يحضر رغم إخطاره جاز السير فى إجراءات التحقيق) .

قصد المشرع بجعل التحقيق في يد أعضاء النقابة الفرعية وهم زملاء المحامي المشكو - أن يحافظ على كرامته ويؤكد استقلال النقابة بشئون التأديب في هذه المرحلة الأولى، فضلا عن أن انتماء المحقق للمهنة نفسها من شأنه أن يجعله أقدر على تفهم المخالفة موضوع التحقيق ومدى جسامتها والجزاء المناسب لها .

والمفهوم من لفظ لجنة، أن تكون مشكلة من أكثر من عضو من أعضاء النقابة الفرعية أي اثنين على الأقل .

٢ - وإيجاب المشرع أن يجرى التحقيق بواسطة لجنة من أعضاء النقابة الفرعية ، أمر غير مفهوم ، فضلا عن أنه من العسير عملا تشكيل مثل هذه اللجان من بين أعضاء مجالس النقابات الفرعية - وكلها مكونة من نقيب وستة أعضاء فقط عدا نقابتي القاهرة والاسكندرية - ولقد أثبت العمل صعوبة اجتماع تلك اللجان ، وأن معظم التحقيقات إنما يجريها - من الناحية الفعلية - عضو واحد فقط الأمر الذي قد يعرضها للبطلان .

٣ - اختص المشرع النقابات الفرعية - وحدها - بتحقيق الشكاوى المقدمة ضد المحامين ، أما النقابة العامة فإنه لم يخولها إجراء شيء من هذه التحقيقات ، وذلك تقديرا منه أنه قد خولها اختصاصين يتنافران مع الاختصاص بالتحقيق ، الأول هو الفصل فيما يقدمه لها أصحاب الشأن من تظلمات في قرارات النقابات الفرعية ، والثاني هو حقها في أن تطلب من النيابة العامة تحريك الدعوى التأديبية (المادة ١٠٢) .

٤ - ينعقد الاختصاص بالتحقيق للنقابة الفرعية التي يقع في دائرتها مكتب المحامي المشكو - ولا عبرة هنا بعمل إقامة الشاكي ، ولا بالمكان الذي وقعت فيه المخالفة محل الشكوى - هذا ويترتب على مخالفة قاعدة الاختصاص المحلى بطلان التحقيق .

ولقد كان يحسن لو أن المشرع أجاز أن يكون إجراء التحقيق بواسطة أحد أعضاء النقابة الفرعية أو تحت إشرافه وذلك حتى تستطيع النقابات الفرعية أن تستعين بغير أعضائها في تحقيق الشكاوى التي تزايد عددها بصورة واضحة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد أعداد المحامين المقيدين

بالجدول العام ، مما جعل التوازن غير قائم بين أعدادهم الكبيرة ، وبين العدد المحدود من أعضاء النقابات الفرعية .

٥ - من غير المستساغ أن يخول المشرع لجنة تحقيق الشكاوى بالنقابة الفرعية وهي مكونة عادة من عضوين أو ثلاثة فقط حق توقيع عقوبة الإنذار على المحامي المشكو بينما أن المادة ٩٩ خولت ذات الحق لمجلس النقابة العامة المكون من النقيب وأربعة وعشرين عضوا !!

ولقد كان الأجدر بالمشرع لو أنه جعل توقيع تلك العقوبة منوطا بمجلس النقابة الفرعية ، حتى يتحقق التوازن والاتساق مع المادة ٩٩ وأيضا حتى تتوافر ضمانات معقولة للمحامي المشكو ، خصوصا وأن عقوبة الإنذار لها وقعها السيء على المحامي من الناحية الأدبية .

٦ - يبدو أن المشرع إذ وضع هذا النص قد أراد أن يتابع السير على ذات النهج الذي استنه في قوانين النقابات المهنية الأخرى التي حوت نصورا تشترط أن تجرى التحقيقات فيها بواسطة لجنة من النقابة الفرعية يمثل فيها عنصر قانوني - مستشار من مجلس الدولة أو عضو بالنيابة الإدارية - حتى يستوفى التحقيق مقوماته القانونية ، وليتولى إعداد الواقعة بعد التحقيق للتصرف ، إلا أنه لما كانت نقابة المحامين لا تحتاج بطبيعتها لأن تستعين بعنصر قانوني يأتي من خارجها ، فقد أبقى المشرع على فكرة اللجنة التي تختص بالتحقيق ، ثم قصر تشكيلها على أعضاء النقابة الفرعية وحدهم .

٧ - ومن المقرر أن حق الرد والتنحي لا محل لهما بالنسبة للجهة الإدارية التي تتولى التأديب ، حيث تكون هذه الجهة هي الخصم والحكم في وقت واحد ، وعلى ذلك فلا يجوز للمحامي المشكو رد أعضاء لجنة تحقيق الشكاوى بالنقابة الفرعية ، ولا أعضاء مجلس النقابة العامة فيما هو مخول لهم من اختصاص بتوقيع عقوبة الإنذار ^(١) وتأسيس ذلك أن قواعد الحيدة لا تنطبق على ما يصدر عن الرئيس الإداري من جزاءات إذ ليس ثمة ما يمنع الرئيس الإداري من أن يتولى - وحده - الاتهام والتحقيق وتوقيع الجزاء وعندئذ تقتصر ضمانات صاحب الشأن على حقه في الطعن في القرار بعد صدوره بطرق الطعن القضائية المقررة ^(٢) .

٨ - بمقارنة نص المادة ١٠٥ من قانون المحاماة ، بالنصوص المقابلة في مشروع الكتور العطفى ببن أن المادة ٩٨ من هذا المشروع قد استحدثت لجنة للنظام بالنقابة العامة وخولتها سلطة التحقيق مع أعضاء مجلس النقابة العامة ورؤساء النقابات الفرعية وأعضائها وقد سبق أن نوهنا لدى التعليق على المادة ١٠٣ بهذا المقترح الذى يهدف إلى سد الثغرة الموجودة فى نصوص القانون الحالى .

كما خولت هذه المادة من مشروع العطفى تلك اللجنة التى تشكلها النقابة العامة سلطة التحقيق مع المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف الذين مضى على قبدهم بجدول الاستئناف عشر سنوات وبموجب هذا النص المقترح تصبح النقابة العامة صاحبة الهيمنة على التحقيق فى القدر الأكبر والأهم من المخالفات التى تقع من المحامين الذين سلخوا فى المهنة فترة طويلة وأصبحوا فى موقع القدوة للآخرين ، وكانت النقابات الفرعية حسب القانون الحالى والقانون السابق تستقل وحدها بأمور التحقيق مع كافة المحامين دون أن يملك مجلس النقابة العامة أن يمارس أى نوع من الرقابة أو الإشراف عليها بصورة قانونية وفعالة - الأمر الذى أدى فى النهاية إلى أن فقدت النقابة العامة هيمنتها وقدرتها على التصدى بشكل جاد وحاسم لبعض الصور الصارخة من صور الانحراف الذى اتخذت حيالها النقابة الفرعية المختصة موقفا يتسم بالسلبية أو بعدم التعاون مع النقابة العامة .

كذلك فإن نص المادة ٩٩ من مشروع العطفى أجاز للجنة النظام المختصة بالتحقيق - سواء فى النقابة العامة أو النقابة الفرعية - أن تندب أحد أعضائها للقيام به ، وهذا الندب يحقق مرونة كبيرة فى العمل ويسد الأبواب أمام ما قد يبدى من دفوع ببطلان التحقيقات لعدم إجرائها بواسطة اللجنة مجتمعة طبقا لنص المادة ١٠٥ من القانون الحالى خصوصا وأن العمل قد أثبت صعوبة اكتمال اجتماع الأعضاء المكونين لهذه اللجنة .

ثانياً : الشكوى :

١ - نصت المادة ٦٣ من الدستور المصري على حق الشكوى باعتباره أحد الحقوق العامة فقالت إن (لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه) .

ويمكن تعريف الشكوى بأنها إقصاح أحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين عن تضرره من تصرف أتااه المشكو على خلاف أحكام القانون سواء كان الضرر قد لحقه شخصياً أم لحق المصالح العام ، بمعنى أنه لا يشترط أن يكون الشاكي معنياً عليه ، في التصرف الذي أتااه المشكو ، وبذلك فإنه لا يشترط في الشكوى أن تكون صادرة عن ذي مصلحة شخصية^(٣) .

٢ - والشكوى المقصودة في هذه المادة ليست هي الشكوى التي نص عليها المشرع في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية - والتي تعتبر قيذاً على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية بالنسبة للجرائم التي أوردها ذلك النص - وهذه الشكوى عبارة عن بلاغ يتقدم به المجنى عليه في جرائم معينة وخلال مدة معينة حددها النص المشار إليه إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي ، عن وقوع تلك الجريمة عليه ، طالبا ضبط الواقعة وتحريك الدعوى الجنائية بشأنها توصلاً إلى معاقبة مرتكبها - والشكوى بهذا المعنى تعتبر تصرفاً قانونياً فلا بد أن تكون صادرة ممن يكون أهلاً قانوناً لتقديمها ، ويكون في ذات الوقت صاحب مصلحة في طلب تحريك الدعوى وعقاب المشكو عما وقع منه من اعتداء عليه . ومن جهة أخرى فلن من حق الشاكي - المجنى عليه - أن يتنازل عن شكواه بعد تقديمها ، وعندئذ يوقف السير في الدعوى الجنائية إذا كانت قد تحركت ، ويوقف تنفيذ العقوبة على فرض صدور حكم نهائي يقررها^(٤) .

٣ - وليس هناك ما يمنع من أن يأمر نقيب المحامين أو مجلس النقابة بإحالة محام إلى التحقيق عن وقائع معينة منسوبة إليه - ففي هذه الحالة يعتبر النقيب أو المجلس شاكياً للمحامي ومتضرراً من مسلكه ويعتبر

القرار الصادر من أيهما بإحالة المحامي للتحقيق بمثابة شكوى^(٦) كما يجوز أن تصدر الشكوى من جهة رقابية مثل الرقابة الإدارية أو جهاز المدعى العام الاشتراكي أو الجهاز المركزي للمحاسبات - حتى وإن جاءت في شكل تقرير أو مذكرة^(٧).

٤ - كذلك فإن الشكوى ليس لها شكل معين ، فقد تكون كتابية أو شفوية ، بل لا يشترط أن تكون موقعة^(٨).

وقد تأتي الشكوى مما تنشره الصحف سواء مما يرد إليها من رسائل القراء ، أم مما يقوم به المحررون من تحقيقات صحفية^(٩).

٥ - وعلى أية حال . وأيا كان الشكل الذي تتخذه الشكوى وأيا كانت الجهة التي تتقدم بها - فإنه لابد من وجودها بين يدي المحقق قبل بدء إجراءات التحقيق ، باعتبارها تصرفا إراديا اشترطه المشرع لتحريك الإجراءات التأديبية قبل المحامي ، فلا يجوز أن تبدأ هذه الإجراءات من فراغ.

ثالثاً : التحقيق :

١ - التحقيق هو الخطوة الأولى من الإجراءات التأديبية التي تتخذ ضد المحامي المشكو وهو لا يعدو أن يكون مجموعة من الإجراءات يقوم بها المحقق بقصد الوصول إلى هدف معين ، هو كشف الحقيقة بشأن صحة ما تضمنته الشكوى من وقائع منسوبة للمحامي المشكو ، وتحديد التكليف القانوني لهذه الوقائع^(١٠).

٢ - والتحقيق الذي تجريه لجنة الشكاوى مع المحامي المشكو ، وأن كان تحقيقاً إدارياً ، إلا أنه يتعين أن تتوفر فيه شكلية معينة ، يؤدي إغفالها إلى البطلان مثل سماع الشاكي تفصيلاً وسماع شهوده وتحقيق دفاعه ثم تكليف المحامي المشكو بالحضور ومواجهته بالذنب المنسوب إليه وسماع دفاعه وتحقيق هذا الدفاع ثم التصرف في التحقيق على ضوء ما يظهر ، بواحد من التصرفات التي خدتها المادة ١٠٥ - وهي الحفظ أو توقيع جزاء الإنذار أو الإحالة للنقابة العامة لتوقيع جزاء أشد .

٣ - ويترتب على ما لهذا التحقيق من صفة إدارية أنه يخضع لقاعدة السرية ، إذ الأذى في الإجراءات الإدارية غير القضائية هو السرية وأن الاستثناء من العذنية^(١١) (كالقرار الإداري مثلا إذ لابد من اعلانه) وعلى ذلك فلا يجوز لجنة التحقيق أن تطلع أحدا على التحقيق الذي تجريه مع المحامي ، إلا إذ نص القانون صراحة على ذلك ، أو صدر أمر بذلك من جهة قضائية .

٤ - وبالنسبة لاستدعاء المحامي للحضور أمام لجنة التحقيق فيكون بذات الوسيلة المبينة في المادة ١٠٨ المقرر لإعلانه بالحضور أمام مجلس التأديب وهي الخطاب الموصى عليه بعلم الوصول - إلا أنه لا مانع من أن يكفي بأن يتصل علم المحامي بالتكليف بالحضور بتسليمه خطاب التكليف مع توقيعيه بما يفيد الاستلام .

٥ - وإذا امتنع المحامي عن الحضور رغم تكليفه بذلك تكليفا صحيحا اعتبر متنازلا عن حقه في الدفاع عن نفسه ، ويحق بالتالي أخذه بما أسفر عنه التحقيق^(١٢) .

هذا وتقضى المادة ٨٥ من النظام الداخلي لنقابة المحامين بأنه (يجب على المحامي الذي قدمت ضده شكوى أن يجيب عليها في الميعاد الذي يحدده مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية وإلا تعرض للمساءلة التأديبية) .

ويشترط أن يتم التحقيق كتابة ، إلا أنه باعتباره تحقيقا إداريا فليس هناك ما يوجب على اللجنة أن تستعين بكاتب في تدوين محضر التحقيق^(١٣) .

٧ - ولقد جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على أنه ليس ثمة ما يوجب إفراغ التحقيق مع الموظف في شكل معين ولا بطلان على إجراءاته في وضع خاص^(١٤) .

وعلى ذلك ، فلو كان المحامي المشكور غائبا في الخارج لفترة طويلة أو حالت ظروف قهرية دون توجهه للمثول أمام لجنة التحقيق ، فليس هناك ما يمنع من أن ترسل إليه اللجنة أسئلتها مكتوبة ، وأن يرد عليها بدوره كتابة ويبدى أوجه دفاعه ويقر النظام الفرنسي هذا الأسلوب ويسميه اصطلاحا الاستجواب الكتابي^(١٥) .

وغنى عن البيان أنه فى هذا الحالة اذا تضمن دفاع المخالف ما يستوجب تحقيقه ، وجب على المحقق أن يستمر ويعاود الكتابة إلى المحامى المشكو وأن يتلقى رده ، وهكذا حتى تتضح الحقيقة التى هى الهدف النهائى لأى تحقيق^(١٦).

٨ - ولما كان التحقيق الذى تجريه لجنة تحقيق الشكاوى بالنقابة الفرعية تحقيقا إداريا ، فإن المشرع لم يخول تلك اللجنة أى سلطات اللهم إلا الحق فى استدعاء المحامى المشكو للتحقيق معه ومواجهته بما هو منسوب إليه ، وجعل جزاء الامتناع عن المثول أمام اللجنة هو ما نصت عليه المادة ٨٥ من النظام الداخلى للنقابة والتى سبقت الإشارة إليها .

أما بالنسبة للشهود - والشاكي يعتبر واحدا منهم - فليس للجنة التحقيق أن تجبرهم على الحضور أمامها ولا تملك توقيع غرامة على من يمتنع منهم عن الحضور وإنما تملك فقط سماح الشهود إذا ما حضروا إليها طواعية .

٩ - كذلك لا تملك اللجنة أن تحلف الشهود اليمين ، ذلك أن حلف اليمين لا يكون إلا عند أداء الشهادة أمام جهة قضائية ، وحيث يوجد نص يوجب ذلك الحلف^(١٧)

كذلك لا يحق للجنة التحقيق أن تستعين بأجهزة الخبرة ، كما لا تملك تفتيش مكتب المحامى المشكو أو ضبط أى أوراق تتعلق بالواقعة محل التحقيق ، وإنما عليها أن تجرى التحقيق فى حدود ما تحت يدها من أوراق^(١٨).

١٠ - وما دام المشرع قد وضع على عاتق لجنة تحقيق الشكاوى بالنقابة الفرعية الوصول إلى الحقيقة فيما تجريه من تحقيقات بشأن ما يرد إليها من شكاوى ضد المحامين ، فقد كان يحسن به أن يعطيها من السلطات والوسائل ما يمكنها من الوصول بالتحقيق إلى غايته ، كأن يخولها حق الاطلاع على الأوراق الرسمية المتصلة بالواقعة محل التحقيق مما قد يكون تحت يد أى جهة حكومية - كإفلام الكتاب أو الشهر العقارى - وكذلك حق استدعاء الشهود وعرض الأوراق على القاضى الجزئى ليقرر تقريرهم عند تخلفهم^(١٩).

١١ - ويتعين ألا يوقع الجراء على المحامى إلا بعد التحقيق معه كتابة وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون قرار الجراء مسببا وإلا كان باطلا مستوجبا للإلغاء عند الطعن عليه^(٢٠).

ويجدر ملاحظة أنه حتى تتوفر الشرعية للإجراءات التأديبية فلا بد من التحقيق مع المحامى المشكو، وليس مجرد تحقيق الوقائع المنسوبة إليه دون سماع أقواله بشأنها.

١٢ - ويتعين أن يحضر المحامى أمام لجنة الشكاوى بنفسه بجلسة التحقيق وأن يجيب على ما يوجه إليه من أسئلة بنفسه، فلا يصح أن ينوب عنه فى الحضور أحدا ولو كان محاميا - وأن كان من حقه أن يستعين بمحام يحضر معه أثناء التحقيق^(٢١).

١٣ - وقد ذهبت المحكمة الإدارية العليا إلى أن ضياع أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإدارى الذى انبنى على تلك الأوراق متى قام الدليل على وجودها أولا ثم فقدانها إذ يمكن الاستدلال على محتوياتها من أى أوراق أخرى^(٢٢).

١٤ - والمقرر أن إجراءات التحقيق الجنائى الذى تجريه النيابة العامة تتم فى غير علانية بالنسبة للجمهور أما التحقيق الإدارى الذى تجريه النقابة بخصوص الشكاوى التى تقدم ضد المحامين فله صفة السرية بمعنى أنه لا يجوز اطلاع أحد عليه أو تمكينه من الحصول على صورة منه بغير إذن من جهة قضائية - والسرية هنا مفروضة لصالح المحامى المشكو وصالح مهنة المحاماة معا.

وإذا كان القانون لم يرتب جزاء الإعلان على مخالفة تلك السرية التى تفرضها طبيعة الإجراءات التأديبية، إلا أن مخالفتها تعد مخالفة تأديبية تستوجب مساملة من تسبب فيها.

١٥ - ويتصل بسرية التحقيقات التى تجريها لجنة الشكاوى بالنقابة الفرعية إلزام أعضاء هذه اللجنة لكتمان أسرار تلك التحقيقات وعدم إفشائها للغير وذلك قياسا على ما نص عليه قانون الإجراءات فى المادة ٧٥ منه بالنسبة لإجراءات التحقيق الجنائى والتى اعتبرت النتائج التى

تسفر عنها سرا من الأسرار ، وأوجبت على وكلاء النائب العام ومساعدتهم عدم إفشائها وإلا تعرض من يخالف للعقاب بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات الخاصة بجريمة إفشاء سر المهنة^(٣٣).

إلا أنه إذا جاز القياس على ما تقرره تلك المادة من التزام بكتمان الأسرار ، إلا أن القياس بذاته لا يمتد إلى تأميم الإفشاء واعتباره جريمة معاقبا عليها بالمادة ٣١٠ عقوبات ذلك. أنه لا قياس في النصوص العقابية ولكن الإفشاء في هذه الحالة يعتبر مخالفة للواجب المهني بما يستوجب - فقط - المساءلة التأديبية^(٣٤).

١٦ - إلا أنه من جهة أخرى فإن هذا الالتزام بالكتمان لا يقع على الخصوم أو الشهود انفسهم - وبذلك فإن مقضى الشكاوى موضوع التحقيق يمكنهم أن ينقلوا الى الغير موضوع شكواهم مما ادلوا به في التحقيقات وما عرفوه بحكم اطلاعهم على ذلك التحقيق دون أن يقدم في ذلك الالتزام بالكتمان - وذلك لأن لهؤلاء مصلحة شخصية قد تقتضيهم البوح لا الكتمان ، بل إن الكتمان قد يتنافى مع حق الدفاع المقرر لهم بوصفهم أطرافا في الخصومة القائمة مع المجامين المشكور فيهم^(٣٥).

١٧ - والأصل أن النطاق الزمني للالتزام بالكتمان بالنسبة للتحقيقات الجنائية ينتهي بانتهاء التحقيق وبإحالة القضية إلى المحاكمة وهي مرحلة علنية بطبيعتها وتطرح فيها وقائع التحقيق الابتدائي للمناقشة العلنية - أما إذا انتهى التحقيق الابتدائي بالحفظ فإن الالتزام بالكتمان يبقى قائما ، إذ تظل السرية لاحقة بإجراءات التحقيق التي أسدل عليها قرار الحفظ ستارا من الكتمان ، ويظل التحقيق محفوظا لا يسمح لأحد بالاطلاع عليه إلا في حالات معينة ويتصريح خاص من جهة قضائية^(٣٦).

أما بالنسبة للتحقيق الإداري الذي تجريه لجنة تحقيق الشكاوى بالنقابة الفرعية فإن الالتزام بكتمان أسرارها يظل قائما حتى ولو تم التحقيق وتم التصرف فيه - ذلك أن التصرف إن كان بالحفظ ، فالحكمة من الكتمان واضحة ، أما إن انتهى الأمر بتوقيع جزاء من النقابة ، أو بالإحالة إلى المحاكمة التأديبية ، فإن حرص المشرع على سرية جلسات مجلس التأديب بل سرية الجلسة التي يصدر فيها قرار المجلس (المادتان ١١١ و ١١٢)

يجعل الحكمة من الالتزام بالكتمان قائمة، إذ لا قيمة لسرية جلسات المحاكمة أو سرية جلسة النطق بالقرار إذا كانت التحقيقات التي تدور حولها المحاكمة مذاعة للكافة :

١٨ - وعلى أية حال، فإن الأسرار التي يقف عليها أعضاء لجنة التحقيق بمناسبة التحقيقات التي أجروها - ولو لم تعتبر جزءاً من وقائع تلك التحقيقات - فإنها تعتبر من أسرار المهنة التي يلتزمون بالمحافظة عليها التزاماً دائماً غير محدد بمدة معينة^(٢٧).

١٩ - وقد يحدث أحياناً أن تجرى النيابة العامة تحقيقاً مع أحد المصاميين في واقعة مؤتمة جنائياً - ثم تنتهي إلى أن من الملائم لاعتبارات تقدرها الاكتفاء بمؤاخذته تأديبياً عما اقترفه، عوضاً عن رفع الدعوى الجنائية عليه ومن ثم ترسل الأوراق إلى النيابة العامة لتوقيع العقوبة التأديبية الملائمة - وعندئذ يثور التساؤل :

هل يتعين على النيابة قبل توقيع الجزاء - الإنذار مثلاً - أن تعيد مواجهة المحامي بالمخالفة للتأديبية المنسوبة إليه، أم تكفي بالمواجهة التي انطوى عليها تحقيق النيابة ؟

أجابت المحكمة الإدارية العليا على هذا التساؤل في واقعة مماثلة بقولها (إنه وإن كان من اللازم إجراء تحقيق إداري قبل توقيع الجزاء الإداري المناسب، إلا أنه يمكن الاكتفاء في هذا الصدد بالتحقيق الجنائي الذي تجريه النيابة العامة فيما هو منسوب إلى العامل من اتهام إذا ما كان هذا التحقيق قد أثبت مسؤولية العامل وحقق دفاعه بشأنها)^(٢٨)

٢٠ - ومن المقرر أنه يتعين احترام حقوق الدفاع طوال الاجراءات التأديبية - أي منذ بدء التحقيق ثم في مرحلة المحاكمة وحتى صدور الحكم النهائي - بحيث يعطى المحامي المحال للتأديب الفرصة للوقوف على ما هو منسوب إليه، ثم يمكن من تقديم دفاعه كتابة أو شفاهة، سواء أصالة بنفسه أم بمعاونة محام^(٢٩).

ولا شك ان القرار الصادر بلفت نظر المحامي أو بمجازاته بعقوبة الإنذار - سواء صدر من اللجنة المختصة بالنقابة الفرعية، أم من مجلس نقابة المحامين - يعتبر في حقيقته قراراً إدارياً، ويترتب على ذلك امران:

(١) انه لا يجوز للجهة التي أصدرته أن تسحب حتى ولو كان ذلك في فترة الستين يوما - تمهيدا لتوقيع جزاء أشد عن طريق المحاكمة التأديبية التي قد تنتهي بأى من عقوبات اللوم أو الوقف أو المحو .

(ب) أنه يحق للمحامى الذى جوزى بعقوبة الإنذار أن يطعن فى القرار بالإلغاء خلال ستين يوما أمام القضاء الادارى .

وإذا كان الجزاء صادرا من لجنة الشكاوى بالنقابة الفرعية ، فإنه يملك أن يتظلم منه خلال خمسة عشر يوما إلى النقابة العامة طبقا لما هو مقرر بالمادة ١٠٥ - وفى هذه الحالة فلن التظلم يقطع مدة الستين يوما المقررة لرفع دعوى الإلغاء - كما يملك ألا يمارس حقه فى هذا التظلم الاختيارى وأن يرفع دعوى الإلغاء مباشرة .

أما إذا كان القرار بالجزاء صادرا من النقابة العامة ، فليس أمام المحامى إلا أن يطعن عليه أمام القضاء الادارى فى الميعاد المشار إليه^(٣٠) .

٢١ - وقضت محكمة الإدارية العليا بأنه إذا وقع إخلال بحق الطاعن فى الدفاع عن نفسه أمام لجنة التحقيق ، فلا يقبل منه أن يدفع فى مرحلة المحاكمة أمام مجلس التأديب ببطلان ذلك التحقيق ، مادام يستطيع أن يتدارك ما فاتته من وسائل الدفاع أمام المجلس^(٣١) .

رابعاً : التصرف فى التحقيق :

١ - إذا قدمت شكوى ضد محام إلى نقابة المحامين ، كان لها إما أن تحفظها إذا رأت عدم جديتها أو عدم انطوائها على مخالفة تأديبية ، وإلا قامت بتحقيقها .

٢ - لا شك أن حفظ الشكوى بغير تحقيق ، رغم انطوائها على دلائل جدية على وقوع مخالفة يعتبر تسترا من لجنة الشكاوى بالنقابة الفرعية على المخالفة التأديبية محل الشكوى^(٣٢) ويعتبر هذا الحفظ أو مجرد الامتناع عن التحقيق ولو لم يصدر قرار صريح بالحفظ قرارا إداريا يجوز للشاكي الطعن فيه بالإلغاء أمام القضاء الادارى تأسيسا على صدوره .

مشوباً بغييب الانحراف بالسلطة إذا ما صدر محاباة للمحامى المشكو -
أو بغييب عدم الاختصاص - إذا صدر من غير اللجنة المشكلة طبقاً للمادة
١٠٥ من قانون المحاماة - فإذا ما صدر الحكم بإلغاء القرار ، تعين السير
فى تحقيق الشكوى ، وفى هذه الحالة يكون من حق اللجنة أن تأمر بحفظ
التحقيق إذا لم يسفر عما يستوجب المؤاخذة^(٣٣).

٣- وميعاد إقامة دعوى الإلغاء طبقاً للمادة ٢٤ من قانون مجلس
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار
أو إعلان صاحب الشأن به وقد استقرت أحكام القضاء الإدارى على أنه
فى حالة عدم نشر القرار أو عدم إعلانه فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم
به وبمحتوياته علماً يقيناً ، لا ظنياً ولا مفترضاً ، ويجب أن يكون علماً شاملاً
للوامعة والظروف والأسباب التى بنى عليها القرار ولا يست صدره -
والتحقق من ذلك تجريه المحكمة من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

٤- لما كان ذلك ، فإنه يتعين على لجنة الشكاوى بالنقابة الفرعية ،
إعلان نوى الشأن - أى الشاكى والمحامى المشكو - بالقرارات الصادرة
منها بشأن التحقيقات التى أجرتها فى الشكاوى المقدمة إليها ، وذلك حتى
ينفتح أمام كل منهما ميعاد التظلم من القرار إلى مجلس النقابة العامة على
النحو المقرر بالمادة ١٠٥ أو الطعن عليه بالإلغاء أمام جهة القضاء
الإدارى كما يتعين - من جهة أخرى - على مجلس النقابة العامة ، أن يعلن
نوى الشأن بما يصدره من قرارات فى التظلمات المقدمة إليه بشأن قرارات
لجان الشكاوى بالنقابات الفرعية ، وأيضاً بما يصدره - ابتداءً - من
قرارات بالحفظ أو بتوقيع عقوبة الإنذار فى الشكاوى المحالة إليه من تلك
اللجان بالنقابات الفرعية ، وذلك حتى ينفتح ميعاد الطعن بالإلغاء أمام
صاحب المصلحة على حسب الأحوال .

٥- من المقرر أن القرار الصادر من لجنة التحقيق بالنقابة الفرعية
أو من النقابة العامة يحفظ شكوى قدمت ضد محام ، يعتبر قراراً إدارياً ،
فلا يجوز سحبه أو العدول عنه وإجراء التحقيق إلا خلال ستين يوماً اعتباراً
من تاريخ قرار الحفظ إذا كان قد صدر معيها ، وبمضى هذه المدة يتحصن
قرار الحفظ فلا يجوز سحبه^(٣٤) .

٦ - ويترتب على حفظ الشكوى نشوء حق مكتسب للمحامى المشكوى مضمونه ألا يتخذ اجزاء من إجراءات التحقيق فى تلك الشكوى ، بل إنه لايجوز معاودة التحقيق حتى لو قدمت للنقابة شكوى جديدة ضده بذات المضمون وذات العناصر^(٣٥) إلا أنه ليس هناك ما يمنع من الاطلاع على الشكوى التى تقرر حفظها وإثبات مضمونها بمناسبة تحقيق شكوى قدمت فيما بعد عن وقائع أخرى - ولكن الأمر يقف عند حد الاطلاع على الشكوى السابقة ولا يتجاوزه إلى تحقيق الوقائع الواردة بها^(٣٦).

٧ - وإذا أصدرت النيابة العامة أمرا بالحفظ وجب عليها أن تعلنه الى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية فإذا توفى أحدهما كان الإعلان لورثته جملة فى مجل إقامته ، وذلك استثناء بما هو مقرر بالمادة ١٦٢ اجراءات .

٨ - وحفظ الشكوى بواسطة لجنة الشكاوى بالنقابة الفرعية ليس دليلا بذاته على عدم صحة ما ورد بالشكوى، وبالتالي فلا يستطيع المحامى المشكوى إذا رفع دعواه المدنية بالتعويض على الشاكى أو إذا حرك الدعوى المباشرة قبله عن تهمة القذف أن يستند على مجرد حفظ الشكوى للتدليل على عدم صحتها ، وإنما يتعين على المحكمة جنائية كانت أم مدنية أن تحقق الوقائع محل الشكوى لتبين ما إذا كانت تستند إلى سند من الواقع أو القانون^(٣٧) .

٩ - ولما كانت الشكوى تعتبر فى حقيقتها طلبا بإجراء التحقيق فى الواقعة محل الشكوى فإنه طبقا للمبادئ العامة فى الاجراءات ، يتعين على جهة الإدارة المشكوى إليها أن ترد على هذا الطلب ، والرد لا يخرج عن أحد أمرين إما التحقيق أو الحفظ وفى كلتا الحالتين يكون هذا الرد قرارا إداريا بالمعنى النقيى المتعارف عليه .

١٠ - وقرار الحفظ هو ما يتضمن إنهاء الاجراءات التأديبية ، وقد يكون صريحا ، وغالبا ما يصدر فى شكل تأشيرة بالحفظ - وقد يكون قرار الحفظ سلبيا أو ضمنيا ، وهو ما يستنتج من مرور فترة ٦٠ يوما على وصول الشكوى إلى النقابة دون أن تتخذ فيها أى إجراء من اجراءات التحقيق ، فيعد مرور هذه الفترة بمثابة قرار إدارى سلبى برفض الطلب

بتحقيق الوقائع الواردة بالشكوى . اى قرارا ضمنيا بحفظ الشكوى^(٣٨) مما يفتح الباب أمام الشاكي للطعن عليه بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإدارى .

وكذلك فإنه لا خلاف على أنه يجوز سحب القرار التأديبى المعلوم دون التقيد بمدة معينة ، ذلك أنه بحكم فقدته لمقومات القرار الإدارى ، فإنه يفقد بالتالى صفته كقرار إدارى أو لا يكتسبها أصلا .

أما إذا كان قرار الجزاء سليما ومشروعا ، فالرأى أنه لا يجوز سحبه استنادا لاعتبارات الملاءمة ولو حتى خلال مواعيد الطعن القضائى .

وأخيرا فإذا كان قرار الجزاء غير مشروع - أى باطلا - فلا خلاف فى جواز سحبه خلال الستين يوما التالية لعدم المشروعية حسبما تقضى القواعد العامة فى نظرية سحب القرارات الادارية^(٣٩) .

١١ - هذا ولا تلتزم لجنة التحقيق بالنقابة الفرعية - وكذلك مجلس النقابة العامة - بتسبب قراراتها إلا حيث يوجب عليها القانون ذلك ، فإذا ما ذكرت أسبابا لقراراتها - سواء أوجب عليها القانون ذلك ، أم لم يوجبه - فإن هذه الأسباب تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى ليعرف مدى صحتها ومدى تطابقها مع حكم القانون .

والمفروض فى كل قرار إدارى - حتى ولو صدر خلوا من أسبابه - أن يكون مستندا فى الواقع إلى دواع قامت لدى جهة الادارة حين إصداره ، وإلا كان باطلا لفقدانه ركنا أساسيا هو ركن السبب الذى يبرر إصداره ، فإذا ما تكشف هذه الدواعى بعد ذلك على أنها هى السبب الذى دعا الإدارة إلى إصداره كان للمحكمة بمقتضى رقابتها القضائية أن تتحرى مبلغها من الصحة فإذا ما ظهر أنها غير صحيحة ، ولو كانت الادارة تغل بحسن نية أنها صحيحة ، فقد القرار أساسه القانونى الذى يجب أن يقوم عليه ، وكان مشوبا بعيب مخالفة القانون - أما إذا كانت الإدارة تعلم حين أصدرت قرارها بعدم صحة تلك الأسباب والدواعى وأنها استهدفت من القرار غاية غير الصالح العام ، كان القرار مشوبا - فضلا عن مخالفة القانون - بالانحراف وإساءة استعمال السلطة^(٤٠) .

١٢ - وينبغي لغت النظر الى أن لجنة تحقيق الشكاوى إذا ما رأت توقيع عقوبة الإنذار على المحامى المشكو ، فإنها لا تملك أن تعلن عن توقيع هذه العقوبة إلا إذا أصبحت نهائية - وطبقا للمادة ١١٩ تنشر القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد المحامين بمجلة المحاماة - وعلى ذلك فلا تثريب إذا ما أعلنت النقابة الفرعية عن هذه القرارات النهائية داخل غرف المحامين .

١٣ - ومن المبادئ المستقرة فى الفقه الادارى أن تفويض الاختصاص لا يكون الا بناء على قانون^(٤١) ، وبتطبيق ذلك فى نطاق التأديب يبين أنه لا يجوز لأى من الجهتين اللتين خولهما المشرع الاختصاص بتوقيع جزاء تأديبى أن تكل مباشرته إلى غيرها مادام أن المشرع لم يجر لها التفويض فى ذلك - وهاتان الجهتان هما لجنة تحقيق الشكاوى بالنقابة الفرعية ومجلس النقابة العامة ، حيث يحق لكل منهما توقيع عقوبة الإنذار على المحامى .

أما ما عدا ذلك من الاختصاصات التى خولها المشرع لمجلس النقابة والتى لا تنطوى على توقيع جزاء تأديبى فليس هناك حائل قانونى يحول دون التفويض فيها - فلا مانع مثلا من أن يفوض مجلس النقابة ، النقيب أو هيئة المكتب أو أحد أعضائه فى تقديم طلب الإحالة لمجلس التأديب إلى النيابة العامة^(٤١) .

١٤ - من المفهوم أن ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته المادة ١٠٥ للجنة لإنجاز التحقيق ثم التصرف فيه - هو ميعاد تنظيمى لا بطلان على تجاوزه بخلاف ميعاد الخمسة عشر يوما المقرر لأن يتظلم خلاله كل من الشاكى والمشكو فى حقه ، فإنه ميعاد إجرائى يترتب على تجاوزه انقضاء الحق فى التظلم .

١٥ - ولا شك هذا الموعد لا يفتح إلا من تاريخ العلم اليقينى بالقرار المراد التظلم منه ، وهو ما لا يتحقق إلا بإخطار صاحب الشأن بالقرار شخصيا إخطارا مصحوبا بالتوقيع المقرون بالتاريخ - أو بإرسال خطاب اليه بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول على موطنه المبين بالشكوى أو بالتحقيقات ، أو بإعلان على يد محضر طبقا للقانون .

وطبقا للقاعدة المقررة بالمادة ١٥ مرافعات فإن يوم الإعلان لا يحسب ضمن الميعاد المقرر للتظلم .

خامسا : التظلم :

يعتبر القرار الصادر بحفظ الشكوى أو بتوقيع عقوبة الإنذار على المحامي المشكو ، قرارا إداريا يقبل الطعن الإداري والطعن القضائي في وقت واحد - وقد درج العمل على إطلاق اصطلاح التظلم الرئاسي على النوع الأولى من الطعن ، وهذا التظلم لا يعدو أن يكون وسيلة إدارية للتضرب من القرار الإداري يقدمه المتظلم الى السلطة التأديبية عسى أن تعدل عن قرارها .

٢- وإزاء خلو النص من بيان صيغة التظلم وطريقته ، فإن من حق صاحب الشأن التعبير عن رفضه للقرار المتظلم منه بأي طريقة مناسبة ، كالخطاب - ولو كان بالبريد العادي - وبالبرقية ، وبإحدى أوراق المحضرين ، فمضى تسلمت النقابة العامة - خلال الميعاد - أيا من تلك الممررات التي تفصح بطريقة جازمة عن أن مرسلها يعترض على القرار الصادر ، كان التظلم مقبولا شكلا .

٣- ولم يحدد القانون شكل التظلم أو بياناته ، واستهداه بأحكام القرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ الصادر من رئيس مجلس الدولة في شأن التظلم الوجوبي وإجراءاته^(٤٣) يتعين أن يتضمن البيانات التي تحدد شخص المتظلم والقرار المتظلم منه وأسباب التظلم^(٤٤) ويتعين أن يوجه التظلم إلى النقابة العامة ، ومع ذلك فإذا أرسله المتظلم إلى السلطة التأديبية التي أصدرت القرار - أي للجنة تحقيق الشكاوى بالنقابة الفرعية ووصلها خلال الميعاد المقرر كان تظلمه صحيحا ويتعين على هذه اللجنة أن تحيله إلى النقابة العامة للفصل فيه - ويتعين أن يصل التظلم إلى الجهة المرسل إليها قبل انقضاء الموعد المحدد في المادة ١٠٥ - وهو خمسة عشر يوما - ولا عبرة بميعاد الإرسال ولو كان الإرسال قد تم عن طريق جهة حكومية مثل هيئة البريد - فإذا ما أصدرت النقابة العامة قرارا في ذلك

التظلم - قبولاً أو رفضاً - أنفتح ميعاد جديد للطعن القضائي في القرار الجديد^(٤٥).

٤ - ومن الواضح أن التظلم الذي خوله المشرع لكل من الشاكي والمشكل، هو تظلم اختياري، وليس وجوبياً، وعلى ذلك يترتب على تقديمه قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء، ولكن عدم تقديمه لا يؤثر على قبول هذه الدعوى إذ أن تقديم التظلم كشرط لقبول الدعوى، لا يكون إلا إذا كان وجوبياً^(٤٦).

٥ - والتظلم هو في حقيقته طلب مقدم من المتظلم الى الجهة المتظلم ضدها - النقابة العامة - للعدول عن قرارها المتظلم منه - ومن ثم فإنه يتعين البت فيه خلال ستين يوماً عملاً بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، وإلا كان السكوت عن الاستجابة إليه بمثابة قرار ضمني برفضه يخول صاحبه أن يطعن فيه بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوماً من انقضاء الستين يوماً المذكورة - هذا ويتعين أن يكون القرار بالرفض مسبباً^(٤٧).

أما الطعن القضائي في القرار الإداري فيكون يرفع دعوى من صاحب الشأن أمام محكمة القضاء الإداري - ويحق له سلوك طريق الطعن مباشرة إذا لم ير استخدام حقه في التظلم من القرار.



مراجع

- (١) كتاب الشرعية الاجرائية ص ٤٥٠ .
 - (٢) الدكتور عبد الفتاح حسن - مؤلفه السابق ص ٢٤٥ .
 - (٣) الشرعية الاجرائية ص ١٩٦ وص ١٩٨ .
 - (٤) تنص المادة ٢ اجراءات جنائية على أنه (لايجوز أن ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفوية او كتابية من المجهنى عليه أو من وكيله الخاص ، إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون) .
 - ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة اشهر من يوم علم المجهنى عليه بالجريمة وبمركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك) .
 - (٥) شكوى المجهنى عليه - مؤلف الدكتور حسنين ابراهيم عبيد - طبعة سنة ١٩٧٥ ص ٥ وص ٨٤ ومابعدها وص ٩٦ وما بعدها وص ١١١ .
 - (٦) الشرعية الاجرائية ص ١٩٦ وص ٢٠٠ .
 - (٧ ، ٨) الشرعية الاجرائية ص ١٩٨ و ١٩٩ .
 - (١٠) الشرعية الاجرائية ص ٢٤٨ .
 - (١١) الشرعية الاجرائية هامش ص ١٢٤ .
 - (١٢) يسير العمل في النقابات الفرعية على أنه اذا تخلف المحامى المشكوى عن الحضور بجلسة التحقيق رغم إخطاره ، فإن لجنة الشكاوى تعطيه فرصة أخرى للحضور وترسل إليه استدعاء متضمنا تنبيهه إلى ان تخلفه عن الحضور يؤدي الى إهدار حقه في الدفاع وأنه سيتم التصرف في الشكوى رغم تخلفه .
 - (١٣) الشرعية الاجرائية ص ٢٧٣ .
 - (١٤) القضية رقم ٤٤٩ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ .
 - (١٥) هذا بالمقابلة للاستجواب الشفهي وهو الاستجواب الذي يجرى في جلسة التحقيق التي يواجه فيها المحقق الشخص المشكوى .
 - (١٦) الشرعية الاجرائية ص ٢٨٨ .
 - (١٧) الشرعية الاجرائية ص ٢٧٦ وايضا ص ٢٩٦ .
- ولاشك ان عجز لجنة التحقيق عن استدعاء الشهود أو تفريغهم عند تظلمهم ، يؤدي في الغالب إلى قصور التحقيق في المخالفات التي لا تثبت عادة بالمستندات وإزما تثبت بشهادة الشهود مثل محام تفوه بعبارات غير لائقة او ارتدى زيا مثيرا للسخرية في الطريق العام .

- (١٨) الشرعية الاجرائية ص ٢٧٦ وما بعدها .
- (١٩) الشرعية الاجرائية ص ٢٧٦ وما بعدها .
- (٢٠) للشرعية الاجرائية ص ٢٤٦ ، ص ٢٦١ .
- (٢١) للشرعية الاجرائية ص ٢٥١ .
- (٢٢) ادارية عليا في ١٩/٥/٦٣ و ١٩٦٣/١/٥ مشار اليها بالشرعية الاجرائية ص ٢٧١ .
- (٢٣) الحماية الجنائية للخصومة الدكتور العطيبي ص ٤١٩ وما بعدها .
- (٢٤) يرى الدكتور العطيبي أن المصلحة العامة قد تدعو الى إعلام الجمهور بما يجري من تحقيقات في موضوعات معينة تحظى باهتمامه وتمس أمنه وطمأنينته ، وهذه المصلحة العامة قد تدعو الى إباحة إفشاء بعض أسرار التحقيق حتى يصبح الرأي العام على بينة مما اتخذته السلطات من إجراءات فلا يظن بها لظنون .. (المرجع السابق ص ٤٢٦) .
- (٢٥) الحماية الجنائية للعطيبي ص ٤٥٠ .
- على انه يلاحظ أن نشر الشكوى أو وقائع التحقيق من جانب الشاكي أو أحد الشهود وإن كان غير محظور باعتبار انها لا تدخل في نطاق الحظر وأن الالتزام بالكتمان لا يرد على هؤلاء - إلا انها قد تؤثّر من جهة أخرى باعتبارها سببا او قلما - (المرجع السابق ص ٤٨٢) .
- (٢٦) الحماية الجنائية للخصومة ص ٤٥٩ وما بعدها .
- (٢٧) الحماية الجنائية للخصومة ص ٤٥٩ وص ٤٦٠ .
- (٢٨) الادارية العليا جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ - وكتاب الشرعية الاجرائية ص ٢٩٠ .
- (٢٩) الشرعية الاجرائية ص ١٥٢ والأحكام المشار اليها بهامش ٣ .
- (٣٠) وفي هذه المعنى تقول المحكمة الإدارية العليا :
- إن قرارات هيئات التمثيل المهني سواء صدرت في موضوع التأديب من الهيئات المختصة أو صدرت من مجلس النقابة في مسائل القيد بالسجلات أو غير ذلك من الأغراض ، هي قرارات إدارية قابلة للطعن فيها بدعوى الإلغاء .
- (الادارية العليا في القضية ٨٠١ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧) .
- (٣١) راجع حكم المحكمة الادارية طعن رقم ٦٤٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١ - مجلة المحاماة - السنة ٥٠ العدد الثالث ص ١٢٨ .
- (٣٢) الشرعية الاجرائية ص ٢٠٣ .
- (٣٣) الشرعية الاجرائية ص ٢٠٤ .
- (٣٤) الشرعية الاجرائية ص ٣٥٥ .
- (٣٥) المرجع السابق ص ٣٥٦ .

- (٣٦) المرجع السابق ص ٣٥٧ .
- (٣٧) الشرعية الاجرائية ص ٣٥٢ .
- (٣٨) الشرعية الاجرائية ص ٢٥٤ - ويشير إلى معنى مشابه بحكم محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٤٩/٩/٢٢ لسنة ٤ ق ص ٤٠٦ .
- (٣٩) التاديب فى الوظيفة العامة - للدكتور عبد الفتاح حسن ص ٣٠٤ ومابعدها .
- (٤٠) قرارات وأحكام التاديب فى ميزان الادارية العليا للمستشار سمير صادق ص ١١ ويشير الى احكام الادارية العليا فى الطعن ٤٨٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٢ وفى الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١ ق جلسة ١٩٥٥/١٠/٢٥ وفى الطعن ٤٧٨ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١ .
- (٤١) التاديب فى الوظيفة العامة للدكتور عبد الفتاح حسن ص ١٨٩ .
- (٤٢) صدر قرار مجلس نقابة المحامين بجلسة ١٩٨٧/٦/٣١ ويقضى بتفويض هيئة المكتب فى تقديم طلبات الإحالة لمجلس التاديب الى النيابة العامة ؛
- (٤٣) الوقائع المصرية للعدد ٨١ فى ١٩٧٣/٤/١٢ .
- (٤٤) الشرعية الاجرائية ص ٣٩٢ .
- (٤٥) الشرعية الاجرائية ص ٣٩٤ .
- (٤٦) قضاء مجلس الدولة للدكتور خميس السيد اسماعيل طبعة ١٩٨٧ ص ١٥٧ .
- (٤٧) تنص المادة ٢٤ المشار إليها على أن :
- (ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به) .
- (وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض يجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه) .
- (ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ إنقضاء الستين يوما المذكورة) .

المادة ١٠٦ (★)

على كل محكمة جنائية تصدر حكماً يتضمن عقوبة محام أن ترسل إلى نقابة المحامين نسخة من الحكم.

المواد المقابلة :

١ - تقابل نص المادة ١٥٠ من قانون المحاماة السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨.

٢ - أما القوانين المهنية فقد خلت من نص مقابل .

إلا أن قوانين نقابات المهن الزراعية والمهندسين والمهن التطبيقية انفرد كل منها بنص يوجب على الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة والشركات العامة والخاصة تبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة العاملين بها (المواد ٥٦ ، ٧٣ ، ٧٩ من تلك القوانين - على الترتيب - مع اختلاف طفيف في الصياغة).

التعليقات :

١ - مما لا خلاف فيه أن الجريمة التأديبية مستقلة عن الجريمة الجنائية حتى وإن قام نوع من الارتباط بينهما ، وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن هذا النص لم يجعل من الحكم الجنائي الصادر بالعقوبة على المحامي حائلاً دون محاكمته تأديبياً عن المخالفات السلوكية والمهنية التي قد توجد في ثنايا الجريمة الجنائية - ولا تعد محاكمته التأديبية في هذه الحالة محاكمة ثانية عن ذات الجريمة ، وإنما تعتبر محاكمة مبتدأة عن جريمة أخرى هي الجريمة التأديبية^(١).

٢ - إلا أنه - من جهة أخرى - فإن مقتضى مبدأ استقلال الدعويين التأديبية والجنائية ؛ والذي يعتبر حكم هذه المادة أثراً من آثاره - كان

(★) لا مقابل لها في مشروع العطفى ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى نص المادة ١٠١ من هذا المشروع التي تقضى بأن :

(إذا تبينت المحكمة بمناسبة دعوى منظورة أمامها ، أن المحامي قد سلك سلوكاً يستوجب مساءلته نظامياً ، كان لها أن تطلب من مجلس النقابة الفرعية المختص أو من النائب العام أو المحامي العام لدى محكمة الاستئناف التي يوجد بها مقر المحامي ، مساءلته نظامياً).

يوجب على المشرع ألا يقصر الإلزام بإرسال نسخة من الحكم الجنائي إلى النقابة العامة على حالة كون الحكم صادراً بعقوبة على المحامي ، وإنما كان يجدر به أن يوجب على المحكمة الجنائية أن ترسل نسخة إلى النقابة من أى حكم يصدر فى قضية المتهم فيها محام - حتى ولو كان يقضى ببراءته - إذ قد يكون سلوك المحامي فى الواقعة موضوع المحاكمة والتي برئ منها جنائياً ، سلوكاً معيباً لا يتفق ومقتضيات الواجب المهني أو يخل بشرف المهنة أو يخط من قدرها بما يستوجب مساءلته عنه تأديبياً .

٣ - كذلك فقد يكون مبنى القضاء بالبراءة الشك أو عدم كفاية الأدلة ، أو شيوع التهمة ، وليس عدم صحة الواقعة أو عدم الجنائية ، وعندئذ فإن هذا الحكم لا يرفع الشبهة عن المحامي المقضى ببراءته ، ولا يحول دون محاكمته تأديبياً عن ذات التهمة ، وإدانة سلوكه فى الواقعة^(٧) .

٤ - وغنى عن البيان أنه لا يجوز للجهة التى تتولى المساءلة التأديبية للمحامي بعد صدور الحكم الجنائي ببراءته أن تعاود الجدل فى ثبوت أو نفي واقعة معينة على خلاف ما سبق للحكم الجنائي البات أن انتهى اليه بشأنها ، فهذا الحكم يعتبر عنواناً للحقيقة فيما قضى به ولا يجوز مخالفته ، إلا أن جهة التأديب تملك إدانة المحامي عن أخطائه المسلكية الثابتة فى حقه بما لا يتعارض مع الحكم الجنائي القاضي بالبراءة فيما أقام عليه قضاؤه^(٨) .

٥ - هذا ويحق للنقابة العامة عملاً بعيداً استقلال الدعوى التأديبية عن الجنائية - أن توقع على المحامي الجزاء التأديبي الذي تراه ، أو أن تطلب الى النيابة العامة إحالته الى المحاكمة التأديبية عملاً بالمادة ١٠٢ ، دون انتظار نتيجة المحاكمة الجنائية - ولها بطبيعة الحال أن تنتظر حتى يفصل فى هذه المحاكمة حسبما تراه ملائماً^(٩) .

٦ - كذلك فقد كان الأولى بالمشرع أن يوجب على النيابة العامة وغيرها من جهات التحقيق - أن تخطر كلا من النقابة العامة ، والنقابة الفرعية المختصة ، بكل قرار تصدره فى تحقيق يتناول أحد المحامين ، ولو كان قراراً بالبراءة وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله لعدم كفاية الأدلة

أو قراراً بالحفظ لعدم الأهمية، فهذا القرار أو ذلك لا يحول - لذات الاعتبارات السابقة - دون المؤاخذه التأديبية متى قام موجبها^(٥).

٧ - وبالنسبة لتطبيق قواعد قانون الإجراءات الجنائية في المجال التأديبي فقد ذهب بعض المحاكم التأديبية - وأيدتها المحكمة الإدارية العليا - إلى إعمال بعض تلك القواعد - مثل القاعدة للمقررة بالمادة ١٤ إجراءات والتي تقضى بأن تنقضى الدعوى الجنائية بوفاء المتهم - وهذه القاعدة إعمال لمبدأ شخصية العقوبة - فلذا ما توفى الموظف المحال للتأديب - في أي مرحلة من مراحل المحاكمة سواء الابتدائية أم الاستئنافية - تعين القضاء بانقضاء الدعوى التأديبية^(٦).

كما أخذت المحكمة الإدارية العليا في المجال التأديبي بمؤدى المادة ٦٢ عقوبات التي تقضى بأنه لا عقاب على من يكون فاقداً الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة في العقل وإما لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخررة أيا كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها - وتطبيقاً لذلك قضت بعدم مسئولية العامل عن المخالفة التأديبية التي ارتكبها أثناء نوبة من نوبات مرضه النفسى^(٧).

كذلك أخذت المحكمة الإدارية العليا بالقاعدة المقررة بالمادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات والتي تقضى بأنه إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إلى رشده^(٨).

٨ - ونرى أنه إذا بادرت النقابة بتوقيع جزاء تأديبي على المحامى، أو صدر عليه قرار بإدانته من مجلس التأديب، وكان الذنب الذى أدين به هو فعل واحد يشكل فى نفس الوقت جريمة جنائية - ثم صدر الحكم الجنائى بعد ذلك يقضى بتبرئته مما هو منسوب إليه استناداً لانتفاء الواقعة أساس المساءلة، فإنه يتعين - عدالة - إلغاء الجزاء التأديبي السابق توقيعه على المحامى.

أما المحكمة الإدارية العليا فقد ذهبت الى خلاف ذلك بحكمها، الصادر فى ١٩٦٢/١٢/٢٢^(٩).

٩ - لم يتعرض نص المادة ١٠٦ لحالة لصدور حكم لاحق في المعارضة أو الاستئناف بإلغاء الحكم الصادر بالعقوبة على المحامي ، وكان يجدر بالمشروع أن يوجب على المحكمة أن تخطر النقابة بحكم الإلغاء والبراءة حتى لا يظل المحامي موصوما لديها بحكم الإدانة الملفى .

١٠ - وكان يحسن - كذلك - لو أن المشروع أوجب على المحكمة إخطار النقابة في كل حالة يسجل فيها الحكم - أيا كانت المحكمة التي أصدرته - أمرا يؤخذ عليه المحامي من الناحية المسلكية أو المهنية كان يمثل مصالح متعارضة في دعوى مدنية - مثلا - أو أن يبدر منه بالجلسة أو بالمذكرات ما يعد خروجاً على آداب المرافعة كالعبارات النابية أو التناول على هيئة المحكمة أو تجريح خصمه على نحو لا تتطلبه مقتضيات الدفاع .

١١ - ومن المسلم به أن العفو عن العقوبة أو العفو الشامل لا يكون إلا بصدد الجرائم الجنائية ، وبالتالي فلا يتصور أن يصدر عفو عن عقوبة تأديبية أو عن جريمة تأديبية .

ولكن يثور التساؤل إذا ما صدر عفو عن عقوبة جنائية ، فهل يمتد إلى آثارها التي قد تترتب في المجال التأديبي ؟ والرأى أن العفو عن العقوبة - وهو ما يصدر به قرار جمهوري طبقاً للمادة ١٤٩ من الدستور - لا يتعدى تلك العقوبة المعفو عنها إلى غيرها من الآثار المترتبة على الحكم الجنائي ، وكما تقول الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة أن العفو الصادر بقرار من رئيس الجمهورية لا يمحو الجريمة ذاتها أو يزيل عنها الصفة الجنائية التي تظل عالقة بها^(١١) .

أما إذا صدر العفو البسيط شاملاً العقوبات الأصلية والتبعية ، فإنه يترتب عليه إسقاط جميع الآثار المترتبة على ذلك الحكم حتى ولو كانت في مجال التأديب^(١٢) ، وكذلك الحال بالنسبة للعفو الشامل - وهو ما يكون بقانون طبقاً للمادة ١٤٩ من الدستور فهو يزيل - الجريمة ذاتها ، والمشروع هو الذى يترتب آثار ذلك فى الماضى والمستقبل^(١٣) .

١٢ - لم تتعرض المادة ١٠٦ لحالة شمول العقوبة المقضى بها بوقف التنفيذ طبقاً للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

ولقد ثار الخلاف فى رأى فى ظل قانون العاملين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة لأحد العاملين بالحكومة وكان قد قضى عليه بعقوبة فى جريمة مخلة بالشرف مع إيقاف التنفيذ وقد حسمت المحكمة الادارية العليا الخلاف فى هذه الحالة بقضاء استندت فيه إلى مبدأ استقلال كل من القانونين الجنائى والادارى ، وقضت بعزل الموظف فى هذه الحالة .

هذا وقد تدخل المشرع بعد ذلك بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ فجعل الفصل جوازيًا للوزير المختص إذا كان الحكم الجنائى مشمولاً بوقف تنفيذ العقوبة .

ومن جهة أخرى فقد عدلت المحكمة العليا عدولاً جزئياً عن قضائها السابق ، بأن فرقت بين نوعين من وقف التنفيذ ، هما الوقف الشامل لجميع الآثار التى تترتب على الحكم ، ووقف تنفيذ العقوبة فحسب - ففى الحالة الأولى رأت أنه لا محل لفصل العامل ، وذلك إعمالاً لأثر الحكم الجنائى القاضى بالإيقاف الشامل لكافة الآثار ، وقالت إن من شأن هذا الإيقاف أن يمتد أثره إلى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التى تترتب على الحكم الجنائى ، سواء ورد النص عليها فى قانون العقوبات أم فى غيره من القوانين إذ أن طبيعتها جميعاً واحدة لأنها كلها من آثار الحكم الجنائى^(١٣) - أما الحالة الثانية وهى إيقاف تنفيذ العقوبة وحدها - فإن الموظف يفصل إلا إذا رأى الوزير إبقاءه^(١٤) .

وقد أخذت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة بهذا المبدأ فى فتاها الصادرة فى ١٢/٥/١٩٦٥^(١٥) .

وقد عاد المشرع فتدخل مرة ثانية بحكم جديد بأن حظر إنهاء خدمة العامل - سواء كان من العاملين المدنيين بالدولة أم من العاملين بالقطاع العام - متى كان الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ ، أو صادراً لأول مرة (المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة رقم ٩٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨) .

ولإزاء خلو قانون المحاماة من نص مماثل للنصين السابقين الواردين في قانونى العاملين بالدولة وبالقطاع العام اللذين حظرا فصل العامل إذا كان الحكم الجنائى الصادر عليه فى جريمة مخلة بالشرف قد شمل بوقف التنفيذ - فإننا نرى الاستهداء بما ذهبت إليه المحكمة الإدارية العليا فى أحكامها التى أوجبت التفرقة بين مجرد إيقاف تنفيذ العقوبة ، والإيقاف الشامل لكافة الآثار الجنائية وعلى ذلك فإن صدور حكم على محام بالعقوبة فى جريمة مخلة بالشرف مع إيقاف التنفيذ لا يحول دون محاكمته تأديبيا عن ذات الفعل ، بخلاف ما إذا ما كان الإيقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية ، فهنا لا نرى محلا للمحاكمة التأديبية ، حتى لا تمس حجية الحكم الجنائى النهائى .



مواضيع

- (١) راجع في استقلال الخطأ التأديبي عن الخطأ الجنائي - التأديب في الوظيفة العامة للدكتور عبد الفتاح حسن ص ١٣١ وما بعدها .
- (٢) وجدى عبد الصمد في الاعتذار بالجهل بالقانون - ص ٦٥٨ .
- (٣) وجدى عبد الصمد . بند ٦٥٨ ويشير الى حكم الإدارية العليا في ١٩٦٠/٩/٢١ مجموعة العشر سنوات ص ٣١٦ .
- (٤) وجدى عبد الصمد - بند ٦٥٨ .
- (٥) وجدى عبد الصمد بند ٦٥٨ ويشير إلى أحكام الإدارية العليا في ١٩٥٨/٣/١ وفى ١٩٦٢/٤/٢١ وفى ١٩٦٣/٥/١١ وهى منشورة بمجموعة أحكام الإدارية العليا فى عشر سنوات لأحمد سمير أبو شادى أرقام ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ .
- (٦) إدارية عليا ١٩٨١/١١/٢٨ فى الطعن ٥٨٧ لسنة ٢٢ ق - مشار إليه بالمرجع السابق ص ١٣٤ هامش ٤ .
- (٧) حكم المحكمة التأديبية لوزارة الحربية فى ١٩٥٦/٩/١٢ مشار إليه بالمرجع السابق ص ١٣٤ هامش ٤ .
- (٨) للشرعية الاجرائية ص ١٥٧ هامش ٥ .
- (٩) فتوى الجمعية العمومية الصادرة فى ١٩٦٦/٥/٤ مشار إليه فى كتاب قضاء التأديب للدكتور الطماوى ص ٢٥٥ .
- (١٠) قارن المرجع السابق ص ٢٥٦ .
- (١١) المرجع السابق ص ٢٥٥ .
- (١٢) إدارية عليا ١٩٥٨/٧/١٣ مجموعة أحكام الادارية العليا لسنة ٢ ص ١٧٠٥ .
- (١٣) إدارية عليا فى ١٩٦٥/٣/١٧ مجموعة أحكام السنة ١٠ ص ٩٢٤ ومشار إليه فى قضاء التأديب للطماوى ص ٢٥١ .
- (١٤) الإدارية العليا فى ١٩٦٦/١١/٥ مجموعة السنة ١٢ ويلاحظ أن هذا الحكم صدر فى ظل القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى جعل أمر الفصل جوازياً .
- (١٥) قضاء التأديب للدكتور الطماوى ص ٢٥٣ .

المادة ١٠٧ (★)

يكون تآديب المحاميين من أختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف القاهرة أو من ينوب عنه ومن اثنين من مستشارى المحكمة المذكورة تعينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامى المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة .

المواد المقابلة

١ - تتقابل المادة ١٥١ من قانون المحاماة السابق بغير تعديل .

٢ - وتقابل فى القوانين المهنية المواد الآتية :

الزراعيين / ٥٧	الأطباء / ٥٧
أطباء الأسنان / ٥٦	الصيادلة / ٥٠
البيطريون / ٤٨	المعلمون / ١١٦
العلميون / ١٠١	الصحفيون / ٨١
التجارىون / ٥٧	الاجتماعيون / ٧٦
المهندسون / ٦١	التطبيقيون / ٦٨

التعليقات :

١ - من المفارقات غير المستساغة أن يحرم المشرع نقابة المحاميين - وحدها - دون غيرها من النقابات المهنية بغير استثناء ، من أن تتولى

(★) تقابل المادة ١٠٢ من مشروع العطفى ونصها كآلاتى :

(تكون المسألة النظامية للمحامين بجميع درجاتهم فيما عدا المحامين تحت التمرين من اختصاص مجلس يشكل برئاسة رئيس محكمة الاستئناف التى يقع فى دائرتها مقر المحامى أو أحد نوابه ، ومن عضوية اثنين من مستشارى هذه المحكمة واثنين من المحامين يختار أحدهما مجلس النقابة الفرعية المختص ويختار ثانيهما المحامى المقدم ضده المسألة النظامية) .

كما تضمن مشروع الدكتور العطفى أيضا نص المادة ١٠٥ ويقضى بأن :

(تكون مسألة المحامين تحت التمرين نظاميا أمام مجلس النقابة الفرعية المختصة) .

تأديب أعضائها ويعهد بتأديبهم إلى مجلس يشكل من ثلاثة من مستشاري محكمة إستئناف القاهرة ، ومعهم إثنان من أعضاء النقابة العامة - بينما ترك للنقابات المهنية الأخرى جميعاً أن تتولى بنفسها بواسطة هيئة نقابية أمر تأديب أعضائها في المرحلة الابتدائية^(١) ولا شك أن هذه المفارقة التشريعية غير مبررة ولا مستساغة إذ المفروض في المشرع ألا يناقض نفسه وأن يسير على وتيرة واحدة في الموضوعات المتماثلة ما لم يوجد مقتضى للمغايرة بينها .

٢ - يعتبر مجلس التأديب هيئة قضائية خاصة وتعتبر القرارات التي يصدرها قرارات قضائية وليست إدارية ومن ثم يخرج الطعن فيها عن اختصاص القضاء الإداري^(٢) .

وباستقراء نصوص الفصل الخاص بالتأديب التي تعالج طريقة تشكيل هذا المجلس واختصاصه ، وإجراءات المحاكمة أمامه ، والطعن فيها ، وطريقة تشكيل المجلس الأعلى درجة الذي ينظر الطعن يتضح أن المشرع قد أراد أن يجعل منه هيئة قضائية منبثقة الصلة بجهة القضاء العادي ، ومن ثم تكون مسائل التأديب الداخلة في ولايته خارجة عن ولاية القضاء العادي وبالتالي عن اختصاص القضاء المستعجل ، مثله في ذلك مثل اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي فيما تنفرد بنظره ، فهي تعتبر بمثابة محكمة تصدر قرارات قضائية واختصاصاتها بعيد عن اختصاص جهة القضاء العادي^(٣) .

٣ - وكان المرحوم الأستاذ شوكت التتوني المحامي يرى أن يشكل مجلس تأديب المحامين على النحو التالي :

١ - مستشار بالإستئناف - إذا كان المحامي جزئياً أو كلياً أو مستشار بالنقض أو العليا الإدارية - إذا كان محامياً بالإستئناف أو النقض .

٢ - رئيس نيابة - إذا كان محامياً جزئياً أو كلياً . أو محام عام إذا كان محامياً بالإستئناف أو النقض .

٣ - نقيب المحامين أو وكيل النقابة - أو أحد عضو النقابة .

ويكون الإستئناف من خمسة يزداد محام. تنتدبه النقابة كل عام من غير أعضائها . ومن مستشار تنتدبه الجمعية العمومية للمستشارين سواء بالإستئناف أو النقض .

(المحاماة فن رفيع للأستاذ شوكت التتوني ص ٥١٨) .

٣- ويلاحظ أن مجلس التأديب إنما يعتبر بمثابة محكمة بالنسبة فقط - لما يدخل في اختصاصه الوظيفي طبقاً للنصوص التي تحدد هذا الاختصاص ، أما ما يخرج عن هذا الاختصاص المنصوص عليه فيرجع فيه إلى القضاء العادي - وبالتالي يرجع في شقه العتسرعج إلى القضاء المستعجل - وذلك باعتبار أن القضاء العادي هو الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة ، فهي تختص بجميع المنازعات - كأصل عام - إلا ما يخرج عن اختصاصها ويسنده المشرع بنص صريح إلى جهة أخرى^(٤) .

٤- ويترتب على اعتبار مجلس التأديب هيئة قضائية أن أعضائه تسرى عليهم الحماية التي قررتها المادة ١٨٦ من قانون العقوبات والتي تقضى بأن (يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى^(٥)) .

٥ - وكذلك قلن الخصومة التأديبية تعتبر نوعاً من أنواع الخصومات الإدارية ، ويمكن أن يقع تأثير في سيرها نتيجة ما تنشره الصحف من وقائع وتعليقات متصلة بها ومن ثم تقع مثل هذه الأفعال تحت طائلة العقاب بالمادة ١٨٧ عقوبات ولقد أشار المشرع في المذكرة الإيضاحية للمادة ١٦١ عقوبات القديمة والتي تقابل المادة ١٨٧ عقوبات الحالية إلى أن نص هذه المادة يمتد أيضاً إلى كل دعوى مرفوعة أمام أية جهة من جهات الحكم في البلاد - كما أشار إلى أن ذلك النص يمتد إلى كل تحقيق جنائي أو تأديبي^(٦) .

والمشرع بهذه المادة إنما يحمي القضاء الذي يناط بهم الفصل في الدعوى ، أيا كانت المحكمة التي يجلس فيها هؤلاء القضاة - مدنية أو جنائية أو إدارية أو تأديبية - وإيا كانت درجتها سواء كانت محكمة عادية أو استثنائية .

والعبرة في تحديد صفة القاضى الذى يحميه المشرع من الإخلال بهيئته أو سلطته (١٨٦ عقوبات) أو من التأثير عليه فى قضائه (١٨٧ عقوبات)^(٧) ، هى بأن يكون مختصاً بالفصل فى خصومة قضائية

أيًا كان نوعها ، فالمحكم يعتبر على هذا الأساس قاضيا لأنه يقوم بوظيفة قضائية^(٨) كما أن عضوى مجلس النقابة اللذين يعينان للجلوس فى مجلس التأديب ، يعتبران من القضاة فى صدد تطبيق هذه المادة .

٦ - من المقرر أنه متى وجدت محاكمة ، فإن أول ضماناتها هى توافر حياد القاضى وبعده عن المؤثرات ، ومن هنا فلا بد أن يصحب هذه المحاكمة حق نوى الشأن فى الاعتراض على صلاحية قاضى المحكمة لنظر الدعوى وهو ما يعرف بحق الرد - كما ينشأ لهذا القاضى الحق فى التنحى من تلقاء نفسه عن نظر الدعوى إذا رأى عدم صلاحيته لنظر الدعوى^(٩) .

وبالبناء على ما تقدم فإن من حق المحامى المحال للتأديب وكذلك النيابة العامة باعتبارها الطرف الآخر فى الدعوى التأديبية - أن يردا أى عضو من أعضاء مجلس التأديب كما يتعين على أى عضو إذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية أن يتنحى عن نظر الدعوى ، والمرجع فى معرفة حالات الرد وإجراءاته وحالات وعدم الصلاحية إلى أحكام قانون المرافعات (المواد ١٤٦ حتى ١٦٥) .

هذا ومن المقرر أنه لا يجوز رد عضو النيابة العامة ولا كاتب الجلسة لأنهما ليسا من أعضاء المجلس^(١٠) .

٧ - قد يثور التساؤل حول ما إذا كانت أحكام الرد وعدم الصلاحية تسرى على عضو النقابة الذى يمثلها فى مجلس التأديب - وفى هذا تقول المحكمة الادارية العليا أن من يقوم فى الدعوى الجنائية أو التأديبية بعمل من أعمال التحقيق يمتنع عليه الاشتراك فى نظر الدعوى أو الحكم فيها ، ما لم يوجد نص صريح يقضى بغير ذلك لأسباب خاصة - وأن من يجلس مجلس القضاء يجب ألا يكون قد كتب أو استمع أو تكلم حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن أن يستشف منه رأيه فى المتهم بما يكشف لهذا الأخير مصيره مقدما بين يديه وهذا أمر تبليه المبادئ القانونية العامة ولا يحتاج إلى نص يقرره^(١١) .

وإننا نأخذ بهذا الرأي^(١٢) ونرى أن عضو مجلس النقابة الممثل لها في مجلس التأديب، مادام أنه يقوم بعمل قضائي بحث بحكم عضويته في تلك الهيئة القضائية - فإنه يخضع لأحكام الرد وعدم الصلاحية ويكون غير صالح لنظر الدعوى بما يستوجب تنحيته عن نظرها، أو رده عن الحكم فيها، في الحالات الواردة بالمادة ١٤٦ وما بعدها مرافعات^(١٣) مضافا إليها الحالات الواردة بالمادة ٢٤٧ إجراءات^(١٤) ويجب تقديم طلب الرد قبل إبداء أي دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه^(١٥) ويتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات وفيما عدا أحوال الرد المقررة بالقانون، يجوز لأي من أعضاء مجلس التأديب، إذا قامت لديه أسباب يستشعر منها الحرج من نظر الدعوى، أن يعرض تنحيه على المجلس للفصل فيه^(١٦).



مواضيع

(١) من المستقر عليه أن إنشاء سلطة تائيدية لا يكون إلا من عمل المشرع أو بتقويض منه (التأديب في الوظيفة العامة للدكتور عبدالفتاح حسن ص ١٨١ هامش ١ ويشير إلى فتوى قسم الرأي مجتمعا الصادرة في ١٢/٦/١٩٥١).

(٢، ٣) مناط التفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري - أن الأول هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويصمم النزاع على أساس قاعدة قانونية في خصومة قضائية تقوم بين طرفين متنازعين، تتعلق بمركز قانوني جديد خاص أو عام ولا ينشئ مركزا قانونيا ويعتبر القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تكون من قضاء.

أما القرار الإداري، فإنه لا يصمم خصومة قضائية على أساس قاعدة قانونية وإنما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه.

وراجع في تمييز العمل القضائي، والنظريات المختلفة التي قيلت في هذا الشأن قانون القضاء المدني للدكتور فتحى وإلى. الجزء الأول. الطبعة الأولى ص ٢٨ وما بعدها. وقضاء الأمور المستعجلة للأساتذة محمد على راتب وفاروق راتب ونصر الدين كامل الطبعة الخامسة ص ٢٦٠ وما بعدها. وأيضا: مؤلف المستشار سمير صادق - المشار إليه ص ١٥ ويشير إلى حكم الإدارية العليا في الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٢ جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦.

(٤) قضاء الأمور المستعجلة المشار إليه ص ٢٦٦.

(٥) أي الطرق المذكورة في المادة ١٨٥ عقوبات والتي تنص على أن: (يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب).

(٦) الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر - للدكتور المرحوم جمال الدين العطفي ص ١٤٤.

(٧) تنص المادة ١٨٧ عقوبات على أن (يعاقب بنفس العقوبات - أي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين - كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم نكرها أمورا من شأنها التأثير في القضاء للذين

يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أى جهة من جهات القضاء فى البلاد أو فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق أو التأثير فى الراى العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق أو ضده).

(غالباً كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط).

(٨) سبق أن اشرنا لدى التعليق على ١٠٥ أنه لا محل لممارسة حق الرد بالنسبة للجهة الادارية التى تتولى التأديب إذ أن المشرع أراد أن تجمع بين صفتى الخصم والحكم فى وقت واحد.

(٩) الشرعية الاجرائية ص ٤٥٠.

(١٠) الشرعية الاجرائية ص ٤٥٤ هامش ٣.

(١١) إدارية عليا فى ١٩٥٦/٣/٢٤ مشار إليه بمؤلف الدكتور عبدالفتاح حسن ص ٢٤٤.

(١٢) بجلسة ١٩٨٥/٥/٥ أصدر مجلس نقابة المحامين قرار بأن يمثل النقابة فى مجلس التأديب الابتدائى اثنان من أعضاء المجلس - أحدهما واضع هذا البحث مع اعتبار كافة أعضاء المجلس أعضاء احتياطيين فى مجلس التأديب.

وبجلسة ١٩٨٦/٣/٢٧ قرر مجلس النقابة الموافقة على مذكرة تقدم بها عضو المجلس واضع هذا البحث يقترح فيها إنشاء إدارة للدعوى التأديبية بالنقابة العامة، وعهد المجلس إليه بالإشراف عليها.

وعلى أثر إنشاء هذه الإدارة، زودت باثنين من السادة المستشارين السابقين ممن كانوا يعملون بإدارة الدعوى التأديبية بالنيابة الادارية، ليتولوا إعداد الملفات للتصرف بها وكتابة مذكرات الراى فيها ثم القيام بعرض ما يوجب القانون عرضه منها على مجلس النقابة - لما كان ذلك، فقد رآى واضع هذا البحث أنه لم يعد صالحاً للاشتراك فى عضوية مجلس التأديب كممثل للنقابة ومن ثم فقد عرض الأمر على مجلس النقابة بجلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢ طالباً إعفاءه من مهمة الحضور كممثل للنقابة فى مجلس التأديب وقد أقره المجلس وأصدر قراره بذلك.

(١٣) تخفى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات (يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى متنوعاً من سماعها ولو لم يرد أحد من الخصوم فى الأحوال الآتية :

- ١ - إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة.
- ٢ - إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته.

٣ - إذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيًا عليه أو تيمًا أو مظنونًا وراثته له ، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

٤ - إن كان له ولزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلًا عنه أو وصيًا أو قيمًا عليه مصلحة في الدعوى القائمة .

٥ - إذا كان قد أفتى أو تراقع عن أحد الخصوم في الدعوى ، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرهما قاضيا أو خبيرًا أو محكمًا ، أو كان قد أدى شهادة فيها .

وتنص المادة ١٤٧ مرافعات بأن (يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم).

وتنص المادة ١٤٨ مرافعات على أن (يجوز رد القاضى لأحد الأسباب الآتية :
[١] إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها ، أو إذا وجدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم ، أو لزوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى مالم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

[٢] إذا كان لمطلقته التى له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته مالم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى بقصد رده .

[٣] إذا كان أحد الخصوم خادما أو كان هو قد اعتاد مؤكلة أحد الخصوم أو مساكنته أو كان تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده .

[٤] إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عدواة أو مودة يرجع معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل .

وراجع بالنسبة لوجوب تطبيق المادة ١٤٦ وما يليها بصدد الهيئات التأسيسية أحكام محكمة القضاء الإدارى فى ١٠ مارس ١٩٤٩ لسنة ٣ ص ٣٦٨ و ٢٦ يونيو ١٩٥٦ السنة ١٠ ص ٣٧٢ وحكم المحكمة الإدارية العليا فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ السنة الأولى ص ٣١٢ و ٩ مارس ١٩٥٧ السنة الثانية ص ٦٣١ - وهى مشار إليها فى كتاب الدكتور أحمد أبو الوفا - للتطبيق على نصوص قانون المرافعات - طبعة ١٩٦٨ ص ٣٧٦ .

(١٤) تنص المادة ٢٤٧ لإجراءات على أن (يمنع على القاضى أن يشترك فى نظر

الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصيا ، أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوليفة النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم . أو أدى فيها شهادة أو يأسر عملا من أعمال أهل الخبرة) .

(ويعتق عليه كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه) .

(١٥) راجع المادة ١٥١-مرافعات :

(١٦) راجع المواد ١٥٣ وما بعدها مرافعات .

(*) المادة ١٠٨

- يعلن المحامي بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موسى عليه بعلم وصول على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة.

ويجب أن يبلغ المحامي رئيس المجلس اسم عضو النقابة الذي يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فإن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضوا آخر.

المواد المقابلة :

١ - تقابل المادة ١٥٢ من قانون المحاماة السابق دون تعديل .

٢ - وتقابل في القوانين المهنية المواد التالية :

الأطباء / ٥٩	الزراعيون / ٦١
الصيدالة / ٥٢	أطباء الأسنان / ٥٨
المعلمون / ٢٠	البيطريون / ٥٠
الصحفيون / ٨٢	العلميون / ١٠٣
الاجتماعيون / ٨٠	التجاريون / ٦١
التطبيقيون / ٧٥	المهندسون / ٦٤

التعليقات :

١ - ذهبت المحكمة الادارية العليا إلى تطبيق قواعد الإعلان المتبعة في قانون المرافعات فيما يتعلق بإعلان الخصوم في الدعاوى التأديبية ،

(*) تقابل في مشروع الدكتور العفيفي نص المادة ١٠٣ التي تقضى بأن (يحدد رئيس المجلس المشار إليه في المادة السابقة ميعاد الجلسة التي ينظر فيها طلب المسائلة ويخطر بها المحامي قبل الموعد بأسبوع على الأقل) .

(وعلى مجلس النقابة والمحامي إخطار رئيس المجلس باسم ممثله قبل موعد الجلسة بثلاثة أيام ، فإذا لم يتم أحدهما بالإخطار أو لم يحضر ممثله في الموعد المحدد ، كان لرئيس المجلس السير في الاجراءات وبعد انعقاد المجلس صحيحا في هذه الحالة) .

فقضت بأن مناهضة صحة إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة أن يكون موطن الاعتق إلى غير معلوم في الداخل أو الخارج ، وأنه يترتب على بطلان الإعلان بطلان الحكم^(١) .

٢ - لا بد أن يتضمن الإعلان الموجه إلى المحامي بالحضور أمام مجلس التأديب بياناً ولو مختصراً عن التهمة المسندة إليه - فلا يصح الإعلان إذا جاء مجهلاً .

٣ - المفروض أن يوجه الإعلان إلى المحامي في عنوان مكتبه المبين في الأوراق أو المبين في ملفه لدى النقابة - فإذا ما تبين أنه قد ترك ذلك العنوان تعين التحري عن عنوانه اللاحق وإعلانه عليه - وهو ما من شأنه - حسبما يبين من الواقع - العمل على تعطيل الفصل في الدعاوى التأديبية مدداً طويلة - لذا فقد كان يحسن لو أن المشرع وضع ضمن نصوص قانون المحاماة ، نصاً مماثلاً لنص المادة ١٢٧/٢ من قانون المحاماة السابق رقم ٦١ لسنة ٦٨ الذي كان يقضى بأن (على المحامي أن يخطر النقابة بكل تغيير يطرأ على عنوانه وإلا صح إخطاره فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون على عنوانه المعقد أصلاً بالنقابة) .

٤ - لم يفتن المشرع إلى المازق الذي قد تولجه الدعوى التأديبية إذا ما أخطر المحامي المجلس باسم عضو النقابة الذي يختاره خلال الموعد المحدد ثم تخلف ذلك العضو عمداً عن الحضور ، أو طرأ عليه مانع حال دون حضوره كالمرض أو السفر الطويل - ففي هذه الحالة ، لا مفر من تأجيل الجلسة إدارياً ، لعدم اكتمال الهيئة ، مما قد يكون سبباً في تعطيل المحاكمة التأديبية ، وربما كان هذا التعطيل مقصوداً من المحال أو مثله في المجلس .

لهذا فقد كان يحسن بالمشرع أن يواجه هذه الحالة ، ويضع لها العلاج المناسب ، وهو أن يرتب على تخلف عضو النقابة الذي اختاره المحامي - بغير عذر - أن يسقط حقه في الحضور ويكون للنقابة الحق في أن تختار عضواً آخر بدلاً منه ، وهذا ما تداركه النص المقترح في مشروع الدكتور العطيقي .

مواضيع

(١) حكم الادارية العليا جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ - غير منشور - ومشار إليه
بكتاب الشرعية الاجرائية ص ١٣١ هامش ٢ .

★ ★ ★

المادة ١٠٩ (★)

يجوز للمحامي . أن يوكل محاميا للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا أو محاكم القضاء الإداري .

ولمجلس التأديب أن يامر بحضوره شخصا امامه .

النصوص المقابلة :

١ - تقابل المادة ١٥٣ من قانون المحاماة السابق بغير تعديل^(١)

٢ - وتقابل في القوانين المهنية المواد التالية:

الأطباء / ٦٠	الزراعيون / ٦٠
العياللة / ٥٣	أطباء الأسنان / ٥٩
المعلمون / ٢١	البيطريون / ٥١
الصفيون / ٨٤	العلميون / ٢ / ١٠٣
الاجتماعيون / ٨١	التجاريون / ٦٠
التطبيقيون / ٧٠	المهندسون / ٦٣

وكلها - عدا قانون الصحفيين - تعطى العضو أآمال الحق في الحضور بنفسه أمام مجلس التأديب أو أن يستعين في الدفاع عنه بأحد أعضاء النقابة كما انفردت بالنص على أنه إذا تأخر العضو أآمال للمحاكمة الهيئة التأديبية الحق في أن تأمر بحضوره شخصا .

أما المادة الواردة بقانون الصحفيين فلم تتضمن حق الاستعانة بأحد أعضاء النقابة - كما انفردت بالنص على أنه إذا تأخر العضو أآمال للمحاكمة عن الحضور بغير عذر مقبول أعيد إعلانه فإذا لم يحضر يحاكم غيابيا .

التعليقات :

١ - من المقرر أنه لا بد من توفير حق الدفاع للمتهم في مرحلة المحاكمة التأديبية وتعتبر الاستعانة بمحام أبرز مظاهر هذا الحق - وقد

(★) في مشروع الدكتور العطفي تقابل المادة ١٠٤ ونصها (.. وله أن يقدم دفاعه كتابة أو أن يستعين بأحد المحامين من الدرجة المقبول أمامها على الأقل ..)

عنيت تشريعات التأديب المختلفة بالنص عليه ، إلا أن حق المحامي المحال للتأديب في الاستعانة بمحام للدفاع عنه ، حق جوازي له ، فله أن يباشر الدفاع عن نفسه ، كما أن حضور محامي أمام مجلس التأديب لا يغني عن حضور المحامي المحال بنفسه إذا ما رأى المجلس ذلك ، وعلى أية حال لا يجوز الفصل بين المحامي المحال ، والمدافع عنه^(٢) وعلى المجلس أن يستمع إلى المرافعة في الدعوى سواء كانت من المحامي المحال أم محاميه^(٣) .

٢ - استهدى المشرع في إعطاء مجلس التأديب الحق في أن يأمر بحضور المحامي المحال شخصيا أمامه وألا يكتفى بحضور محام موكل للدفاع عنه - بما هو مقرر في قانون الإجراءات الجنائية ، واعتبر أن الدعوى التأديبية ، قريبة الشبه من الدعوى الجنائية تتطلب التفرس في أدعية المدعى عليه ، وهو ما لا نظير له في الدعوى المدنية التي يجوز فيها للقاضي أن يحكم بعد الاطلاع على المنكرات والمستندات دون أن يرى أيا من الخصوم بأشخاصهم - وهذه الخصيصة التي خص بها المشرع الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية تتفق مع طبيعة كل من الدعويتين وطبيعة دور القاضي فيهما .

والمقصود بهذه الرخصة التي أتاحها المشرع لمجلس التأديب أن تتاح للمجلس الفرصة لاستجواب المحامي المحال فيما هو منسوب إليه ، ويتحقق ذلك بمناقشته فيها تفصيلا وبمواجهته بغيره من المحامين الذين قد يكونون محالين معه للتأديب في ذات الدعوى ، وكذلك بمواجهته بشهود الإثبات وبكافة أدلة الثبوت الأخرى .

٣ - ولا شك أن حق مجلس التأديب في أن يأمر بحضور المحامي المحال أمامه شخصيا ، يستتبع حقه - من باب أولى - في أن يأمر بضم ملفه لدى نقابة المحامين للاطلاع عليه والاستئناس بما قد يحويه من بيانات عن ماضي ذلك المحامي وتاريخه المهني وما قد ينطوي من بيانات عن ماضيه وتاريخه المهني وما قد ينطوي عليه من شكاوى أو تحقيقات مما يساعد على تكوين عقيدة المجلس حول سلوكياته وعلى اختيار العقوبة المناسبة إذا ما استقر الرأي على الإدانة .



ملحق

(١) راجع في المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٢ والمادة من قانون النيابة الادارية .

(٢) الشرعية الاجرائية ص ٤٤١ .

(٣) للشرعية الاجرائية ص ٤٤٣ .

★ ★ ★

المادة ١١٠ (★)

يجوز لمجلس التأديب وللنيابة والمحامي أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنع، ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بعقوبات شهادة الزور في مواد الجنع.

المواد المقابلة :

١ - تقابل المادة ١٥٤ من القانون السابق دون تعديل .

٢ - وتقابل في القوانين المهنية المواد الآتية :

الأطباء / ٦١	الزراعيون / ٦٢
الصيدالة / ٥٤	أطباء الأسنان / ٦٠
المعلمون / ٢٢	البيطريون / ٥٢
الصحفيون / ٨٥	العلميون / ١٠٣
الاجتماعيون / ٨٢	التجاريون / ٦٢
التطبيقيون / ٧١	المهندسون / ٦٥

التعليقات :

١ - هذه المادة - وإن اقتصرنا على تنظيم سماع الشهود أمام مجلس التأديب - إلا أنها في الواقع ترسي مبدأ عاماً ، هو مبدأ الشفوية في الدعوى التأديبية ، بمعنى أنه في دور المحاكمة التأديبية فلن القاضي يلتزم بالاستماع إلى الشهود الذين يتعين أن يمثلوا أمامه ويدلوا بشهادتهم شفويا ، حتى ولو كانوا قد سبق أن أدلوا بها في التحقيق الابتدائي الذي أجرته النيابة العامة ، أو في التحقيق الإداري الذي أجرته لجنة تحقيق الشكاوى بالنيابة الفرعية ، وذلك تقديراً من المشرع أن تلاقى القاضي مع الشاهد بشخصه - وجهاً لوجه - أثناء إدلاء الأخير بشهادته .

(★) لا مقابل لها في مشروع العطف .

يُتيح للقاضي فرصة أن يستشف مدى صدق الشاهد وتيقنه مما يشهد به وبعده عن التحامل والخضوع للمؤثرات ، الأمر الذي لا يتهيأ للقاضي لو أنه اكتفى بمطالعة أقوال ذلك الشاهد المدونة في التحقيقات السابقة^(١) .

٢ - وقد عنى المشرع بأن ينص صراحة على حق مجلس التأديب في تكليف الشهود بالحضور متى رأى فائدة من سماع شهادتهم^(٢) - والدلالة التي تستفاد من هذا النص ، هي أن المشرع أوجب على قاضي التأديب أن يقوم بنفسه - مثل القاضي الجنائي - بدور إيجابي في الإثبات بقصد كشف الحقيقة بشأن الاتهام المطروح عليه ، فهو مكلف - قانوناً - بأن يأخذ المبادرة في البحث والتقصي عن كل ما يفيد في الوصول إلى وجه الحق في الدعوى ، وله - في هذا السبيل - أن يستكمل أي نقص يراه في الأدلة المقدمة إليه ، فعبء الإثبات لا يقع فقط على طرفي الدعوى التأديبية - النيابة العامة والمحامي - وإنما يقع أيضاً وفي نفس الوقت على مجلس التأديب المطروحة عليه هذه الدعوى .

٣ - خص المشرع الشهود بالذكر في هذا النص باعتبار أن الشهادة هي الطريق المألوف والشائع للإثبات في غير المواد المدنية التي يمكن فيها إعداد دليل كتابي سابق بشأنها .

٤ - إذا رأى المجلس أن يجري تحقيق الواقعة بسماع الشهود فإن إجراءات إعلان هؤلاء الشهود وترتيب سماعهم بالجلسة وطريقة توجيه الأسئلة إليهم - كل هذا يستأنس فيه بالأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية (المواد ٢٧١ حتى ١٧٥ والمواد من ٢٧٧ ، ٢٩٠) ومن ذلك أن يحلف الشاهد الذي بلغت سنه ١٤ عاماً اليمين قبل أداء الشهادة ، وأنه لا يجوز رد الشاهد لأي سبب ، وأنه يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة ضد المحامي المحال أصوله وفروعه وأقاربه وأصهاره إلى الدرجة الثانية وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية ، وجواز أن يسمع الشاكي كشاهد ويحلف اليمين ، وأن يقرر المجلس تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الذي أجرته النقابة إذا تعذر سماع شهادة الشاهد لأي سبب أو قبل المحامي ذلك ...

٦ - وإذا كان المشرع قد سكت عن حق المجلس في استخدام وسائل الإثبات الأخرى - مثل المعاينة وندب الخبراء - فليس هناك - بداية - ما يحول دون ذلك فمجلس التأديب - مثله مثل المحكمة الجنائية له أن يأمر ولو من تلقاء نفسه اثناء نظر الدعوى بتقديم أى دليل يراه لازما لظهور الحقيقة (المادة ١٢٩١ - ج) كما أن له سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم أن يعين خبيرا واحدا أو أكثر في الدعوى^(٢) (المادة ٢٩٢ أ ج) .

٧ - والشاكي حين يسمع كشاهد أمام مجلس التأديب ، بعد حلف اليمين تشمله الحماية المقررة بالمادة ١٨٧ عقوبات التي تؤثم النشر الذي من شأنه التأثير عليه ، ومن جهة أخرى فإنه يخضع للمساءلة الجنائية إذا شهد زورا^(٤) .

٨ - وغنى عن البيان أنه إذا ما اعترف المحامي بارتكاب الفعل المسند إليه واطمأن مجلس التأديب لسلامة هذا الاعتراف فله أن يحكم عليه بغير سماع شهود وذلك استهداء بما هو مقرر بالمادة ٢٧١ إجراءات جنائية وله أيضا أن يهدر هذا الاعتراف إذا لم يطمئن إليه ، وله أن يجزئه خلافا لما هو مقرر في الإثبات في المواد المدنية ، كما يملك أن يطرح ما هو مدون بالتحقيقات التي أجريت بالنقابة الفرعية أو النقابة العامة .



مواضيع

(١) المحكمة التأديبية بالاسكندرية فى الدعوى المقيدة برقم ٤٣ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٣ .

(٢) للمحكمة أن تفرض النظر عن سماع أقوال الشهود ما دامت غير مجدية فى إثبات الاتهام أو نفيه (المحكمة التأديبية بالاسكندرية فى الدعوى رقم ٤٣ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١٣ .

(٣) تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء على أن (لجهات القضاء أن تنوب للقيام بأعمال الخبرة خبيراً أو أكثر من خبراء الجدول، أو تنوب مكتب خبراء وزارة العدل أو قسم الطب الشرعى أو إحدى المصالح الأخرى المعمود إليها بأعمال الخبرة فإذا رأت لظروف خاصة أن تنوب من غير هؤلاء وجب أن تبين ذلك فى الحكم).

رواوض من عبارة النص أن المشرع خول أى جهة قضائية - ولم يقل محكمة - حق الاستعانة بالخبراء، وفى هذا المعنى تقول المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسته ١٩٦٧/١١/٢٥ (أن المحكمة التأديبية انما تستمد الليل الذى تقيم عليه قضاءها من الوقائع التى تطمئن إليها دون محقق فى ذلك الشأن مادام هذا الاقتناع قائماً على اصول موجودة وغير منتزعة من اصول لا تنتجها، وإذ الخبرة هى طريق من طرق التحقيق. فيجوز للمحكمة أن تلجأ إليه بناء على طلب أصحاب الشأن أو من تلقاء نفسها إذا ما تراءى لها ذلك) راجع فيما تقدم كتاب الشرعية الاجرائية المشار إليه ص ٤٤٠ وص ٤٤٣ هامش ١٣

(٤) الحماية الجنائية للمطيفى ص ٢٤٩ .

المادة ١١١ (*)

- تكون جلسات التدابير دائماً سرية ويصدر القرار بعد سماع اقوال الاتهام وطلباته ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه .
النصوص المقابلة :

- ١ - تطابق المادة ١٥٥ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ دون تعديل .
٢ - وتقابل في القوانين المهنية المواد التالية :

الزراعيون / ٦٥	الأطباء / ٦٢
أطباء الأسنان / ٦١	الصيالة / ٥٥
البيطريون / ٥٢	المعلمون / ٢٥
العلميون / ١٠٥	الصحفيون / ٨٤
التجاربيون / ٦٥	الاجتماعيون / ٨٥
المهندسون / ٦٨	التطبيقيون / ٧٤

وقد أجمعت هذه القوانين المهنية على أن تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية - عدا قانون المهندسين والتطبيقيين فقد انفردا بأن تكون الجلسات « غير علنية » .

التعليقات :

- ١ - الأصل في جلسات المحاكم أن تكون علنية ، وهذا ما أكدته الدستور في المادة ١٦٩ التي تقضى بأن (جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية) .

(*) وتقابل من مشروع الدكتور العطفي المادة ١٠٤ التي تقضى بأن :

(ينظر طلب المساعدة النظامية في جلسة غير علنية ويحضر المحامي بشخصه أمام المجلس المشار إليه وله أن يقدم دفاعه كتابية أو أن يستعين بأحد المحامين من الدرجة المقبول أمامها على الأقل ، وإذا لم يحضر جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة إخطاره . ويصدر قرار المجلس في جلسة علنية على أن يكون مسبباً) .

كما أكدت المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ مبدأ العلنية والتي تنص على أن (تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام، ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية)

وردت المادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات هذا المبدأ فقالت (يجب أن تكون الجلسة علنية. ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب، أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها).

وحكمة هذه العلنية أن يتاح للجمهور الحضور والاطلاع على إجراءات المحاكمة ليكون رقيباً على أعمال القضاء مما يدعو للثقة فيه.

وتتحقق العلانية في المحاكمة بوسيلتين:

الأولى: السماح لكل شخص وبغير تمييز بحضور الجلسات.

الثانية: السماح بنشر ما يجري بهذه الجلسات من إجراءات ومرافعات بكافة طرق النشر، فمادامت الجلسة علنية فإن من حق الجمهور أن يطلع على ما دار فيها^(١).

وخروجاً على هذا الأصل أجاز المشرع استثناء أن تكون المحاكمة سرية ومن هذا الاستثناء ماداب عليه المشرع التأديبي من جعل المحاكمات التأديبية سرية^(٢) وبالتالي فإن المادة ١١١ من قانون المحاماة هي أحد تطبيقات هذا الإستثناء.

٢ - ولعل الحكمة من فرض المشرع السرية على جلسات التأديب الخاصة بالموظفين العموميين ومن في حكمهم أو المهنيين هو طبيعة المحاكمة نفسها فضلاً عن الطبيعة الخاصة للمتهم الذي تجري محاكمته - وذلك حتى لا تسوء سمعته وبالتالي سمعة جهة الإدارة أو المهنة التي ينتمي إليها وتهتز صورتها وهيبتها أمام الكافة هذا فضلاً عن أن طبيعة المحاكم التأديبية نفسها تستوجب الهدوء والبعد عن الإثارة^(٣) وهذه الاعتبارات تتعلق بالنظام العام بحيث يترتب البطلان في حالة مخالفة قاعدة السرية.

٣ - هذا ولا يشترط أن ينص في القرار أو في محضر الجلسة على السرية، ذلك أن الأصل في الإجراءات أنها قد روعيت أثناء نظر الدعوى (المادة ٣٠ من قانون النقض) وعلى من يدعى أن المحاكمات كانت علنية أن يثبت ادعاءه^(٤).

٤ - وليس في القانون المصري نص يحظر نشر ما يدور في الجلسات السرية للمحاكم ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن ثمة التزاما بكتمان الأسرار على كل من شهد الجلسة السرية بحكم وظيفته - مثل القاضي وممثل النيابة وكاتب الجلسة فإذا ما أفضى أحدهم ما وصل إليه بحكم وظيفته مما دار بالجلسة السرية كان مسئولاً عن جريمة إفشاء الأسرار طبقاً للمادة ٣٧٨ عقوبات^(٥).

٥ - ولكن هل يترتب البطلان إذا عقد مجلس التأديب جلساته علانية أو إذا نطق بقراره في جلسة علنية؟

نرى أنه ما دامت السرية قد فرضها المشرع على جلسات التأديب خلافاً للأصل العام المقرر في الدستور وأنه راعى فيها مصلحة مهنة المحاماة نفسها فضلاً عن مصلحة المجامى المجال للمحاكمة وكفالة حقه في الدفاع بتهينة الجو الصالح لنظر الدعوى التأديبية - فإن البطلان هنا ليس مقرراً لصالح المحامى وحده بحيث يزول إذا نزل عنه أو إذا وافق على علانية الجلسة وإنما هو بطلان متعلق بالنظام العام.



مؤامرات

(١) وهذا الحق في النشر مقرر أيضا بمفهوم المضالفة من المادة ١٩١ عقوبات مؤلف الدكتور العطيبي - المشار إليه ص ٥١١ .

هذا وقد أجمعت القوانين المهنية على أن تكون جلسات التأديب سرية ومفهوم هذا - بداهة - عدم جواز نشر أو إذاعة ما يجري بها من وقائع ومرافعات ومع ذلك فقد انفرد قانون الصحفيين بالنص في المادة ٢/٨٤ على أنه لا يجوز نشر ما دار في المحاكمة التأديبية إلا بتصريح من الهيئة التأديبية - ونرى أن هذا النص في غير محله ذلك أنه مادام المشرع قد فرض السرية على هذه المحاكمة فلا يملك أحد - ولا الهيئة التأديبية نفسها - أن تنزع وقائع المحاكمة أو أن تسمح بنشرها .

(٢) لم ينص قانون مجلس الدولة على سرية جلسات المحاكم التأديبية ، وإنما نصت المادة ٤٠ من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الإدارية والمحاكم التأديبية على أن (جلسات المحاكم التأديبية سرية ويجوز عقد الجلسة بصفة علنية إذا قرر ذلك رئيس المحكمة) .

(٣) الشرعية الاجرائية - ص ٤٤٦ .

(٤) الوسيط في الاجراءات الجنائية للدكتور أحمد فتحي سرور - الجزء الثاني طبعة ١٩٨٠ - ص ٣٣٦ .

(٥) الحماية الجنائية للخصومة للعطيبي ص ٥٤٢ .

المادة ١١٢ (٣)

يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسبباً وأن تقتل أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية .

النصوص المقابلة :

١ - تقابل المادة ١٥٦ من القانون السابق دون تعديل .

٢ - وتقابلها في القوانين المهنية المواد التالية :

الأطباء / ٢/٦٢	الزراعيين / ٦٥
الصيانة / ٢/٥٥	أطباء الأسنان / ٢/٦١
المعلمون / ٢٥	البيطريون / ٢/٥٣
الصحفيون / ٨٦	العلميون / ٢/١٠٥
الاجتماعيون / ٨٥	التجاريون / ٦٥
التطبيقيون / ٧٤	المهندسون / ٦٨

التعليقات :

١ - تسبب القرار التأديبي - كما تعتبره المحكمة العليا - أمر تعليمي المبادئ القانونية العامة ولا يحتاج إلى نص تشريعي يقرره^(١).

ومعنى أن يكون القرار التأديبي مسبباً أن يحمل بجانب الجزاء ، الواقعة التي استوجبت توقيعه ، ولا يلزم أن يتضمنها القرار على وجه التفصيل بل يكفي في ذلك الإيجاز دون خلل أو إيهام أو تجهيل أو غموض .

٢ - عنى المشرع بالقرار الصادر من مجلس التأديب فحرص على أن يحيطه بكل خصائص الحكم الصادر من المحاكم العادية ، أو الإدارية . فتطلب أن يكون القرار مسبباً^(٢) كذلك فإنه ينبغي أن توقع مسودته من رئيس المجلس وأعضائه^(٣).

٣ - وفضلاً عن التسبب والتوقيع ، فإن القرار ينبغي خضوعه للمبادئ العامة للأحكام المقررة في قانون المرافعات بما لا يتعارض مع طبيعة نظام التأديب ومن ذلك ألا يصدر إلا بعد الدلالة بين الأعضاء الذين

(★) في مشروع المرحوم العليفي ورد في نهاية المادة ١٠٤ أنه : (...) ويصدر قرار المجلس في جلسة علنية على أن يكون مسبباً .

نظروا الدعوى ، وأن يوقعوا جميعا على المسودة مع التقيد فى تشكيل المجلس بالعدد المقرر بالمادة ١٠٧ ، فإذا جاوز هذا العدد أو نقص عنه كان القرار باطلا .

٤ - ونرى أن إيجاب النطق بالقرار فى جلسة سرية ينطوى على شبهة المخالفة للدستور ، فضلا عن عدم الاتساق مع نص المادتين ١١٣ ، ١١٩ من قانون المحاماه وعدم الاتساق والتناقض مع النصوص المقابلة فى كافة القوانين المهنية التى أوجبت كلها أن يتم النطق بالقرار فى جلسة علنية ، وذلك فيما عدا قانون الصحفيين الذى أوجب النطق به فى جلسة سرية وتفصيل ذلك :

أولا : إيجاب النطق بالقرار التأديبى فى جلسة سرية مخالف لقاعدة مقررمة بنص ضريح فى الدستور ، هو نص المادة ١٦٩ والتى تشترط فى النطق بالحكم أن يتم فى جلسة علنية حتى ولو كانت الدعوى قد نظرت فى جلسة سرية ، وفى نفس المعنى المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية والمادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

ثانيا : رغم فرض السرية على القرارات التأديبية ، فإن المشرع نفسه عاد وأهدر هذه السرية بما نص عليه فى المادة ١١٣ من جواز إعلان القرارات التأديبية فى جميع الأحوال على يد محضر إلى ذوى الشأن والنيابة العامة - فالإعلان عن طريق المحضرين مؤداه إذاعة القرار وإشاعة العلم به بين كل من يتداول ورقة الإعلان ، كذلك فقد أهدر المشرع هذه السرية إهدارا كاملا فى المادة ١١٩ فقرة ثانية التى تقتضى بأنه (وإذا كان القرار صادرا بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاوله المهنة فينشر منطوقه - دون الأسباب - فى الوقائع المصرية) .

لما تقدم نجد أنه كان من الأولى أن يتم النطق بالقرار فى جلسة علنية لأنه إذا صدر بالبراءة فمن الطبيعى أن تكون للمحامى . المحال للمحاكمة مصلحة محققة فى إذاعة هذه البراءة وإعلانها على أوسع نطاق^(٤) ، أما إذا صدر القرار بالإدانة ، فإن مصلحة المهنة فى هذه الحالة توجب إعلانه

حتى يتحقق معنى الزجر والردع وهذه هي الحكمة من وراء المادة ١١٩
التي توجب نشر قرارات المحو أو المنع من مزاولة المهنة فى الوقائع
المصرية .

٥ - على أية حال ، فما دام المشرع قد نص صراحة على فرض السرية
على القرار التأديبى الصادر من مجلس القاديب فإنه - ومن باب أولى -
يفرض السرية أيضا على القرارات التأديبية الصادرة بالإنذار سواء من
مجلس النقابة العامة طبقا للمادة ٩٩ أم من لجنة تحقيق الشكاوى بالنقابة
الفرعية طبقا للمادة ١٠٥ - فلا يجوز نشرها بالصحف ولا الإعلان عنها
- مثلا - فى غرف المحامين وإنما يجوز فقط نشرها بمجلة المحاماة دون
ذكر أسماء من تناولتهم هذه القرارات . (المادة ١/١١٩) .



مواضيع

(٢) الادارية العليا في ١٩٥٩/٣/٢١ - مشار إليه بمؤلف الدكتور عبد الفتاح حسن ص ٢٤٨ .

(٢) والمقصود بالتسبيب هو بيان الواقعة المنسوبة للمحامي المتهم ببيانها وفيها ثم عرض أدلة الثبوت ، لدفاع المحامي بشأنها وأدلة النفي ثم إفصاح المجلس عن عقيدته بشأن الترجيح بين هذه الأدلة والموازنة بينهما ، مع إعمال حكم القانون على ما اطمأن المجلس إلى ثبوته من وقائع .

(٣) قضت المحكمة الادارية العليا بأن البطلان في هذه الحالة - عدم التوقيع على المسودة - بطلان لا يقبل التصحيح لانطوائه على إهدار الضمانات الجوهرية لذوى الشأن من المتقاضين ، إذ توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيها ولذين من حق المتقاضى أن يعرفهم ، وبهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام تتحراه المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة للدفع به - جلسة ١٩٦٦/١١/٦ - مشار إليه بالشرعية الاجرائية ص ٥٦ هامش ٥ .

(٤) بل إنه غالبا ما ينشر في الصحف اليومية خبر الحكم ببراءته .

المادة ١١٣ (*)

تعلن القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر إلى
ذوى الشأن والنيابة العامة ويقوم مقام هذا الإعلان تسليم صورة
القرار إلى المحامى صاحب الشأن بإيصال .

المواد المقابلة :

- ١ - تقابل المادة ١٥٧ من قانون المحاماة السابق دون تعديل .
٢ - وتقابلها فى القوانين المهنية المواد التالية :

الزراعيون / ٦٦	الأطباء / ٦٣
أطباء الأسنان / ٦٢	الحياطة / ٥٦
البيطريون / ٥٤	المعلمون / ٢٦
العلميون / -	الصحفيون / ٨٧
التجارىون / ٦٦	الاجتماعيون / ٨٦
المهندسون / ٦٩	التطبيقيون / ٧٥

التعليقات :

١ - هذه المادة نافذة ولا داعى لها ، فبالنسبة لما ورد بها بشأن إعلان
المحامى فهو تحصيل حاصل ، ويمكن إعمال حكمها بغير نص - أما
بالنسبة لإيجاب إعلان النيابة العامة بالقرارات التأديبية فهو لغو ، فالنيابة
العامة هى صاحبة الدعوى التأديبية طبقا للمادة ١٠٢ وهى التى ترفعها
وتبأشرها أمام مجلس التأديب ، وهى حاضرة دائما بجلساته إذ انها جزء
من هيئة المجلس التى لا تكتمل بدونها وهى التى تقوم بتنفيذ قرارات
المجلس وإعلانها ، لهذا فمن العبث أن تكلف النيابة بأن تعلن نفسها بهذه
القرارات !! وتأكيدا لهذا المعنى البديهي الذى أشرنا إليه ، عاد المشرع لدى
صيغة نص المادة ١١٦ الخاصة بالطعن فى قرارات مجلس التأديب ،
وأحتسب الميعاد بالنسبة للمحامى من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسليمه
صورته ، بينما احتسبه بالنسبة للنيابة العامة من تاريخ صدوره .

(★) لا مقابل لها فى مشروع المطفى .

٢ - وإذا كان المشرع قد أوجب إعلان المحامي بالقرارات التأديبية على يد محضر فقد أجاز - فقط - أن يقوم مقام هذا الإعلان تسليم صورة القرار إلى المحامي بإيصال ، إلا أنه إذا كان المشرع قد عني بالنص على هذا البديل دون سواء ، فإن هذا لا يعنى رفضه للبدايل الأخرى فى الإعلان متى تحققت بها الغاية وهى العلم اليقينى بالقرار التأديبى - منطوقا واسبابا - ومن ثم يعتبر إعلاننا صحيحا يرتب آثاره القانونية أن يرسل القرار للمحامي بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول ، وعلى أن يوقع بنفسه إشعار الإستلام ، وكذلك أن يكون حاضرا بجلسة النطق بالقرار ويثبت ذلك فى محضر الجلسة ، وأيضا أن يطلع بنفسه لدى الموظف المختص على القرار ويوقع بما يفيد ذلك .



المادة ١١٤ (*)

يجوز للمحامى أن يعارض فى القرارات التى تصدر فى غيبته خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه أو استلامه صورة منها .

المواد المقابلة :

١ - تطابق المادة ١٥٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

٢ - وتقابلها فى القوانين المهنية المواد التالية :

الزراعيون / ٦٣	الأطباء / ٦٣
أطباء الأسنان / ٦٢	الصيدالة / ٥٦
البيطريون / ٥٤	المعلمون / ٢٣
العلميون / ١٠٦	الصحفيون / -
التجارىون / ٦٣	الاجتماعيون / ٨٣
المهندسون / ٦٦	التطبيقات / ٧٢

ويلاحظ أنها جميعا نصت على حق العضو فى أن يعارض فى القرار التأديبى الصادر فى غيبته خلال ٣٠ يوما من إعلانه به - فيما عدا قانون الصحفيين الذى لم يخول العضو حق المعارضة وذلك نظرا لأنه انفرد دون قوانين النقابات الأخرى بالنص فى المادة ٨٤ على وجوب إعادة إعلان العضو المقدم للمحاكمة التأديبية إذا ما تخلف عن الحضور رغم إعلانه بغير عذر .

التعليقات :

كان يحسن بالشارع لو أنه اكتفى بتحويل المحامى حق الطعن فى القرار الصادر بمجازاته تأديبيا باعتبار أن هذا الطعن يوفر له ضمانات كافية - أما المعارضة فلا محل لها مادام أن المحامى قد أعلن قانونا بالحضور أمام مجلس التأديب طبقا لما نصت عليه المادة ١٠٨ -

(*) لا مقابل لها فى مشروع اللطيفى .

خصوصاً وقد أثبتت التجارب أن المعارضة تؤدي إلى استقالة نظر
الدعوى التأديبية سنوات عديدة، مما يقلل من فاعلية هذه الدعوى
ويضعف من أثر القرار التأديبي في زجر المسمي وردع سواء. وهذا هو
ما تنبه إليه المرحوم الدكتور العطيفي في مشروعه.

هذا ولا بأس من أن يوجب المشرع إعادة إعلان المحامي المقدم
للمحاكمة في حالة تخلفه عن الحضور، أسوة بما نص عليه قانون
الصحفيين والذي حرم العضو في مقابل ذلك من الحق في المعارضة.



المادة ١١٥ (*)

تكون المعارضة بتقرير من المحامي المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة، أما الطعن في القرار فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض.

المواد المقابلة :

١ - تطابق المادة ١٥٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

٢ - وتقابلها في القوانين المهنية المواد التالية :

الأطباء / ٦٣	الزراعيون / ٦٣
الصيدالة / ٥٦	أطباء الأسنان / ٦٢
المعلمون / ٢٣	البيطريون / ٥٤
الصحفيون / -	العلميون / ١٠٦
الاجتماعيون / ٨٣	التجار / ٦٣
التطبيقيون / ٧٢	المهندسون / ٦٦

وهي ذات المواد التي تقرر الحق في المعارضة ، وقد تضمنت النص على أن تكون المعارضة بتقرير يدون في سجل يعد لذلك - وأضاف البعض منها أن يعد هذا السجل في سكرتارية مجلس التأديب .
أما بالنسبة لطريقة التقرير بالطعن فإن أيا من هذه القوانين لم ينص عليها .

التعليقات :

نرى أن يحذف هذا النص ، وكذلك كل ما يتعلق بالحق في المعارضة ، اكتفاء بالطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب الابتدائي .

(*) لا مقابل لها في مشروع المظلي .

(★)
المادة ١١٦

للنيابة العامة والمحامي المحكوم عليه حق الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ وذلك خلال خمسة عشر يوما بالنسبة إلى النيابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة إلى المحامي من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسلمه صورته.

ويفصل في هذا الطعن مجلس يؤلف من أربعة من مستشاري محكمة النقض تعينهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة.

ولا يجوز أن يشترك في الجلسة أحد أعضاء مجلس التأديب الذي أصدر القرار المطعون عليه.

والقرار الذي يصدر يكون نهائيا.

النصوص المقابلة :

١ - تطابق المادة ١٦٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨.

٢ - وتقابلها في القوانين المهنية المواد التالية :

الأطباء / ٦٤	الزراعيون / ٦٤
الصيدالة / ٥٧	أطباء الأسنان / ٦٣
المعلمون / ٢٤	البيطريون / ٥٥
الصحفيون / ٨٢	العلميون / ١٠٧
الاجتماعيون / ٨٤	التجارويون / ٦٤
التطبيقيون / ٧٢	المهندسون / ٦٨

(★) وتقابل المادة ١٠٧ من مشروع المظفي وتقتضى بأن :

(للمحامي الذي يصدر ضده جزاء من المبين بالمادة السابقة، الطعن فيه يُتقرير يقدمه أمام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ إخطاره).

ويؤخذ على هذا النص المقترح أنه قصر حق الطعن على المحامي إذا صدر قرار بإدانتته، بينما حرم النيابة من الطعن على القرار الصادر بالبراءة.

وتتفق كلها على أن ميعاد الطعن ثلاثون يوما ، عدا الصحفيين فالميعاد بالنسبة لهم خمسة عشر يوما كالمحامين .

التعليقات :

١ - تخضع الأحكام التأديبية - مثل الأحكام القضائية - لذلك المبدأ العام من مبادئ التقاضى وهو ضرورة أن تنظر كل منازعة قضائية على درجتين^(١) لذلك نص المشرع على جواز الطعن أمام مجلس أعلى درجة نص على طريقة تشكيله .

وإذا كان المشرع لم يوضح طبيعة هذا الطعن ، إلا أنه فى الواقع لا يعدو أن يكون استئنافا ، بمعنى أنه من شأنه أن يطرح الخصومة التأديبية على ذلك المجلس المختص بنظر الطعن ، من جديد ، ليعيد الفصل فيها على أساس من اعتبارات الواقع والقانون معا .

٢ - ويلاحظ أنه فى خصوص ميعاد الطعن فقد جعله المشرع واحدا بالنسبة لطرفى الدعوى التأديبية - النيابة العامة والمحامي - ولكن جعله يبدأ بالنسبة للمحامي من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسليمه صورته^(٢) أما بالنسبة للنيابة العامة فيبدأ من تاريخ صدور القرار ، وهذا أمر متعلق باعتبار حاضرة دائما بالجلسات فعلمها بالقرار متحقق منذ صدوره ودون حاجة لإعلانها به^(٣) .

٣ - من الواضح أن حق النيابة العامة لا يقتصر على الطعن فى القرارات الصادرة بالبراءة ، وإنما لها مطلق الحق أن تطعن حتى فى القرارات الصادرة بالإدانة ، من أجل الصالح العام ، سواء استندت فى طعنها إلى أسباب تتعلق بالواقع أو تتعلق بالقانون حتى ولو كان استئنافا فى مصلحة المحامي المحال .

٤ - وإذا طعنت النيابة فر قرار غيابى صادر بالإدانة ، ثم عارض فيه المحامي - كان الفصل فى طعنها مطلقا على نتيجة الفصل فى تلك المعارضة - فإذا ما قضى فيها بالتأييد ظل طعن النيابة قائما ولها أن

تستمر فيه ، أما إذا ما عدل القرار فى المعارضة إلى أقل من العقوبة المقضى بها غيابيا أو ألغى سقط طعن النيابة السابق ، وجاز لها أن تطعن من جديد على القرار الصادر فى المعارضة .

٥ - نعود فنؤكد ما ذهبنا إليه من وجوب إعطاء النقابة العامة حق الهيمنة على الدعوى التأديبية ، سواء من حيث تحريكها أو مباشرتها أمام مجلس التأديب أو الطعن فى القرارات الصادرة ولعل التجارب العملية تزكى هذا الرأى - فقد ثبت أن حالات التأديب التى تحال من النقابة إلى النيابة العامة لا تحظى منها - غالبا - بالاهتمام الكافى ربما لأنها لا تتصل بالاختصاص الأصيل للنياابة العامة كأمينه على الدعوى العمومية ، وبالتالي يتراخى التصرف فيها مددا طويلة تفقد خلالها أهميتها ، كما أن عضو النيابة الحاضر بمجلس التأديب غالبا ما يتخذ موقفا سلبيا رغم أنه يمثل سلطة الاتهام ، فهو لا يكاد يشارك فى المرافعات أو فى متابعة تنفيذ قرارات المجلس ، وكذلك فإن النيابة العامة قد دأبت على ألا تعطى اهتماما يذكر للقرارات الصادرة من المجلس ، فلا تطعن فيما يستحق الطعن^(٤)



مواضع

(١) لشرعية الاجرائية ص ٤٦٠ .

(٢) مضت المحكمة الادارية العليا بأن المرض العقلي يعتبر عذراً قاهراً من شأنه أن يوقف ميعاد الطعن في الحكم التأديبي - جلسة ١٩٨٣/١١/١٢ الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق . وراجع أيضاً ما أوردناه في التعليق على المادة المشار إليها بخصوص ما يتحقق به علم المحامي علماً يقينياً بالقرار التأديبي .

(٣) راجع النقد الذي أوردناه لدى التعليق على نص المادة ١١٣ بخصوص إعلان القرارات التأديبية للنأيابة العامة .

(٤) على سبيل المثال لم تطعن في القرار الصادر بجلطة ١٩٨٧/٤/٧ في الدعوى التأديبية رقم ٦/٥ لسنة ١٩٨٧ تأديب محامين المقضى فيها ببراءة أحد محامي التعويضات ، رغم ما يشوب أسباب القرار من قصور واضح وتخاذل وفساد في الاستدلال ورغم أنه بنى على مستندات تقدم بها ذلك المحامي خلال فترة حيز الدعوى للقرار ولم يتسن الاطلاع عليها من جانب النأيابة العامة ثم يادر إلى سحبها بعد ثلاثة أيام فقط من صدور القرار وقبل انقضاء ميعاد الطعن وهو ١٥ يوماً ١٢ .

وعلى سبيل المثال أيضاً لم تطعن النأيابة العامة في القرار الصادر بجلطة ١٩٨٨/٧/٤ ببراءة ذلك المحامي أيضاً في الدعوى التأديبية رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ تأديب محامين ، إلا عندما تقدمت النأيابة العامة بمذكرة تطلب إليها المبادرة إلى الطعن على ذلك القرار .



المادة ١١٧ (★)

إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في القرار الصادر بمحو إسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تاديب المحامين بمحكمة النقض ، فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

ويرفع التماس بعريضة تقدم إلى المجلس ويكون القرار الذي يصدر برفضه نهائيا .

المواد المقابلة :

- ١ - تطابق المادة ١٦١ من القانون السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وتطابق المادة ٦٨ من قانون المحاماة السابق رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فيما عدا أن المدة التي يحق للمحامي بعدها تجديد الطلب ، كانت سنتان فقط ..
- ٢ - وتقابلها في القوانين المهنية المواد التالية :

الزراعيون/٦٩	الأطباء/٦٥
أطباء الاسنان/٦٤	الصيدالة/٥٨
البيطريون/٥٦	المعلمون/٢٩
العلميون/١٠٨	المصنفون/-
التجاريون/٦٩	الاجتماعيون/٨٩
المهندسون/٦٢	التطبيقيون/٨٧

ويلاحظ أن قوانين الزراعيين والتطبيقيين والتجاربيين والمهندسين لم تشترط الحصول على موافقة مجلس النقابة على تقديم طلب الالتماس - كما أنها لم تنص على حق العضو في تجديد الطلب بعد رفضه .

أما قوانين الاطباء والصيدالة وأطباء الاسنان والبيطريين والاجتماعيين والمعلمين فقد اشترطت موافقة مجلس النقابة ونصت على حق تجديد الطلب بعد مضي سنة واحدة .

(★) لا مقابل لها في مشروع الميثاق .

الـعليقات :

١ - قصر المشرع حق التماس إعادة النظر على عقوبة المحو من جندول المحامير ، دون غيرها من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٩٨ ، وذلك باعتبارها العقوبة العظمى التي تلحق بالمحامي أكبر الأذى في حاضره ومستقبله .

٢ - قيد المشرع مباشرة حق التماس ، بموافقة مجلس نقابة المحامين مسبقا على تقديمه ويبدو أن المشرع قد سار بالنسبة لاجراءات تقديم الطلب على نهج المادة ٤٤٢ من قانون الإجراءات التي توجب تقديم طلب التماس بعريضة إلى النائب العام الذي عليه أن يرفعه إلى محكمة النقض خلال الثلاثة أشهر التالية مصحوبا بتقرير يبين فيه رايه والأسباب التي يستند إليها .

ولكن هناك فارق واضح في هذا الصدد بين النائب العام - وهو ليس ضمن هيئة المحكمة التي تنتظر التماس - وبين مجلس النقابة الذي يمثل في مجلس التأديب الذي سينظر التماس بواسطة النقيب أو وكيل النقابة ، واثنين من أعضاء المجلس طبقا للمادة ١١٦/٢ - ومن ثم فقد كان يحسن ألا يطرح أمر التماس على مجلس النقابة مسبقا دفعا لشبهة عدم الصلاحية عن هؤلاء إذا ما جلسوا بعد ذلك للفصل في ذات التماس الذي سبق أن أبدوا فيه رأيهم ، وكان الأجدر بالمشرع أن يسلك ذات المسلك الذي اتبعه في قوانين النقابات المهنية التي أغفل فيها إيجاب عرض التماس على مجلس النقابة وهي قوانين نقابات الزراعيين والمهندسين والتجاربيين والتطبيقيين .

٣ - جعل المشرع حق الطعن بطريق التماس منوطا بالمحامي نفسه - أي طالما كان على قيد الحياة - وكان يحسن لو أنه أتاح فرصة الطعن في حالة وفاته ولزوجته وأولاده وأقاربه حتى الدرجة الثانية - نظرا لما لهم من مصلحة أدبية ظاهرة ومحقة في رد اعتبار مورثهم ودفع ما علق باسمه وسمعته من اتهامات - وذلك أسوة بما اتبعه في التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالعقوبة في الجنايات والجنتح (المادة ٤٤٢ لاجراءات جنائية) .

٤ - يملك مجلس النقابة قبل إصدار قراره في الطلب قبولاً أو رفضاً أن يجري بشأنه ما يراه لازماً من تحقيقات، ثم إن قراره في النهاية لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري طبقاً للقواعد العامة^(١).

٥ - تنص المادة ٥١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بأنه (يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم ... الخ).

ومن الواضح أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية - دون نصوص قانون المرافعات - هي التي ينبغي إعمالها في خصوص التماس إعادة النظر في الأحكام التأديبية، ذلك أن هناك تماثلاً ظاهراً بين طبيعة كل من الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية، وبين طبيعة العقوبات الجنائية والعقوبات التأديبية.

.. يؤكد هذا النظر أن قانوني مجلس الدولة السابقين رقم ١٦٥ لسنة ٥٥ و رقم ٥٩ لسنة ٥٩ حين قصرا التماس إعادة النظر على أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية أحالا فيما يتعلق بمواعيد التماس وأحواله إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية، ولكن المشرع حين أجاز بالقانون ٤٧ لسنة ٧٢ التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية بالإضافة إلى أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية، نص في المادة ٥١ منه على الرجوع في صدد التماس إلى المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وبما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة. بما معناه أن إجازة التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية هي التي كانت سبباً لإضافة النص الخاص بالرجوع بصدد اللجوء إلى مجلس الدولة في المنازعات الجنائية.

وبالرجوع إلى المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية نجد أنها تقتضى بأنه يجوز طلب إعادة النظر فى الأحكام الصادرة بالعقوبة فى مواد الجنائيات والجنح فى الأحوال الآتية :

- ١- إذا حكم على المتهم فى جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا .
- ٢- إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما .
- ٣- إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء الدعوى وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير فى الحكم .
- ٤- إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم .
- ٥- إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة . وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

وظاهر أنه فيما عدا الفقرة الأولى ، فإن باقى الحالات الواردة بهذه المادة يمكن إعمالها فى نطاق التماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - ومع ذلك ، فإن المشرع لدى النص على التماس إعادة النظر فى قرارات مجلس تأديب المحامين ، قصره على الحالة الأخيرة دون سواها من الحالات الأخرى ، كما قيده بضروة موافقة مجلس نقابة المحامين مسبقًا على تقديم الطعن .

١١٧ تطالب المادة ١١٧ بتقديم الالتماس توافر إثبات جديدة تثبت براءة المصالحى مما يقتضى تحديد المقصود بصيغة الجدة فى هذه الألية ، ويرى المؤلف أنه لا يتصور فى الوثيقة الجديدة توافر شرط زعمى بالدسابة إلى ذلك وإنما هو موافق للنسبة إلى المبررة المستندة إلى المدعى عليه أو الحكم

بالإدانة . لذلك نجد أن الفقرة السالف الالامح اليها قد اشترطت الجدة فى مجرد ظهور الواقعة أو العلم بها بما يفيد أن الجدة ليست شرطاً فى نشوء الواقعة وإنما العبرة هى بظهورها وكشفها^(٣) .

ويلاحظ أن نص المادة ١١٦ اكتفى بأن تكون الأدلة التى تجيز تقديم الالتماس جديدة ، ولم يشترط - مثلبا - اشترط نص المادة ٤٤١ إجراءات - ألا تكون معلومة وقت المحاكمة^(٣) - ومؤدى ذلك أنه يكفى إن تكون الواقعة أو الدليل الذى يستند اليه المحامى فى التماسه جديدة - بمعنى أنها لم تطرح على مجلس التأديب قبل إصدار قرار المحر - حتى ولو كان المحامى عالماً بها إلا أنه لم يقدمها للمجلس سواء لاعتقاده بعدم أهميتها أو عدم فائدتها أو لأى سبب آخر ، فيجوز له - رغم هذا العلم السابق - الإستناد إليها فى طعنه بالتماس إعادة النظر .

٧ - وهناك ضابط هام اشترطته المادة ١١٧ ، ويشترك فيه مع الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات ، وهو أن يكون من شأن تلك الأدلة الجديدة ثبوت براءة المحامى ، والمقصود هو الثبوت اليقيني ، لا مجرد الظن أو الاحتمال ، ويؤكد هذا المعنى قضاء محكمة النقض - الدائرة الجنائية - فى حكمها الصادر بجلسة ١٩٦٧/١/٣١ - سالف الذكر - والذى جاء به (.. أن التشريع القائم لدينا لا يقبل الدليل المحتمل بل أنه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته فى ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على إدانته ، ولما كان من غير المقبول على هدى ما تقدم أن يتشدد الشارع فى الحالات الأربع الأولى للمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه فى الحالة الخامسة التى تستوعب بعمومها ما تقدمها وإنما قصد بها فى ضوء الأمثلة التى ضربتها المذكرة الإيضاحية أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتما سقوط الدليل على إدانته أو على تحمله التبعة الجنائية ، فالغاية التى تفيهاها الشارع من إضافة هذه الفقرة فى قانون الإجراءات الجنائية إلى حالات الالتماس الواردة فى الفقرات السابقة عليها أن تكون نصاً احتياطياً ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى معها ولا تنفك عنها والتى قد يتعذر فيها إقامة

الدليل على الوجه المتطلب قانونا ، مما لازمه عدم الاكتفاء فيها بعدول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أُلِيَ به لدى محكمة الموضوع أو بمجرد قول مرسل لشاهد أمام محكمة أخرى ما لم يصاحب هذا القول أو ذلك العدول ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه^(٤).

٨ - في حالة صدور قرار مجلس التأديب برفض الالتماس ، فقد اشترط المشرع مضي خمس سنوات قبل أن يتقدم المحامي بطلب آخر ، وعلى أن يستند فيه إلى أدلة جديدة غير الأدلة السابق تقديمها في طلبه السابق المرفوض .

وفي رأينا أن مدة الخمس سنوات مدة طويلة نسبيا ، خصوصا إذا علمنا أن هذه المدة كانت سنتان فقط في قانون الحمامة الأسبق - المادة ٦٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - وكان يحسن لو أن المشرع أطلق حق تقديم الالتماس التالي دون اشتراط أى قيد زمنى ، اكتفاء بشرط أن تكون الأدلة جديدة .

٩ - لم يتعرض النص لحالة صدور قرار مجلس التأديب في الالتماس إعادة النظر بالقبول - والأمر واضح إذا كانت البراءة ظاهرة من الأدلة المقدمة إليه ، فعندئذ يقضى المجلس بقبول الالتماس والإلغاء والبراءة ، أما إذا رأى أن الأمر يحتاج تحقيقا ، فله أن يجريه بنفسه أو بمن ينديه من أعضائه ، وله - أيضا - أن يلغى القرار محل الالتماس ويحيل الدعوى إلى مجلس التأديب الابتدائى مشكلا من قضاة آخرين ليعيد الفصل فيها . مجددا^(٥).

١٠ - نصت المادة على أنه في حالة تجديد طلب الالتماس فإنه يشترط تقديم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها ونرى أنه لم يكن هناك محل لهذا الشرط إذ هو تحصيل حاصل ، لأن هذا ما تفرضه بالضرورة قرينة حجية القرار السابق صدوره برفض الالتماس الأول^(٦).

١١ - يستفاد من ظاهر الفقرة الأخيرة من المادة أنه عند تقديم الطلب لثاني مرة ، فلا محل لعرضه على مجلس النقابة للحصول على موافقته - كما هو الشأن عند تقديمه لأول مرة - وإنما يرفع الالتماس مباشرة إلى مجلس التأديب .

ملحق

- (١) طبقا للمادة ٤٤٣ إجراءات فلن قرار النائب العام بحفظ الطلب بإعادة النظر بطريق الالتماس ، غير قابل للطعن فيه بأي طريق .
- (٢) راجع الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية للمكتور أحمد فتحي سرور طبعة ١٩٨٠ للجزء الثاني ص ٤٠٢ وما بعدها .
- (٣) ذهبت محكمة النقض الى ضرورة أن تكون الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم وتصلح سببا للالتماس ، مجهولة من المحكمة والمتهم معا وقت المحاكمة (نقض جنائي ١٩٦٧/١/٣١ مجموعة الأحكام السنة ١٨ قاعدة رقم ٢٧ ص ١٤٢) .
- (٤) تراجع مذكرة النيابة الادارية - إدارة الدراسات والبحوث الفنية ملف رقم ٣ لسنة ١٩٧٨ بحوث .
- (٥) يلاحظ على سبيل الاستئناس أن المادة ٤٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن تفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع أقوال النيابة العامة والخصوم ، وبعد إجراء ما تراه لازما من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تندب لذلك ، فإذا رأت قبول الطلب تحكم بإلغاء الحكم وتقضى ببراءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة ، وإلا أحالت الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم ، مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ما لم تر هي إجراء ذلك بنفسها .
- ومع ذلك إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة ، كما في حالة وفاة المحكوم عليه أو عتبه أو سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ولا تلغي من الحكم إلا ما يظهر لها خطؤه .
- (٦) تقضى المادة ٤٥٢ إجراءات بانه (إذا رفض طلب إعادة النظر ، فلا يجوز تجديده بناء على ذات الوقائع التي بنى عليها) .

الجدولة ١١٨ (*)

لمن صدر ضده قرار تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين ان يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون قيد اسمه في الجدول فإذا رأت اللجنة ان المدة التي مضت من وقت صدور القرار بمحو اسمه كافية لإصلاح شأنه وإزالة اثر ما وقع منه امرت بقيد اسمه بالجدول وحسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار .

وللجنة ان تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد اخذ رأى مجلس النقابة فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات .

ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .
والقرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائيا .

المواد المقابلة :

- ١ - تطابق المادة ١٦٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
- ٢ - وتقابلها في القوانين المهنية المواد التالية :

الزراعيون/٦٨	الأطباء/٦٦
أطباء الأسنان/٦٥	الصيدالة/٥٩
البيطريون/٥٧	المعلمون/٢٧
العلميون/١١٠	الصحفيون/٨٨
التجاريسون/٦٨	الاجتماعيون/٨٧
المهندسون/٧١	التطبيقيون/٧٧

التعليقات :

- ١ - يلاحظ ان قوانين الأطباء وأطباء الأسنان والبيطريين والصيدالة والاجتماعيين والمعلمين ، جعلت المدة التي يقدم العضو بعدها طلب إعادة القيد سنتين فقط فإذا رفض الطلب جاز تجديده بعد سنة واحدة . بينما

(*) لا مقابل لها في مشروع المظلي .

أن قوانين الزراعيين والتجاربيين والصحفيين جعلت المدة الأولى خمس سنوات ومدة التجديد ثلاث سنوات ، أما قانونا المهندسين والتطبيقيين فجعللا كلا من المديتين ٤ و ٣ سنوات على التوالي .

ومما سبق يبين مدى تشدد المشرع فى قانون المحاماة إذ انفرد - بغير حكمة ظاهرة - دون سائر القوانين المهنية بجعل المدة الأولى سبع سنوات والمدة الثانية خمس سنوات .

٢ - هذه المادة تمنح فرصة جديدة للمحامى الذى كان قد ارتكب جريمة تأديبية استوجبت عقابه بالمحو من الجدول ، وهى أغلظ عقوبة تأديبية يتعرض لها المحامى وتقابل عقوبة العزل من الوظيفة العامة بالنسبة للموظف العمومى - فتجيز له بعد انقضاء فترة معينة أن يعود مرة أخرى إلى مهنة المحاماة ، وأن يتقدم بطلب لقيده اسمه فى جدول المحامين ومن المسلم به أنه يقع على المحامى لدى تقديم ذلك الطلب عبء إثبات أنه قد استقام أمره وزال أثر الذنب التأديبى الذى قد أدين به .

٣ - ويعتبر القرار الصادر بقيد اسمه فى هذه الحالة ، بمثابة رد اعتبار له ، على نحو رد الاعتبار المقرر بقانون الاجراءات الجنائية ، وهو شبيه ايضا بنظام محو الجزاءات التأديبية المقرر بقانون العاملين بالدولة وبقانون العاملين بالقطاع العام (المادة ٩٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٩٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على التوالي) .

٤ - ورغم سلامة اتجاه المشرع إلى إيراد هذا الحكم الذى من شأنه أن يبعث الأمل فى نفس من زلت قدمه أو تغلبت عليه عوامل الضعف البشرى أو تقاعس عن أداء واجب مهنى ، أن خرج على آداب المهنة وأعرافها - رغم ذلك فإنه مما يؤخذ على هذا النص أنه جعل قرار قبول القيد أو رفضه من اختصاص لجنة القبول وحدها وذلك بعد أخذ رأى مجلس النقابة - أى أن من حق اللجنة ألا تلتزم برأى المجلس وبذلك جعل المشرع من لجنة القبول سلطة أعلى من المجلس وجعلها تملك ما لا يملك مع أنها جزء منه وهو السلطة العليا فى النقابة بعد الجمعية العمومية للمحامين .

٥ - كان يحسن لو أن المشرع أوجب تحقيق الطلب بواسطة النقابة الفرعية التابع لها وأوجب عليها بعد أن تحققه أن ترسله مشفوعا برأيها إلى لجنة القبول بالنقابة العامة التي تصدر قرارها بشأنه على ألا يكون القرار نهائيا إلا بعد اعتماده من مجلس النقابة العامة .

٦ - كذلك فقد نصت المادة ١١٨ من أن القرار الذي تصدره لجنة قبول المحامين برفض الطلب المقدم من المحامي يكون نهائيا ، وعلى ذلك قضت محكمة النقض ١٩٥٩/١٢/٢١ بأن قرار لجنة قبول المحامين برفض طلب إعادة القيد بالجدول بعد محو اسم المحامي منه قرار نهائي لا يكون قابلا لأي طعن وإذ نصت المادة ٦٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - وتقابل المادة ١١٨ من القانون الحالي - على إجازة طلب إعادة القيد بعد مضي سنتين من تاريخ رفضه إنما عبرت عن قصد المشرع إلى جعل قرار رفض طلب إعادة القيد في الجدول نهائيا . ومن ثم فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز. ^(١)

ويلاحظ أن قضاء النقض سالف الذكر صدر قبل صدور الدستور الحالي الذي استحدث حكم المادة ٦٨ الذي يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء وعلى ذلك فإننا نرى أن ما تضمنته المادة ١١٨ بشأن تهائية قرار لجنة القبول ، هو مخالف للدستور. وبالتالي يجوز الطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري .



(١) نقض ١٩٥٩/١٢/٢١ مجموعة الكتب الفنى السنة ١٠ من ٧٥٥ وأيضا ١٩٦٢/٣/٢٧ مجموعة السنة ١٣ من ١ .

المادة ١١٩ (*)

تسجل في سجل خاص بالنقابة القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد المحامي ويشار إليها في الملف الخاص به . وتخطر بها النقابات الفرعية وأقلام كتاب المحاكم والنيابات وتنشر القرارات النهائية بمجلة المحاماة دون ذكر أسماء من تناولتهم القرارات .

وإذا كان القرار صادرا بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاولة المهنة فينشر منطوقه دون الأسباب في الوقائع المصرية .
ويتولى مجلس النقابة الفرعية تنفيذ القرارات التأديبية على أن تعاونه النيابة العامة متى طلب منها ذلك .
المواد المقابلة :

١ - تطابق المادة ١٦٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

٢ - وتقابلها في القوانين المهنية المواد التالية :

الأطباء/٢/٦٢	الزراعيون/٢/٦٢
المسالمة/٢/٥٥	أطباء الاسنان/٦١
المعلمون/٢٥	البيطريون/٥٣
الصحفيون/-	العلميون/٢/١٠٥
الاجتماعيون/٢/٨٥	التجار/يون/-
التطبيقيون/-	المهندسون/-

التعليقات :

١ - يلاحظ أن المشرع - كعادته - لم يسلك مسلكا واحدا أو متسقا بخصوص تضمين حكم هذه المادة في القوانين المهنية - وإنما تخطب بين ثلاث

(*) تقابل في مشروع المظفي المادة ١١٣ وتقتضى بأن :

(تنشر جميع القرارات الصادرة بالمسائلة النظامية بمجلة المحاماة . ويتباغ القرارات الصادرة بمحو الاسم من الجدول أو الحرمان من مزاولة المهنة أو -لايفاف- من سزاوتها إلى جميع المحاكم وإلى النيابة العامة وإلى مصلحة الشهر الحادى والتوثيق كما تنشر هذه القرارات بالتبليدين للمصنف النهائي).

مسالك : الأول أنه أسقط تماثا النص على طريقة تنفيذ القرارات التأديبية أو نشرها أو حتى مجرد رصدها في سجلات النقابة (قوانين الصحفيين والتجاربيين والمهندسين والتطبيقيين) . والثاني أنه نص - فقط - على نشر منطوق جزاء الايقاف أو إسقاط العضوية في الجريدة الرسمية (قانون الزراعيين) والمسلك الثالث أنه أوجب - فقط - أن تسجل القرارات التأديبية في سجلات معدة لذلك (قوانين الأطباء واطباء الأسنان والبيطريين والصيالة والاجتماعيين والمعلمين والعلميين) .

٢ - المقصود بالقرارات التأديبية التي تنشر أو تسجل في السجلات أو تبلغ إلى مجلس النقابة ، هي القرارات النهائية وعلى ذلك ، فلا بد - قبل تنفيذ تلك القرارات - من فوات مواعيد المعارضة والطعن ، أو صدور الحكم في الطعن - حسب الأحوال - وقد نصت على هذا صراحة كافة القوانين المهنية ، بقولها : (ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو بإسقاط العضوية ذات اثر إلا بعد أن يصير القرار نهائيا وتبلغ القرارات النهائية إلى ...) .

الاجتماعيون/٢/٨٥	التجاربيون/٦٧
الاسنان/٢/٦١	التطبيقيون/٧٦
الصيالة/٢/٥٤	الزراعيون/٦٧
البيطريون/٢/٥٢	المهندسون/٧٠
العلميون/٢/١٠٥	

٣ - وهذا المسلك الذي اتبعه المشرع إذ أوجب ألا تنفذ القرارات التأديبية على المحامين (بل والمهنيين بصفة عامة) إلا إذا أصبحت نهائية ، يغاير مسلكه الذي اتبعه بالنسبة لأحكام المحاكم التأديبية الصادرة ضد الموظفين العموميين والعاملين بالقطاع العام - حيث نصت المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن (أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ..)

كما نصت المادة ٤٩ على أنه (لا يترتب، على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ، إذا طلب ذلك، في صحيفة الدعوى ، أن المحكمة أن تنتج للتنفيذ ضد متبشر مداركها) .

وكذلك قضت المادة ٥٠ بأنه (لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك) .

٤ - وتوجب المادة أن تنشر القرارات النهائية بمجلة المحاماة دون ذكر أسماء من تناولتهم القرارات وليس المقصود هو عدم ذكر أسماء المحامين الصادرة ضدهم تلك القرارات وإنما المقصود هو عدم ذكر أسماء من وقعت عليهم المضالقات التأديبية (المجنى عليهم) فينشر نص القرار التأديبي كاملا مع إغفال ذكر هؤلاء .

٥ - هذا وقد خلا قانون المحاماة من نص يوجب على مجلس التأديب ، أو على النقابة أن تخطر الجهات التي قد يعمل بها المحامي - مثل الهيئات العامة وشركات القطاع العام - بالقرارات التأديبية النهائية الصادرة ضده في حين تضمنت معظم القوانين المهنية نصوصا توجب هذا الإخطار، وهي :

الأطباء/٢/٦٢	أطباء الاسنان/٢/٦١
الصيادلة/٢/٥٥	البيطريون/٢/٥٣
الزراعيون/٦٧	التجار/٦٧
الصحفيون/-	المهندسون/٧٠
التطبيقيون/٧٦	الاجتماعيون/٢/٨٥
العلميون/١٠٩	المعلمون/٢٥

هذا ويحسن أن يتضمن قانون المحاماة نصا مماثلا .

٦ - كذلك فقد خلا قانون المحاماة من نص يوجب على الجهات الأخرى التي يعمل بها المحامي - مثل شركات القطاع العام والهيئات العامة والمؤسسات الخاصة - أن تبلغ النقابة بما قد توقعه من جزاءات تأديبية على المحامين العاملين بها .

أما بالنسبة للقوانين المهنية الأخرى فقد تضمنت بعضها نصوصا توجب ذلك الإخطار مثل :

المهندسون/ ٧٣

الزراعيون/ ٥٦

التجارىون/ ٥٦

العلميون/ ١١٧

التطبيقيون/ ٧٩

فى حين خلت قوانين النقابات المهنية الأخرى مثل قانون المحاماة - من نص مماثل ومى نقابات : الصحفيين - الأطباء - أطباء الأسنان - الصيادلة - البيطريين - المهن التعليمية - الاجتماعيين - التطبيقيين - ونرى - أيضا - وجوب إضافته فى هذه القوانين .

٧ - كذلك فقد انفردت قوانين بعض النقابات بالنص على أنه (لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التى يعمل بها دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون) . وهذه النقابات هى :

الأطباء/ ٦٧

البيطريون/ ٥٨

اطباء الأسنان/ ٦٦

الصيانة/ ٦٠

المهن التعليمية/ ٢٨

المهن الاجتماعية/ ٨٨

هذا وقد خلا قانون نقابة المحاماة وقوانين النقابات المهنية الأخرى من نص مماثل ونرى أن من الأفضل إضافة هذا النص وللتفصيل نرجو الرجوع الى ماسبق ذكره بشأن تأديب المحامين العاملين بالقطاع العام لدى التعليق على المادة ٩٨ (ص ٣٠ وما بعدها) .



أهم المراجعـات

- (١) قضاء التأديب للدكتور سليمان الطماوى طبعة ١٩٧٩ .
- (٢) الشرعية الاجرائية فى التأديب للدكتور ماهر عبد الهادى طبعة ١٩٨٥ .
- (٣) قرارات واحكام التأديب فى ميزان الادارية العليا للمستشار سمير هبـادق نائب رئيس مجلس الدولة طبعة ١٩٨٥ .
- (٤) التأديب فى الوظيفة العامة للدكتور عبد الفتاح حسن طبعة ١٩٦٤ .
- (٥) الحماية الجنائية للخصومة من تأشير النشر . الدكتور جمال الدين العـطـيـفى - طبعة ١٩٦٤ - دار المعارف .
- (٦) الاعتذار بالجهل بالقانون - المستشار محمد وجدى عبد الصمد طبعة ١٩٧٢ :
- (٧) ذاتية نظام التأديب - مقال للدكتور محمد عصفور . منشور بمجلة ادارة قضايا الحكومة - السنة السابقة - العدد الثانى ص ٣٦ .
- (٨) الرقابة القضائية على ملاءمة القرارات الادارية مقال للمستشار الدكتور السيد محمد ابراهيم بمجلة العلوم الادارية - السنة الخامسة العدد الثانى . ص ٢٦٥ .
- (٩) مجموعة مبادئ التأديب للأستاذ عبد الرؤوف المـتـوـلى نائب مدير النيابة الإدارية .
- (١٠) مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا ، ومجموعة أحكام القضاء الإدارى .

الملاحق

المادة ٥٦ من الدستور

إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها .

وهي ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها .

صياغة مقترحة لنمواد التأديب

نصوص التأديب فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاماة
وما يقابلها من النصوص المقترحة

رقم المادة	النص الحالى	النص المقترح
٩٨	كل محام يخالف أحكام هذا القانون أو النظام الداخلى للنقابة أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدر المهنة يجازى بلجدي العقوبات التأديبية التالية:	كل محام يخالف هذا القانون أو النظام الداخلى للنقابة أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدرها يجازى بلجدي العقوبات التأديبية التالية:
١ - الانذار	١ - لغت النظر .	
٢ - اللوم	٢ - الانذار	
٣ - المنع من مزاولة المهنة	٣ - اللوم	
٤ - محو الاسم نهائيا من الجدول	٤ - تأجيل القيد فى الدرجة الأعلى لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .	
ويجب ألا تتجاوز عقوبة المنع من مزاولة المهنة ثلاث سنوات، ولا يترتب على محو الاسم نهائيا من الجدول المساس بالمعاش المستحق .	٥ - خفض درجة القيد إلى الدرجة الأدنى مباشرة .	
	٦ - المنع من مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .	
	٧ - محو الاسم نهائيا من الجدول على ألا يترتب على ذلك المساس بالمعاش المستحق .	
	ويترتب على توقيع العقوبات المقررة بالبينود من ٣ إلى ٥ حرمان المحامى من الترشيح لمفوضية المجلس النقابية أو الاشتراك فى الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات -	
	ويترتب على توقيع العقوبة المقررة بالبيند رقم ٦ الحرمان من المزايا السابقة لمدة ست سنوات .	

رقم المادة	النص الحالي	النص المقترح
		فإنها وقعت أي من هذه العقوبات على عضو بالنقابة العامة أو على رئيس إحدى النقابات أو عضو بها سقطت عنه صفة فوراً .
٩٩	١ - يجوز لمجلس النقابة لفت نظر المحامي أو توقيع عقوبة الانذار عليه كما يجوز لمجلس النقابة أن يأمر بوقف المحامي الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية عن مزاولة المهنة احتياطياً إلى أن يحصل في هذه الدعوى ويعرض هذا الأمر على مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ من هذا القانون خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ صدوره ويقرر المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الأمر عليه بعد سماع اقوال المحامي إما بالاستمرار في منعه من مزاولة المهنة احتياطياً أو السماح له بالاستمرار في مزاومتها إلى أن يحصل في الدعوى التأديبية المرفوعة عليه . وعلى مجلس النقابة الفرعية أن يندب محامياً آخر لمباشرة قضايا المحامي الموقوف طوال فترة وقفه .	يجوز لمجلس النقابة بناء على تحقيق كتابي توقيع إحدى عقوبات لفت النظر أو الانذار أو اللوم وذلك بقرار مسبب . وبالنسبة للمحامين تحت التمرين والمقيدين بالجدول الابتدائي ، فيخول هذا الحق - أيضاً - لمجلس النقابة الفرعية .
١٠٠	يترتب على منع المحامي من مزاولة المهنة نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين . ولا يجوز للمحامي الممنوع من مزاولة المهنة فتح مكتبه طوال مدة المنع . ومع ذلك يبقى خاضعاً لأحكام هذا القانون ، ولا تدخل فترة المنع في حساب مدة التمرين ومدة التقاعد والمدد اللازمة للتقيد بجدول النقابة	يترتب على منع المحامي من مزاولة المهنة نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين . ولا يجوز للمحامي الممنوع من مزاولة المهنة فتح مكتبه طوال مدة المنع . ويحرم من جميع الحقوق المقررة للمحامي كما يحرم من الترشيح لمصوبة مجلس النقابة العامة أو النقابات الفرعية

رقم المادة	النص الحالي	النص المقترح
	والترشيع لمجلس النقابة .	أو الاشتراك في الجمعية العمومية، وذلك لمدة سورتين نقابيتين متتاليتين .
	وإذا زاول المحامي مهنته في فترة المنع يعاقب تأديبيا بمحو اسمه نهائيا من الجدول .	ومع ذلك يبقى خاضعا لأحكام هذا القانون ولا تسفل فترة المنع في حساب مدة التمرين والمدة المستوجبة للمعاش والمدد اللازمة للتقيد بجدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة ، ولا يستحق عنها اشتراك .
	وإذا زاول المحامي مهنته في فترة المنع يعاقب تأديبيا بمحو اسمه نهائيا من الجدول .	
١٠١	لا يحول اعتزال المحامي أو منعه من مزاوله المحاماة نون محاكمته تأديبيا عن أعمال ارتكبتها خلال مزاولته مهنته وذلك لمدة الثلاث السنوات التالية للاعتزال أو المنع .	لا يحول اعتزال المحامي أو منعه من مزاوله المحاماة نون مساءلته تأديبيا عن أعمال ارتكبتها خلال مزاولته مهنته وذلك لمدة الثلاث السنوات التالية للاعتزال أو المنع .
		١٠١ - مكرر
		يجوز لرئيس مجلس التأديب المختص أن يأمر بوقف المحامي المحال للمحاكمة التأديبية احتياطيا عن ممارسة المهنة حتى تنتهي محاكمته إذا كان المنسوب اليه فعلا مضلا بالشرف أو إذا كان قيد بالجدول قد تم بناء على معلومات غير صحيحة :
		ويجوز للمحامي بعد شهر من صدور قرار الوقف التظلم منه الى مجلس التأديب ويتجدد حقه في التظلم كل ثلاثة اشهر .

رقم المادة	النص الحالي	النص المقترح
١٠٢	ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو حتى طلب ذلك مجلس النقابة أو رئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الإدارية العليا أو رئيس محكمة إستئناف أو رئيس محكمة القضاء الإداري أو رئيس محكمة ابتدائية أو رئيس محكمة إدارية.	يرفع مجلس النقابة العامة الدعوى التأديبية كما يجوز للنيابة العامة رفعها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من إحدى الهيئات القضائية أو إحدى الجهات التي يتصل بها عمل المحامي.
١٠٣	تتبع في رفع الدعوى العمومية أو للتأديبية ضد التلقيب الإجراءات المنصوص عليها في المائتين ١٠٥، ١٠٦ من قانون السلطة القضائية	يتبع في التحقيق مع التلقيب وفي رفع الدعوى العمومية أو التأديبية ضده الإجراءات والقيود المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية بالنسبة للقضاة.
١٠٤	إذا لم تكن الوقائع المسندة إلى المحامي من الجسامة بحيث تستدعي المحاكمة الجنائية أو التأديبية، جاز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة للتحقيق الذي إجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن.	إذا باشرت النيابة العامة التحقيق مع محام ولم تكن الوقائع المسندة إليه من الجسامة بحيث تستدعي المحاكمة الجنائية أو التأديبية، جاز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذي إجرته ليتخذ ما يراه.
١٠٥	يشكل مجلس النقابة الفرعية سنويا لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق الشكاوى التي تقدم ضد المحامين أو تحال إلى المجلس من النقابة فإذا رأت اللجنة فيها ما يستوجب المؤاخذه، وقعت عقوبة الإنذار أو أحوالت الأمر إلى مجلس النقابة العامة إذا رأت توقيع عقوبة أشد ولا حفظت الشكاوى على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر ولكل من الشاكى والمضكور في حقه أن يتظلم من هذا القرار خلال ١٥ يوم إلى النقابة العامة.	يشكل مجلس النقابة الفرعية سنويا لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق الشكاوى التي تقدم ضد المحامين المعقدين في دائرتها فإذا لم تحفظ الشكاوى عرضت الأمر على مجلس النقابة الفرعية، وله إذا رأى ما يستوجب المؤاخذه إما أن يوقع العقوبة المناسبة أو أن يحيل الأوراق إلى مجلس النقابة العامة إذا رأى توقيع عقوبة أشد، على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ولكل من الشاكى والمضكور في حقه أن يتظلم إلى النقابة العامة من

رقم المادة	النص الحالي	النص المقترح
		قرار المفظ أو الجزاء - حسب الأحوال - خلال خمسة عشر يوما من إخطاره به.
		ويجوز للنقابة العامة أن تتصدى لتحقيق أى شكوى ابتداء أو استيفاء تحقيقها إذا ما رأت وجها لذلك.
١٠٥ مكرر		يشكل مجلس النقابة العامة كل عام لجنة يرأسها القدم الوكيلين وعضوية اثنين من القدم أعضائه، تختص بالتحقيق فيما ينسب إلى أعضاء النقابة العامة ورؤساء النقابات الفرعية وأعضائها على أن تعرض للتحقيق مشفوعا بمذكرة بالرأى على مجلس النقابة ليتخذ ما يراه.
		وتكون الاحالة الى هذه اللجنة بقرار من هيئة المكتب.
١٠٥ مكرر		يكون الاختصاص بتوقيع الجزاءات المقررة بالمادة ٩٨ على النحو التالى:
		١ - للنقابة الفرعية لها توقيع الجزاءين المقررين بالبنود ١ و ٢ ولها أيضا - بالنسبة للمحامين تحت التمرين والمفيعدين بجدول الابتدائى حق توقيع الجزاء المقرر بالبنود ٢.
		٢ - النقابة العامة لها توقيع الجزاءات المقررة بالبنود من ١ إلى ٤.
		٣ - مجلس التأديب له توقيع أى من الجزاءات السبع المنصوص عليها
١٠٦	على كل محكمة جنائية تصدر حكما متضمنا معاقبة محام، أن	على كل محكمة جنائية تصدر حكما متضمنا معاقبة محام، أن
		١٥٩

رقم المادة	النص الحالي	النص المقترح
	ترسل إلى نقابة المحامين نسخة من الحكم - وعليها أيضا إخطار النقابة إذا ما قضى بإلغاء الحكم السابق .	ترسل إلى نقابة المحامين نسخة من الحكم - وعليها أيضا إخطار النقابة إذا ما قضى بإلغاء الحكم السابق .
	وكنزله على كل محكمة أن تفضل النقابة العامة بما يثبت لها لدى نظر أية دعوى ، من إخلال المحامي بواجبات مهنته أو خروجه على تقاليدها أو آدابها .	وكنزله على كل محكمة أن تفضل النقابة العامة بما يثبت لها لدى نظر أية دعوى ، من إخلال المحامي بواجبات مهنته أو خروجه على تقاليدها أو آدابها .
١٠٧	يكون تآديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف القاهرة أو من ينوب عنه ومن اثنين من مستشاري المحكمة المذكورة تعينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامي المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة .	يكون تآديب المحامين - عدا المحامي تحت التمرين - من اختصاص مجلس يشكل من أحد وكلي النقابة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة ومن اثنين من المحامين المقيدين أمام محكمة النقض - يختارهم المجلس سنويا . ويكون تآديب المحامين تحت التمرين من اختصاص مجلس يشكل من وكيل النقابة الفرعية المختصة واثنين من أعضائها يختارهما المجلس سنويا .
١٠٨	يعلن المحامي بالمحضر أمام مجلس التأديب بكتاب موسى عليه بعلم وصول على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة . ويجب أن يبلغ المحامي رئيس المجلس اسم عضو النقابة الذي يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فإن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضواً آخر .	يعلن المحامي بالمحضر أمام مجلس التأديب بكتاب موسى عليه بعلم وصول على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة . ويجب أن يتضمن الإعلان بياناً موجزاً عن التهمة المسندة إليه ويصح الإعلان متى وجه إلى المحامي في عنوانه المبين بالتحقيق ، أو الثابت بملفه لدى النقابة .
١٠٩	يجوز للمحامي أن يوكل محامياً للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة	يجوز للمحامي المحال للمحاكمة التأديبية أن يوكل محامياً للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين
١٦٠		

رقم المادة	النص الحالي	النص المقترح
	تتخذ أو المحكمة الإدارية لطفا أو محكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري. ومجلس التنايب أن يامر بعضه شخصيا. أمامه.	للمرافعة أمام محكم الاستئناف على الأقل. ومجلس التنايب أن يامر في جميع الأحوال بحضوره شخصيا أمامه.
١١٠	يجوز لمجلس التنايب وللنيابة والمحامي أن يطلبوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالمعقوبات المقررة في قانون الاجراءات الجنائية في مواد الجنح ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التنايب بمعقوبات شهادة الزور في مواد الجنح.	كما في
١١١	تكون جلسات التنايب دائمة سرية ويصدر القرار بعد سماع القوال الاثهام وطلباته ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه.	تتخذ جلسات التنايب دائما في غير علانية ويصدر القرار مسببا وينطق به في جلسة علنية.
١١٢	يجب أن يكون قرار مجلس التنايب مسببا وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية.	تحذف
١١٣	تعلن لقرارات التنايبية في جميع الأحوال على يد محضر إلى نوى الشأن والنيابة ويقوم مقام هذا الإعلان تسليم صورة القرار إلى المحامي صاحب الشأن بإيصال.	تعلن القرارات التنايبية على يد محضر إلى نوى الشأن ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار بإيصال.
١١٤	يجوز للمحامي أن يمارس في القرارات التي تصدر في غيبته خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه أو استلامه صورة منها.	تحذف

رقم المادة	النص الحالي	النص المقترح
١١٥	تكون المعارضة بتقرير من المحامي المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة أما الطعن في القرار فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض.	تختلف
١١٦	للنيابة العامة والمحامي والمحكوم عليه حق الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التآديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ وذلك خلال خمسة عشر يوما بالنسبة إلى النيابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة إلى المحامي من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسليبه صورته.	للنيابة العامة والمحامي والمحكوم عليه حق الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التآديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار أما بالنسبة إلى المحامي إذا لم يكن حاضرا وقت النطق به فيحسب التعمد من تاريخ إعلانه به أو تسليمه صورته.
	وفصل في هذا الطعن مجلس يؤلف من أربعة من مستشاري محكمة النقض تعيينهم جميعتها العمومية كل سنة ومن التقيب أو وكيل للنقابة وعشرون من مجلس النقابة والمحامي الذي رفعت عليه الدعوى التآديبية أن يختار أحد هذين العضوين.	ويشكل مجلس التآديب الاستئنافي من التقيب والثنين من أعضاء مجلس النقابة العامة والثنين من المحامين المقربين أمام محكمة النقض يختارهم المجلس سنويا. وبالنسبة للمحامين تحت التمرين فيكون الاستئناف أمام المجلس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٠٧.
	ولا يجوز أن يشترك في المجلس أحد أعضاء مجلس التآديب الذي أصدر القرار المطعون عليه والقرار الذي يصدر يكون نهائيا.	ولا يجوز أن يشترك في المجلس أحد أعضاء مجلس التآديب الذي أصدر القرار المطعون عليه، والقرار الذي يصدر يكون نهائيا.
١١٧	إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أمانة جديدة تثبت براءته جاز له جدد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في القرار الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام	إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أمانة جديدة تثبت براءته جاز له أن يطعن في القرار الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تآديب المحامين

رقم المادة	النص الحالي	النص المقترح
	مجلس تأنيب المحامين بمحكمة التنقض، فإذا رفض للمجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة.	بمحكمة التناقض، فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده - مرة واحدة - يتاء على أدلو غير الأدلة السابق تقديمها وذلك بعد مضي خمس سنوات على الأقل.
	ويرفع الالتماس بعريضة تقدم إلى المجلس ويكون القرار الذي يصدر برفضه نهائيا.	ويرفع الالتماس بعريضة تقدم إلى المجلس ويكون القرار الذي يصدر برفضه نهائيا.
١١٨	لمن صدر شدة قرار تأنيبي يصح اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون قيد اسمه في الجدول فإذا رأت اللجنة أن الحدة التي مضت من وقت صدور القرار بمنح اسمه كافية لاصلاح شأنه وإزالة اثر ما وقع منه أمرت بقيد اسمه بالجدول وحسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار.	لمن صدر شدة قرار تأنيبي يصح اسمه من جدول المحامين أن يتقدم بعد مضي خمس سنوات كاملة إلى النقابة الفرعية المختصة بطلب لقيد اسمه في الجدول، وعليها بعد أن تجري التحقيق اللازم أن ترسل الطلب إلى لجنة قبول المحامين بالنقابة العامية للفصل فيه، ولا يكون قرارها نهائيا إلا بعد اعتضاده من مجلس النقابة العامة.
	وللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأي مجلس النقابة فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات. ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة.	وإذا صدر القرار برفض الطلب جاز للطالب تجديده - مرة واحدة - بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل.
	والقرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائيا.	
١١٩	تسجل في سجل خاص بالنقابة القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد المحامي ويشار إليها في الملف الخاص به. وتخطر بها لتقابات	تسجل في سجل خاص بالنقابة القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد المحامي ويشار إليها في الملف الخاص به. وتخطر بها لتقابات

رقم المادة	النص الحالي	النص المقترح
	الفرعية وإتلام كتاب المحاكم والنيابات وتنشر القرارات النهائية بمجلة المحاماة دون ذكر أسماء من تداولهم القرارات.	الفرعية وإدارة المحاكم بوزارة العدل ومكتب النائب العام وأى جهة أخرى يرى المجلس إخطارها، وتنشر بمجلة المحاماة دون ذكر أسماء من تداولتهم القرارات.
	وإذا كان القرار صادرا بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاولة المهنة فينشر منطوقه دون الأسباب فى الوقائع المصرية.	وتنشر القرارات الصادرة بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاولة المهنة - دون الأسباب - فى الوقائع المصرية.
	ويتولى مجلس النقابة الفرعية تنفيذ القرارات التأديبية على أن تعاونه النيابة العامة متى طلب منها ذلك.	ويتولى مجلس النقابة الفرعية المختص تنفيذ القرارات التأديبية على أن تعاونه النيابة العامة متى طلب منها ذلك.
	مستحثة	على الوزارات والهيئات العامة وشركات القطاع العام إبلاغ النقابة بما يوقع من جزاءات تأديبية على المحامين العاملين بها وذلك خلال خمسة عشر يوما من صدور الجزاء نهائيا.
	مستحثة	وعلى النقابة العامة بدورها أن تبلغ تلك الجهات بما يصدر ضد المحامين العاملين بها من جزاءات تأديبية وذلك خلال ذات الأجل المشار إليه فى الفقرة السابقة.
	مستحثة	ولاتحول محاكمة المحامى تأديبيا أمام هيأت التأديب المفوضة بالجهة التى يعمل بها دون محاكمته تأديبيا طبقا لاحكام هذا القانون.
	مستحثة	تتقدم الدعوى التأديبية بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ علم مجلس النقابة العامة أو مجلس النقابة الفرعية للمختص بالواقعة الموجبة للمساءلة التأديبية، وتقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة يتخذ قبل المحامى.
		على أنه إذا كانت الواقعة تكون- فى الوقت نفسه - جريمة جنائية فلا تنالضى الدعوى التأديبية الا بانقضاء الدعوى الجنائية.

مواد التأديب

في قوانين

المحاماة السابقة

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة

- المحنولية التأديبية -

مادة ١٤٢ - كل محام يخالف أحكام القانون أو النظام الداخلي للنقابة أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحل من قدر المهنة يجازى بإحدى العقوبات التأديبية التالية :

١ - الإنذار . ٢ - اللوم .

٣ - المنع من مزاولة المهنة . ٤ - محو الاسم نهائيا من الجدول .
ويجب ألا تتجاوز عقوبة المنع من مزاولة المهنة ثلاث سنوات . ولا يترتب على محو الاسم نهائيا من الجدول المساس بالمعاش المستحق .

مادة ١٤٣ - يجوز لمجلس النقابة لفت نظر المحامي أو توقيع عقوبة الإنذار عليه .

مادة ١٤٤ - يترتب على منع المحامي من مزاولة المهنة نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين .

ولا يجوز للمحامي الممنوع من مزاولة المهنة فتح مكتبه طوال مدة المنع ويحرم من جميع الحقوق الممنوحة للمحامي ، ومع ذلك يبقى خاضعا لأحكام هذا القانون . ولا تدخل فترة المنع في حساب مدة التعرير ومدة التقاعد والمدة اللازمة للقيد بجدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة .
وإذا زال المحامي مهنته في فترة المنع يعاقب تأديبيا بمحو اسمه نهائيا من الجدول .

مادة ١٤٥ - لا يحول اعتزال المحامي أو منعه من مزاولة المحاماة دون محاكمته تأديبيا من أعمال ارتكبها خلال مزاولته مهنته وذلك لمدة الثلاث السنوات التالية للاعتزال أو المنع .

مادة ١٤٦ - ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك مجلس النقابة أو رئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الإدارية العليا أو رئيس محكمة إستئناف أو رئيس محكمة القضاء الإداري أو رئيس محكمة ابتدائية أو رئيس محكمة إدارية .

مادة ١٤٧ - تتبع في رفع الدعوى العمومية أو التأديبية ضد النقيب الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠٥، ١٠٦ من قانون السلطة القضائية
مادة ١٤٨ - إذا لم تكن الوقائع المستندة إلى المحامي من الجسامة بحيث تستدعى المحاكمة الجنائية أو التأديبية، جاز للنقابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن .

مادة ١٤٩ - يشكل مجلس النقابة الفرعية سنويا لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق الشكاوى التي تقدم ضد المحامين أو تحال إلى المجلس من النقابة فإذا رأت اللجنة فيها ما يستوجب المؤاخذة ، أحالتها إلى مجلس النقابة لاتخاذ ما يراه بشأنها وإلا حفظت الشكوى .

مادة ١٥٠ - على كل محكمة جنائية تصدر حكما متضمنا معاقبة محام أن ترسل إلى نقابة المحامين نسخة من الحكم .

مادة ١٥١ - يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف القاهرة أو من ينوب عنه ومن اثنين من مستشاري المحكمة المذكورة تعيينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامي المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة .

مادة ١٥٢ - يعلن المحامي بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موسى عليه يعلم وصول على أن يمله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة .
ويجب أن يبلغ المحامي رئيس المجلس اسم عضو النقابة الذي يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فإن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضوا آخر .
مادة ١٥٣ - يجوز للمحامي أن يوكل محاميا للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو المحكمة الادارية العليا أو محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى .

ولمجلس التأديب أن يأمر بحضوره شخصيا امامه .

مادة ١٥٤ - يجوز لمجلس التأديب والنقابة والمحامي أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنب ، ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بعقوبات شهادة الزور في مواد الجنب .

مادة ١٥٥ - تكون جلسات التأديب دائما سرية ويصدر القرار بعد سماع اقوال الاتهام وطلباته ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ١٥٦ - يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسببا وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية .

مادة ١٥٧ - تعلن القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر إلى نوى الشأن والنيابة العامة ويقوم مقام هذا الاعلان بتسليم صورة القرار إلى المحامي صاحب الشأن بإيصال .

مادة ١٥٨ - يجوز للمحامي أن يعارض في القرارات التي تصدر في غيبته خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه أو استلامه صورة منها .

مادة ١٥٩ - تكون المعارضة بتقرير من المحامي المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة ، أما الطعن في القرار فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض .

مادة ١٦٠ - للنيابة العامة والمحامي المحكوم عليه حق الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ وذلك خلال خمسة عشر يوما بالنسبة إلى النيابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة إلى المحامي من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسلمه صورته .

وفصل في هذا الطعن مجلس يؤلف من أربعة من مستشاري محكمة النقض تعينهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة .

وللمحامي الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين .

ولا يجوز أن يشترك في المجلس أحد أعضاء مجلس التأديب الذي أصدر القرار المطعون عليه .

والقرار الذي يصدر يكون نهائيا .

مادة ١٦١ - إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في القرار الصادر

به -و اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض، فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات ويشترط أن يقدم أئلة غير الأئلة السابق تقديمها .

ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

ويرفع الالتماس بعريضة تقدم إلى المجلس ويكون القرار الذي يصدر برفضه نهائيا .

مادة ١٦٢ - لمن صدر ضده قرار تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون قيد اسمه في الجدول فإذا رأت اللجنة أن المدة التي مضت من وقت صدور القرار بمحو اسمه كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه أمرت بقيد اسمه بالجدول وحسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار .

واللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأى مجلس النقابة فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات .

ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

والقرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائيا .

مادة ١٦٣ - تسجل في سجل خاص بالنقابة القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد المحامي ويشار إليها في الملف الخاص به، وتخطر بها النقابات الفرعية وأقلام كتاب المحاكم والنيابات وتنشر القرارات النهائية بمجلة المحاماة دون ذكر أسماء من تناولتهم القرارات .

وإذا كان القرار صادرا بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاوله المهنة فينشر منطوقه دون الأسباب في الوقائع المصرية .

ويتولى مجلس النقابة الفرعية تنفيذ القرارات التأديبية على أن تعاونه النيابة العامة متى طلب منها ذلك .

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمهام أمام المحاكم

الباب السادس

في تأديب المحامي

مادة ٥٣ - من أخل من المحامين بواجباته أو بشرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال مهنته أو في غيرها يجازى بإحدى العقوبات التأديبية المبينة بعد :

أولا : الإنذار .

ثانيا : التوبيخ .

ثالثا : الوقف لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات .

رابعا : محو الاسم من الجدول .

مادة ٥٤ - ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك رئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الإدارية العليا أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة القضاء الإداري أو رئيس محكمة ابتدائية أو رئيس محكمة إدارية أو مجلس النقابة .

مادة ٥٥ - يجب على النيابة أن تخطر مجلس النقابة قبل الشروع في تحقيق أي شكوى ضد محام وللنقيب إذا كان المحامي متهما بجناية أو جنة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينوبه من المحامين التحقيق وذلك مع مراعاة باقي أحكام قانون الإجراءات الجنائية فيما عدا ذلك .

مادة ٥٦ - إذا لم تكن الوقائع المسندة إلى المحامي من الجسامة بحيث تستدعي المحاكمة الجنائية أو التأديبية جاز للنابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن .

مادة ٥٧ - لمجلس النقابة دائما لفت نظر المحامي أو إنذاره أو توبيخه .

مادة ٥٨ - يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف مصر أو وكيلها ومن اثنين من مستشاري المحكمة المذكورة تعينهما جمعيتهما العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامي المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة

مادة ٥٩ - يعلن المحامي بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة .

ويجب أن يبلغ المحامي رئيس الجلسة اسم عضو النقابة الذي يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فإن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضواً آخر .

مادة ٦٠ - يجوز للمحامي أن يوكل محامياً للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو إحدى محاكم الاستئناف .
وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضوره شخصياً أمامها .

مادة ٦١ - يجوز لمجلس التأديب وللنيابة والمحامي أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنح ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة في مواد الجنح .

مادة ٦٢ - تكون جلسات التأديب دائماً سرية ويصدر الحكم بعد سماع أقوال الاتهام وطلباته ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ٦٣ - يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسبباً وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية . ويكون للقرارات الصادرة بمحو الإسم أو الوقف أثرهما لدى جميع المحاكم وتبلغ القرارات التأديبية إلى مجلس النقابة وجميع المحاكم ويتخذ كل منها سجلاً تقيده فيه هذه الأحكام وإذا كان القرار صادراً بمحو الإسم من الجدول أو الوقف فينشر منطوقه دون الأسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ٦٤ - تعلن القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر ويقوم مقام هذا الإعلان تسليم صورة القرار إلى المحامي صاحب الشأن بإيصال .

مادة ٦٥ - يجوز للمحامي أن يعاوض في الأحكام التي تصدر في غيبته خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه أو استلامه صورة منها .

مادة ٦٦ - تكون المعارضة بتقرير من المحامي المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب الهيئة التي أصدرت الحكم أما الاستئناف فيكون بتقرير بتم كتاب محكمة النقض .

مادة ٦٧ - للنيابة العامة وللمحامي المحكوم عليه استئناف القرارات الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٥٨ الى محكمة النقض وذلك خلال خمسة عشر يوما تبدأ بالنسبة الى النيابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة الى المحامي من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسلمه صورته .
وفصل في هذا الاستئناف مجلس يؤلف من أربعة من مستشاري محكمة النقض تعينهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة من المقررين أمام محكمة النقض وللمحامي الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين ولا يجوز أن يشترك في هذا المجلس أحد أعضاء مجلس التأديب الذي أصدر القرار المستأنف .

مادة ٦٨ - إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في القرار الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض، فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها ، ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .
ويرفع التماس بعريضة تقدم الى المجلس والقرار الذي يصدر برفضه يكون نهائيا .

مادة ٦٩ - لمن صدر ضده قرار تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون قيد اسمه في الجدول ، فإذا رأت اللجنة أن المدة التي مضت من وقت صدور القرار بمحو اسمه من الجدول كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه أمرت بقيدته بالجدول المذكور وحسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار ولهذه اللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأي مجلس النقابة فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .
والقرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائيا .

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤

الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية

مادة ٥٢ - من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره فى أعمال مهنته أو فى غيرها يجازى بإحدى العقوبات التأديبية المبينة بعد :

(أولا) الإنذار .

(ثانيا) التوبيخ .

(ثالثا) الوقف لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(رابعا) محو الاسم من الجدول .

مادة ٥٣ - ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك رئيس محكمة النقض والإبرام أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة .

مادة ٥٤ - يجب على النيابة أن تخطر مجلس النقابة قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام وللنقيب إذا كان المحامى متهما بجناية أو جنحة خاصة بعمل المحامى أن يحضر هو أو من يندبه من المحامين التحقيق ولو كان سريا مع مراعاة باقى أحكام قانون تحقيق الجنايات فيما عدا ذلك .

مادة ٥٥ - إذا لم تكن الوقائع المسندة الى المحامى من الجسامة بحيث تستدعى المحاكمة التأديبية يجوز للنياية أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذى أجرته ليتخذ ما يراه فى هذا الشأن .

مادة ٥٦ - يسوغ دائما لمجلس النقابة لفت نظر المحامين أو إنذارهم .

مادة ٥٧ - يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف مصر أو وكيلها ومن مستشارين من المحكمة المذكورة تعيينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامى المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة .

مادة ٥٨ - للنزابة العمومية والمحامى المحكوم عليه استئناف الأحكام الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه فى المادة السابقة الى محكمة النقض والابرار وميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما يبدأ بالنسبة للنزابة من تاريخ صدور الحكم وبالنسبة للمحامى من تاريخ إعلانه أو تسلمه صورة الحكم .

وفصل فى هذا الاستئناف مجلس يؤلف من أربعة من مستشارى محكمة النقض تعينهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة من المقررين أمام محكمة النقض ، والمحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين ولا يجوز أن يكون فى هذا المجلس أحد ممن اشتركوا فى إصدار الحكم المستأنف .

مادة ٥٩ - يعلن المحامى بالحضور أمام مجلس التأديب بإخطار موسى عليه وبإيصال مرتجع يرسل إليه بطريق البريد على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة .

ويجب أن يبلغ المحامى رئيس الجلسة اسم عضو مجلس النقابة الذى يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فلن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضوا آخر .

مادة ٦٠ - تعلن الأحكام التأديبية فى جميع الأحوال على يد محضر ويقوم مقام هذا الإعلان تسليم صورة الحكم إلى المحكوم عليه بإيصال كتابى .

مادة ٦١ - يجوز للمحامى أن يعارض فى الأحكام التى تصدر فى غيبته فى بحر عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالحكم أو استلام صورته .

مادة ٦٢ - تحصل المعارضة بتقرير من المحامى المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب الهيئة التى أصدرت الحكم أما الاستئناف فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض والابرار .

مادة ٦٣ - يجوز للمحامى أن يوكل محاميا للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض والابرار أو إحدى محاكم الاستئناف على أنه يجوز للهيئة التأديبية دائما أن تأمر بحضوره شخصيا أمامها .

مادة ٦٤ - يجوز لمجلس التأديب وللنيابة والمحامي أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهاداتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون تحقيق الجنايات في مواد الجنع ، ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة لها في قانون العقوبات لشهادة الزور في مواد الجنع.

مادة ٦٥ - تكون جلسات التأديب دائما سرية ويصدر الحكم بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام وبفاح المحامي أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ٦٦ - يجب أن يكون الحكم مسببا وأن تقرأ أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية .

ويكون للأحكام الصادرة بمحو الاسم أو الوقف أثرها لدى جميع المحاكم وتبلغ الأحكام التأديبية الى مجلس النقابة وجميع المحاكم ، ويتخذ كل منها سجلا تنقيد فيه هذه الأحكام . وإذا كان الحكم صادرا بمحو الاسم من الجدول أو الوقف فينشر منطوقه دون الأسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ٦٧ - إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تؤيد براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في الحكم الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض والإبرام | فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين وبشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها . ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

مادة ٦٨ - لمن صدر حكم تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها بالمادة الرابعة من هذا القانون قيد اسمه في الجدول فإذا رأت أن المدة التي مضت من وقت صدور الحكم بمحو اسمه من الجدول كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه أمرت بدرجه بالجدول المذكور واحتسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار .

ولهذه اللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأى مجلس النقابة فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ، ولا يجوز له تجديد الطلب أكثر من مرة .

المواد المتصلة بالتأديب في

النظام الداخلي

(*) نقابة المحامين المصدق عليه من الجمعية العمومية
الباب الرابع

واجبات المحامين

مادة ٧٢ - يجب على المحامي أن يمتنع على كل ما يحمل طابع الإعلان عن نفسه ولو بصفة غير مباشرة ولا يجوز له أن يذكر في مطبوعاته شيئاً غير اسمه وعنوانه والمحاكم المقبول للمرافعة أمامها .

مادة ٧٣ - يجب على المحامي أن يراعى الاحترام الواجب للنقابة وأن يلبى كل طلب يوجه إليه منها وإلا عرض نفسه للمسئولية التأديبية .

مادة ٧٤ - يجب على المحامي ألا يعيد عن الاحترام الواجب للقضاة ولزملائه المحامين .

مادة ٧٥ - على المحامي الذي يرى أن الهيئة التي يباشر عمله أمامها مست كرامته أو كرامة المحاماة أن يبادر قبل الالتجاء إلى أية سلطة أخرى برفع الأمر إلى النقيب أو رئيس النقابة الفرعية التي يعمل في دائرتها أو من يقوم مقامهما .

وكذلك عند حدوث خلاف بين المحامي وأحد زملائه .

مادة ٧٦ - على المحامي قبل قبول أية دعوى أن يستعلم عما إذا كان من يريد توكيله سبق أن وكل محامياً آخر فيها . فإذا كان الأمر كذلك نصح

(*) كانت المادة ٨٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن يفترض مجلس النقابة بوضع اللائحة الداخلية للنقابة واقتراح ما يراه من التعديلات فيها .

كما نصت المادة ٨١ على أنه يجب التصديق من الجمعية العمومية لمحكمة التقصص والابرار على اللائحة الداخلية للنقابة وعلى كل ما يطرأ عليها من التعديلات .

ثم نصت المادة ١١٠ على أن يستمر العمل باللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق عليها من ناظر الحفانية في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى أن تعمل طبقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بالتعديل بمجرد نشره بالجريدة الرسمية - وغلا بهذه التصوص أصدر =

له بالبقاء على تركيله الأول فإذا لم يقبل وجب عليه إخبار زميله كتابة ولا يقبل التوكيل إلا بعد التحقق من قيام الموكل بتعهداته قبل وكيله الأول وذلك فيما عدا احوال الاستعجال أو في حالة وجود نزاع على قيمة الأتعاب المستحقة للوكيل الأول .

مادة ٧٧ - على المحامي أن يسهل لزملائه الاطلاع على المستندات وأن يخطرهم بالدفع الفرعية قبل الجلسة المحددة بوقت كاف .

وإذا أودع المحامي بقلم الكتاب مذكرات أو مستندات لم يطلع عليها زميله وجب عليه أن يخطر به بإبداءها وأن يرسل له صورة من المذكرات وحافطة المستندات .

مادة ٧٨ - على المحامي الذي أرسلت اليه حافطة مستندات من مكتب زميله أن يؤشر عليها بالاطلاع ويردها خلال ٢٤ ساعة . وإذا احتاج الاطلاع إلى وقت أطول وجب عليه استئذان زميله .

ويجب على المحامي ألا يؤشر أية إشارة على المستندات التي ترسل له من زملائه للاطلاع عليها ، وله أن يؤشر على الحافطة بما يفيد حفظ حقه في الرد - وإذا أرسلت إليه صورة كاملة من المستندات التي بالحافطة وجب عليه التأشير عليها بالاطلاع وردها في الحال .

= وزير العدل قرارا باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ونشرت بالوقائع العدد ٦٣ في ١٩٤٦/٦/٢٤ وذلك بعد أن أعد مشروعه مجلس النقابة وأقرته الجمعية العمومية للمحامين ثم صدقت عليه الجمعية العمومية لمجكمة النقض والإبرام .

وعتبارا أصدر المشرع قانون المحاماة اللاحق رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ نص في المادة ١١١ على أن (يستمر العمل باللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق من وزير العدل في ١٥ من شهر يونيه سنة ١٩٤٦ إلى أن تعمل طبقا لأحكام هذا القانون) .

ولدى إصدار قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والذي حل محل القانون السابق - نصت المادة ٣٣ من قرار الإصدار على أن (يستمر العمل باللائحة الداخلية الحالية للنقابة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق حتى يتم إعداد النظام الداخلي للنقابة وفقا لإحكامه) .

وقد استمر الوضع هكذا حتى صدقت الجمعية العمومية للمحامين على النظام الداخلي للنقابة بجلستها المنعقدة في ١٠/٦/١٩٧٢ ، وكان مجلس النقابة قد وافق عليه بجلسته المنعقدة في اليوم السابق - ومنذ ذلك التاريخ حل هذا النظام الداخلي محل اللائحة الداخلية التي كان قد أصدرها وزير العدل بقراره المشار اليه .

مادة ٧٩ - ليس للمحامى الذى أرسلت اليه مذكرات من مكتب زميله أن يدون عليه رده إذا كان لديه متسع من الوقت لكتابة منكرة وتقديمها وإذا كانت المواعيد قد انقضت فله أن يدون ردا مختصرا بآخر المنكرة المرسلة إليه فى نفس الوقت الذى أرسلت له فيه وفى جميع الأحوال ليس له أن يمتنع عن استلام صورة المنكرة التى أرسلها إليه زميله .

مادة ٨٠ - يجب على المحامى الذى يريد تأجيل قضية أن يخبر بذلك زميله ورئيس الجلسة كتابة قبل الجلسة بوقت كاف ويجب عليه أن يرفق بالطلب المرسى لرئيس الجلسة الرد الذى وصله من زميله .

مادة ٨١ - فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من القانون (تقابلها المادة ٦٨ من القانون العالى) التى تقتضى استئذان مجلس النقابة فى قبول الوكالة يجب على المحامى أن يبين فى ذلك الإذن أسماء الخصوم وموضوع الدعوى وسائر التفاصيل التى تسمح بتكوين فكرة عن أوجه الخلاف .

مادة ٨٢ - فى حالة استئذان المجلس فى رفع جنحة مباشرة أو الادعاء مدنيا ضد زميل فى قضية جنائية مرفوعة من النيابة يجب على طالب الإذن أن يرفق بطلبه صورة من التحقيقات التى أجريت فى الدعوى .

مادة ٨٣ - يجب على المحامى الصادر له الإذن أن يودعه ملف الدعوى فى أول جلسة يحضرها كما يجب عليه أن يلزم حدود الدعوى فيقتصر الكلام على ما فيه صالح موكله دون أى مساس بكرامة زميله .

مادة ٨٤ - يجب على المحامى اتباع قرارات مجلس النقابة واحترامها وتلبية طلباتها ومن يخالف ذلك تتعين مسألمته تأديبيا .

مادة ٨٥ - يجب على المحامى الذى قدمت ضده شكوى أن يجيب عليها فى الميعاد الذى يحدده مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية وإلا تعرض للمسألة التأديبية .

مادة ٨٦ - كل مخالفة تقع من محام غير المخالفات التى تستدعى خطورتها محاكمته أمام مجلس التأديب، يجوز لمجلس النقابة بعد طلبه الحضور وسماع دفاعه أو الاطلاع عليه أن يلفت نظره . أو يوقع عليه عقوبة

الإنذار - فإذا لم يدعن للإنذار أو كان في حالة عود يحال إلى مجلس التأديب لمحاكمته طبقاً لأحكام الباب الخامس من قانون المحاماة . (يقابله الفصل الخامس من الباب الثاني من القانون الحالي).

مادة ٨٧ - يكون لفت النظر أو الإنذار شفهيًا بالجلسة إذا كان المحامي حاضراً وإلا أبلغ إليه كتابة وتحفظ بملف المحامي بالنقابة صورة من قرار الإنذار ويسجل بسجل القرارات التأديبية بالنقابة .

مادة ٨٨ - على كل عضو أن يؤدي للنقابة ما عليه من التزامات. ولا يتمتع العضو بأية خدمة نقابية أو ميزة عضوية إلا إذا كان مسدداً اشتراكاته وفقاً لأحكام القانون .

مادة ٨٩ - يجب على عضو النقابة إبلاغ مجلس النقابة العامة أو الفرعية المقيّد اسمه بجدولها بكل ما يقع تحت نظره من مخالفات لأحكام قانون النقابة ونظامها الداخلي .



مسودة النداب في
الافتراح بمشروع قانون
بفان المحاماة

المقدم من الدكتور جمال العطيفى إلى مجلس الشعب^(١)
الفصل الخامس

فى المساءلة النظامية

مادة (٩٦)

يعد سلوكا معيبا مستوجبا للمساءلة النظامية إتيان المحامى أحد الأفعال الآتية:
(١) الإخلال بالواجبات المنصوص عليها فى الفصلين الثانى والرابع من هذا الباب .
(ب) الإخلال بآداب المهنة المتعلقة بصلات المحامى بموكله المنصوص عليها فى الفصل الثالث من هذا الباب .
(ج) ارتكاب جريمة مخلة بالشرف أو الاعتبار وصدور حكم نهائى عليه فيها بالإدانة .
(د) تقديم بيانات غير صحيحة عند طلب القيد أو التدرج فى القبول فى جدول المحامين .
(هـ) مخالفة الأحكام المتعلقة بممارسة المهنة .

مادة (٩٧)

مع مراعاة ما نص عليه فى المادة التالية، يحال المحامى الذى ينسب إليه مخالفة مسلكية مما هو مبين بالمادة السابقة الى لجنة النظام بالنقابة الفرعية المختصة التى تتولى التحقيق معه .
وتكون الإحالة إلى هذه اللجنة بقرار من رئيس النقابة الفرعية .

(١) كان المرحوم الدكتور جمال العطيفى المحامى وعضو مجلس الشعب قد تقدم الى مجلس الشعب باقتراح بمشروع قانون المحاماة فى أوائل عام ١٩٨٢ ونشره بمجلة المحاماة السنة ٦٢ العددين الثالث والرابع من ١٧٧ وما بعدها، وقد خصص الفصل الخامس من ذلك المشروع للمساءلة النظامية .

مادة (٩٨)

تتولى لجنة النظام بالنقابة العامة التحقيق فيما ينسب إلى أعضاء مجلس النقابة العامة ورؤساء النقابات الفرعية وأعضائها والمحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف الذين مضى على قيدهم بجدول الاستئناف أكثر من عشر سنوات .

وتكون الإحالة إلى لجنة النظام بالنقابة العامة بقرار من نقيب المحامين .

مادة (٩٩)

تتولى لجنة النظام المنصوص عليها في المادتين السابقتين التحقيق مع المحامي فيما نسب إليه ، ويجوز لها أن تنتدب أحد أعضائها للقيام بهذا التحقيق أو بأى إجراء فيه ، ويكون تطبيقها مكتوباً ويوقع عليه من رئيس اللجنة أو العضو الذى قام بإجراء التحقيق وتسمع فيه أقوال المحامى فى جميع الأحوال .

وإذا رفض المحامى إيداء أقواله أو لم يحضر رغم إخطاره جاز السير فى إجراء التحقيق .

مادة (١٠٠)

يحالى المحامى إلى المسائلة النظامية بقرار من مجلس النقابة الفرعية المختصة؛ بناء على التحقيق الذى أجرته لجنة النظام. ولا يجوز أن يشترك فى إصدار القرار أحد من أعضاء هذه اللجنة .

كما يجوز أن تكون الإحالة بقرار من النائب العام أو المحامى العام لدى محكمة الاستئناف التى يوجد بها مقر المحامى .

مادة (١٠١)

إذا تبينت المحكمة بمناسبة دعوى منظورة أمامها ، أن المحامى قد سلك سلوكاً يستوجب مساءلته نظامياً ، كان لها أن تطلب من مجلس النقابة الفرعية المختص أو من النائب العام أو للمحامى العام لدى محكمة الاستئناف التى يوجد بها مقر المحامى ، مساءلته نظامياً .

مادة (١٠٢)

تكون المساءلة النظامية للمحامين بجميع درجاتهم فيما عدا المحامين تحت التمرين من اختصاص مجلس يشكل برئاسة رئيس محكمة الاستئناف التي يقع في دائرتها مقر المحامي أو أحد نوابه، ومن عضوية اثنين من مستشاري هذه المحكمة واثنين من المحامين يختار أحدهما مجلس النقابة الفرعية المختص ويختار ثانيهما المحامي المقدم ضده طلب المساءلة النظامية .

مادة (١٠٣)

يحدد رئيس المجلس المشار إليه في المادة السابقة ميعاد الجلسة التي ينظر فيها طلب المساءلة ويخطر بها المحامي قبل الموعد بأسبوع على الأقل . وعلى مجلس النقابة والمحامي إخطار رئيس المجلس باسم ممثله قبل موعد الجلسة بثلاثة أيام، فإذا لم يتم أحدهما بالإخطار أو لم يحضر ممثله في الموعد المحدد، كان لرئيس المجلس السير في الإجراءات ويعد انعقاد المجلس صحيحا في هذه الحالة .

مادة (١٠٤)

ينظر طلب المساءلة النظامية في جلسة غير علنية ويحضر المحامي بشخصه أمام المجلس المشار إليه وله أن يقدم دفاعه كتابية أو أن يستعين بأحد المحامين من الدرجة المقبول أمامها على الأقل، وإذا لم يحضر جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة إخطاره. ويصدر قرار المجلس في جلسة علنية على أن يكون مسببا .

مادة (١٠٥)

تكون مساءلة المحامين تحت التمرين نظاميا أمام مجلس النقابة الفرعية المختصة .

مادة (١٠٦)

يوقع المجلس المختص بالمساءلة النظامية على المحامي الذي يثبت عليه القيام بأحد الأفعال المنصوص عليها في المادة ٩٦. أحد الجزاءات التالية:

(١) اللوم .

(ب) المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز عاما .

(ج) محو اسم المحامي من جدول المحامين .

مادة (١٠٧)

للمحامي الذي يصدر ضده جزاء من المبين بالمادة السابقة، الطعن فيه بتقرير يقدمه أمام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ إخطاره به .

مادة (١٠٨)

يترتب على صدور قرار بمحو اسم المحامي من الجدول وقف المحامي تلقائيا عن ممارسة المهنة بمجرد صدور هذا القرار. وينفذ المحو إذا أصبح القرار نهائيا .

ولا يترتب على محو الاسم من الجدول المساس بالمعاش المستحق.

مادة (١٠٩)

تستنزل مدة المنع عن مزاولة المهنة من المدة المستوجبة للمعاش طبقا لأحكام هذا القانون. كما لا يستحق عنها اشتراك .
ولا يجوز للمحامي خلال هذه المدة مزاولة المهنة .

مادة (١١٠)

يجوز للنائب العام أو لنقيب المحامين أن يطلب من المجلس المختص بالمسائلة النظامية وقف المحامي احتياطيا عن ممارسة المهنة حتى تتم مسألته إذا كان المنسوب اليه ارتكاب جريمة مخلة بالشرف أو الاعتبار أو إذا كان قيد بجدول المحامين قد تم بناءً على معلومات غير صحيحة ..

ويجوز للمحامي أن يتظلم من قرار وقفه احتياطيا إلى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض. ويتجدد حقه في التظلم كل ثلاثين يوما. وينقضى الإيقاف بصور قرار في طلب المسائلة .

مادة (١١١)

يعتبر المحامى الذى صدر قرار بمنعه من مزاولة المهنة أو بوقفه عن مزاولتها مرتكباً لمخالفة نظامية تستوجب محو إسمه من الجدول ، إذا ثبت أنه قام بعمل من أعمال المحاماة خلال مدة المنع أو الوقف .

مادة (١١٢)

يترتب على القرار الصادر على المحامى بمنعه من مزاولة المهنة أو بلومه حرمانه من الترشيح لعضوية مجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية أو الاشتراك فى الجمعية العمومية للنقابة أو فى وفودها الرسمية وذلك لمدة دورتين نقابيتين متتاليتين بالنسبة لمن صدر ضده قرار بالمنع من مزاولة المهنة ولمدة دورة نقابية واحدة بالنسبة لمن صدر ضده قرار باللوم .
وتسقط عضوية مجالس النقابة العامة والنقابات الفرعية ولجانها بقوة القانون عمن يصدر ضده قرار بالمنع من مزاولة المهنة أو باللوم .

مادة (١١٣)

تنشر جميع القرارات الصادرة بالمساءلة النظامية بمجلة المحاماة .
وتبلغ القرارات الصادرة بمحو الاسم من الجدول أو بالحرمان من مزاولة المهنة أو بالإيقاف عن مزاولتها إلى جميع المحاكم وإلى النيابة العامة وإلى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق .
كما تنشر هذه القرارات بإحدى الصحف اليومية .

مادة (١١٤)

يجوز لمجلس النقابة الفرعية التنبيه على المحامى الذى يقع مقره فى دائرة النقابة الفرعية ، بما قد يقع منه مخالفا لواجباته أو لمقتضيات مهنته ويثبت التنبيه فى محضر المجلس .
ويجوز أن يصدر هذا التنبيه من نقيب المحامين أو من نقيب النقابة الفرعية المعينة بالنسبة للمحامين تحت التمرين ويخطر به مجلس النقابة المعنى لإثباته فى محاضرته .

وإذا عاد المحامى إلى السلوك الذى نبه من أجله، اتخذ مجلس النقابة المختص إجراءات المساءلة النظامية .

مادة (١١٥)

يكون للمحامى الذى يصدر إليه تنبيه طبقا للمادة السابقة أن يتظلم منه إلى مجلس النقابة العامة . ولهذا المجلس أن يصدر قراره بتأييد التنبيه أو إلغائه.

مادة (١١٦)

تكون مساءلة نقيب المحامين جنائيا ونظاميا وفق الإجراءات المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية بشأن محاكمة القضاة وتأديبهم .

مواد التأديب

في قوانين النقابات المهنية

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٦

بشأن نقابة المهنة الزراعية

الباب السادس

فى الإجراءات التأديبية

مادة ٥٤ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية الأعضاء الذين يرتكبون أمورا مخلة بشرفهم أو ماسة بكرامة المهنة أو يهملون فى تأدية واجباتهم أما الأعضاء من موظفى الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والشركات فلا يحاكمون أمام هذا المجلس إلا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم .

مادة ٥٥ - تكون العقوبات التأديبية :

(أ) لفت النظر .

(ب) الإنذار .

(ج) الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة .

(د) إسقاط العضوية من النقابة . وفى هذه الحالة لا يكون للعضو الحق فى مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة .

مادة ٥٦ - يجب على الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة تبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة العاملين بها .

مادة ٥٧ - تؤلف الهيئات التأديبية للنقابة من درجتين وتؤلف الدرجة الأولى من :

أحد وكيلى النقابة، رئيسا .

أستاذ بإحدى كليات الزراعة بالجامعات المصرية يختاره مجلس النقابة .

عضو يعينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه

وتؤلف الدرجة الثانية من :

مستشار الدولة لوزارة الزراعة أو من ينوب عنه .

عضو يعينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه .

مادة ٥٨ - يقوم بالتحقيق لجنة تؤلف من :

(١) عضوين ينتخبهما كل سنة مجلس النقابة .

موظف نائب فنى من مجلس الدولة بإدارة الرأى لوزارة الزراعة .

مادة ٥٩ - ترفع الدعوى إلى مجلس التأديب بناء على قرار مجلس النقابة ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام مجلس التأديب .

مادة ٦٠ - يجوز للعضو المتهم أن يحضر بنفسه أو يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه .

وللمجلس التأديب أن يأمر بحضور المتهم شخصيا .

مادة ٦١ - يعلن المتهم بالحضور أمام الهيئة التأديبية بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل، ويوضح هذا الكتاب ميعاد الاجتماع ومكانه، وملخص التهمة أو التهم المنسوبة اليه .

مادة ٦٢ - يجوز لكل من المتهم ولجنة التحقيق وهيئة التأديب أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهادتهم، ومن تخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة وتجرى فى شأنه أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنع .

مادة ٦٣ - تجوز المعارضة فى قرار مجلس التأديب الصادر فى غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر، وتكون المعارضة بتقرير يدون فى سجل معد لذلك .

مادة ٦٤ - يجوز لمن صدر القرار ضده، كما يجوز للنقيب بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة الدرجة الثانية .

ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى المتهم إذا كان حاضوريا أو من تاريخ إنتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غائبا .

ويجوز لمن صدر ضده قرار من هيئة الدرجة الثانية بإسقاط عضويته للنقابة أو وقفه عن العمل أن يتظلم منه إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس

الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار ويكون التظلم بتقرير يودع
سكرتارية المحكمة المذكورة .

مادة ٦٥ - تكون جلسات مجلس التأديب بدرجتيه ومحكمة القضاء
الإدارى سرية ويصدر الحكم علنيا .

مادة ٦٦ - يعلن قرار مجلس التأديب إلى المتهم على يد محضر خلال
عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الإعلان تسليم صورة القرار إلى
المتهم بإيصان .

مادة ٦٧ - يجب على مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية إلى
الوزارات أو المصالح أو المؤسسات أو الهيئات أو الشركات العامة أو الخاصة
التابع لها المتهم فى خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

وإذا كان الحكم صادرا بالإيقاف أو إسقاط عضوية النقابة نشر منطوقه
دون الأسباب فى الجريدة الرسمية^(١) .

مادة ٦٨ - يجوز لمن صدر قرار بإسقاط عضويته للنقابة أن يطلب من
هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ
القرار النهائى إصدار قرار بإنهاء أثر العقوبة فإذا أجيب طلبه كان له الحق
فى طلب إعادة قيد اسمه فى السجل من جديد .

وإذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له تجديده مرة أخرى بعد ثلاث سنوات
من تاريخ إعلانه بقرار الرفض .

مادة ٦٩ - إذا حصل من أسقطت عضويته للنقابة على مستندات تثبت
براءته جاز له أن يلتزم من مجلس تأديب الدرجة الثانية ومحكمة القضاء
الإدارى على حسب الأحوال إعادة النظر فى القرار الصادر بإسقاط عضويته

(١) صدر القرار الجمهورية رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم الجريدة الرسمية ، وقد
خصمها بنشر القوانين والقرارات الجمهورية أما ما عدا ذلك من قرارات فينشر فى
الوقائع المصرية .

مادة ٧ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة إخطار النقابة قبل البدء في التحقيق . وللنقيب أو رئيس الفرع أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس إدارة الفرع حضور التحقيق ما لم تتقرر سريته . وإذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة ثابتة ولكنها لا تستوجب المحاكمة الجنائية ، أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة للنظر في محكمته تأديبيا إذا رأى محلا لذلك .



القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩

بشأن نقابة الأطباء

الباب الخامس

النظام التأديبي

مادة ٥١ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل عضو أخل بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات الجمعية العمومية للنقابات الفرعية أو قرارات مجالس النقابات الفرعية أو ارتكب أمورا مخرقة بشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته .

مادة ٥٢ - مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية ، تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي :

(أ) التنبيه .

(ب) الإنذار .

(ج) اللوم .

(د) الغرامة بحد أقصى مائتي جنيه على أن تدفع لخزينة النقابة .

(هـ) الوقف مدة لا تتجاوز سنة .

(و) إسقاط العضوية من النقابة ، ويترتب على ذلك شطب الاسم من سجلات وزارة الصحة ، وفي هذه الحالة لا يكون للعضو الحق في مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيد اسمه في جداول النقابة .

مادة ٥٣ - يرفع مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام الهيئة التأديبية للنقابة .

مادة ٥٤ - على النيابة أن تخطر النقابة بأى اتهام موجه ضد أى عضو من أعضائها بجناية أو جنحة متصلة بالمهنة ، وذلك قبل البدء فى التحقيق ، وللنيقيب أو رئيس النقابة الفرعية أو من يندبهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية ، حضور التحقيق ما لم تتقرر سريته ، وإذا رأت النيابة أن سهمة الموجهة إلى عضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية ، أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة الفرعية للنظر فى أمر إحالته للهيئة التأديبية .

وفي حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة ، يجوز للطبيب طلب تدخل النقابة كطرف ثالث ، ولمجلس النقابة المختص التدخل كطرف ثالث فى أية دعوى أمام القضاء تتعلق بما يهم مهنة الطب .

مادة ٥٥ - لمجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثى أعضائه أن ينبه أحد الأطباء بالمحافظة إلى تلافى ما وقع منه أخطاء خاصة بالمهنة كما يجوز أن يوقع عليه غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات تدفع لصندوق النقابة وذلك بعد دعوة الطبيب للحضور أمام المجلس لسماع أقواله ، وللطبيب الحق فى التظلم من هذا الإجراء أمام مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من إعلانه به ، ويكون قراره فى التظلم نهائيا .

مادة ٥٦ - تشكل لجنة التحقيق بالنقابة الفرعية من :

(١) وكيل النقابة رئيسا

(٢) عضو من النيابة الإدارية على مستوى المحافظة .

(٣) سكرتير النقابة الفرعية أعضاء

مادة ٥٧ - تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية ، تتكون من عضوين يختارهما مجلس النقابة من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة . وتكون رئاستها لأقدم العضوين قيما ، ما لم يكن أحدهما عضوا فى هيئة مكتب مجلس النقابة ، فتكون له الرئاسة .

وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية أو بقرار من مجلس النقابة أو طلب النيابة العامة ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ٥٨ - تستأنف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة تأديب استئنافية ، تتكون من إحدى دوائر محكمة إستئناف القاهرة ، وعضوين يختار مجلس النقابة أحدهما من بين أعضائه ، ويختار ثانيهما الطبيب المحال إلى المحاكم التأديبية من بين الأطباء ، فإذا لم يعمل الطبيب حقه فى الاختيار خلال أسبوع من تاريخ إعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته ، اختار المجلس الثانى .

مادة ٥٩ - يعلن الطبيب بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب مسجل يعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة إليه .

مادة ٦٠ - يجوز للعضو المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه .

وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصيا .
مادة ٦١ - يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهادتهم . ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة .

مادة ٦٢ - تكون جلسات التأديب سرية ، ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع .
ويصدر القرار مسببا في جلسة علنية ، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو بإسقاط العضوية ذات أثر إلا بعد أن يصير القرار نهائيا . وتبلغ القرارات التأديبية النهائية إلى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل فيها العضو وتسجل في سجلات معدة لذلك .

مادة ٦٣ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك .

مادة ٦٤ - لمن صدر القرار ضده ، ولمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق ، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلي المتهم إذا كان حضوريا ، أو من تاريخ إنتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غيابيا .

مادة ٦٥ - إذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاولة المهنة ، على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له ، بعد موافقة مجلس النقابة ، أن يعلن في القرار الصادر ضده ، بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية ، فإذا رفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنة ، بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

مادة ٦٦ - لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته بعد مضي سنتين على الأقل أن يطلب من مجلس النقابة إعادة قيد اسمه في الجدول، فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على إسقاط عضويته كانت كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه، جاز للمجلس أن يقرر إعادة عضويته إليه، وفي هذه الحالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار، ويؤدى الطبيب رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض، مع عدم الإخلال بحقه فى الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ٦٧ - لا تحول محاكمة العضو جنائيا وتأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها، دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون.



القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩

بشان نقابة أطباء الانسان

الباب الخامس

النظام التأديبي

مادة ٥٠ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل من أخل من الأعضاء بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات الجمعية العمومية بالمحافظات أو مجلس النقابات الفرعية أو ارتكب أمورا مخلّة بشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته .

مادة ٥١ - تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتى :

(أ) التنبيه . (ب) الإنذار . (ج) اللوم .

(د) الغرامة بعد أقصى مائتى جنيه على أن تدفع لخزينة النقابة .

(هـ) الوقف مدة لا تتجاوز سنة .

(و) إسقاط العضوية من النقابة ، ويترتب على ذلك الشطب من سجلات وزارة الصحة ، وفي هذه الحالة لا يكون للمعضو الحق فى مزاولة المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة .

وذلك كله مع عدم الإخلال بأقامة الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية

أو الدعوى التأديبية إن كان لها محل .

مادة ٥٢ - يرفع مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام الهيئة التأديبية المختصة .

مادة ٥٣ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنة متصلة بمهنته وجب على النيابة إخطار النقابة قبل البدء فى التحقيق وللققيب أو رئيس النقابة الفرعية أو من يندبهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية ، حضور التحقيق مالم تتقرر سريته - وإذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية ، أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة الفرعية للنظر فى أمر إحالته للهيئة التأديبية إذا رأى محلا لذلك .

ولطبيب الاسنان الحق فى حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة ،
طلب تدخل النقابة كطرف ثالث ولمجلس النقابة المختص التدخل كطرف
ثالث فى أية دعوى أمام القضاء تتعلق بمبدأ عام يهم مهنة طب الاسنان .

مادة ٥٤ - يجوز لمجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثى
أعضائه أن ينبه أحد أطباء الاسنان بالمحافظة إلى تلافى ما وقع منه من
اخطاء خاصة بالمهنة .

كما يجوز أن يوقع عليه غرامة لا تجاوز عشرة جنيهات تدفع لصندوق
النقابة وذلك بعد دعوة الطبيب للحضور أمام المجلس لسماع اقواله ، ولطبيب
الاسنان الحق فى التظلم من هذا الإجراء أمام مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما
من إعلانة به ، ويكون قراره فى التظلم نهائيا .

مادة ٥٥ - يجرى التحقيق بالنقابة أو النقابة الفرعية بمعرفة لجنة تشكل
لهذا الغرض من :

(١) وكيل النقابة

(٢) عضو من النيابة الإدارية على مستوى المحافظة .

(٣) سكرتير النقابة الفرعية

أعضاء

مادة ٥٦ - تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية ، تتكون من عضوين
يختارهما المجلس من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع
لوزارة الصحة ، وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين قيما ، ما لم يكن
أحدهما عضوا بهيئة مكتب مجلس النقابة ، فتكون له رئاستها وترفع
الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية أو بقرار
من مجلس النقابة أو طلب النيابة العامة ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق
توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ٥٧ - يكون إستئناف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة
تأديب إستئنافية ، تتكون من إحدى دوائر محكمة إستئناف القاهرة ، وعضوين
يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه ، ويختار ثانيهما طبيب الاسنان
المحال إلى المحاكم التأديبية من بين أطباء الاسنان ، فإذا لم يعمل طبيب
الاسنان حقه فى الاختيار خلال أسبوع من تاريخ إعلانة بالجلسة المحددة
لمحاكمته ، اختار المجلس العضو الثانى .

مادة ٥٨ - يعلن طبيب الأسنان بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب مسجل يعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة إليه .

مادة ٥٩ - يجوز للعضو المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه .

وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصيا .

مادة ٦٠ - يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهاداتهم . ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة .

مادة ٦١ - تكون جلسات التأديب سرية ، ويصدر القرار بعد سماع أقوال ومطالبات الاتهام ودفاع طبيب الأسنان أو من يوكله للدفاع عنه .

ويجب أن يكون القرار مسببا ويصدر في جلسة علنية ، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف أو بإسقاط العضوية ذات أثر لدى جميع الهيئات الرسمية إلا بعد أن يصير القرار نهائيا . وتبلغ القرارات التأديبية النهائية إلى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل فيها العضو وتسجل في سجلات معدة لذلك .

مادة ٦٣ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك .

مادة ٦٣ - : من صدر القرار ضده ، كما يجوز لمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق ، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى المتهم إذا كان حضوريا ، أو من تاريخ انتهاء معاد المعارضة إذا كان غائبا .

مادة ٦٤ - إذا حصل من أسقطت عضويته ، على أدلة جديدة تثبت براءته ، جاز له ، بعد موافقة مجلس النقابة ، أن يطعن في القرار الصادر بإسقاط عضويته ، بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية ، فإذا رفض طلبه ، جاز له تجديده بعد مضي سنة ، بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

مادة ٦٥ - لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيد اسمه في الجدول . فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على إسقاط عضويته كانت كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه ، جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية إليه ، وفي هذه الحالة تحتسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدى طبيب الأسنان رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض ، مع عدم الإخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ٦٦ - لا تحول محاكمة العضو جنائيا وتاديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها ، دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون .



القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩

بشان نقابة الصيادلة

الباب الخامس

النظام التأديبي

مادة ٤٤ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل من أخل بأحكام هذا القانون أو بآداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات الجمعيات العمومية بالمحافظات ومجالس النقابات الفرعية أو ارتكب أمورا مخلة بشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته .

مادة ٤٥ - تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي :

(أ) التنبيه .

(ب) الإنذار .

(ج) اللوم .

(د) الغرامة لغاية مائتي جنيه على أن تدفع لخزينة النقابة .

(هـ) الوقف مدة لا تتجاوز سنة .

(و) إسقاط العضوية من النقابة ، ويترتب على ذلك الشطب من سجلات وزارة الصحة ، وفي هذه الحالة لا يكون للعضو الحق في مواصلة المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة وذلك كله مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية أو الدعوى التأديبية إن كان لها محل .

مادة ٤٦ - يرفع مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام الهيئات التأديبية المختصة .

مادة ٤٧ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة إخطار النقابة قبل البدء في التحقيق ، وللققيب أو رئيس النقابة الفرعية أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية ، حضور التحقيق مالم تتقرر سرية ، وإذا رأت

الذاتية أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية، أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة الفرعية للنظر في أمر إحالته للهيئة، لتأديبية إذا رأى محلا لذلك .

وللصيدلى الحق في حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة، طلب تدخل النقابة كطرف ثالث . وللمجلس النقابة المختص التدخل كطرف ثالث في أية دعوى أمام القضاء تتعلق بمبدأ عام يهم مهنة الصيدلة .

مادة ٤٨ - يجوز لمجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثى أعضائه أن ينبه أحد الصيادلة بالمحافظة إلى تلافى ما وقع منه من أخطاء خاصة بالمهنة كما يجوز أن يوقع عليه غرامة لاتجاوز عشرة جنيهات تدفع لصندوق النقابة وذلك بعد دعوة الصيدلى للحضور أمام المجلس لسماع أقواله . وللصيدلى الحق فى التظلم من هذا الإجراء أمام مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من إعلانه به، ويكون قراره نهائيا .

مادة ٤٩ - تجرى التحقيقات بالنقابة الفرعية بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض من :

(١) وكيل النقابة رئيسا

(٢) عضو من النيابة الإدارية على مستوى المحافظة .

اعضاء

(٣) سكرتير النقابة الفرعية

مادة ٥٠ - تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية، تتكون من عضوين يختارهما المجلس من بين أعضائه، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة . وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين قيما، مالم يكن أحدهما عضوا بهيئة مكتب مجلس النقابة، فتكون له رئاستها وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية بالمحافظة أو بقرار من مجلس النقابة أو النيابة العامة، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ٥١ - يكون استئناف قرارات هيئة التأديب الابتدائية، أمام هيئة تأديبية استئنافية، تتكون من احدى نواثر محكمة استئناف القاهرة .

وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه، ويختار ثانيهما الصيدلي المحال إلى المحاكمة التأديبية من بين الصيادلة، فإذا لم يعمل الصيدلي حقه في الاختيار خلال أسبوع من تاريخ إعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته، اختار المجلس العضو الثاني.

مادة ٥٢ - يعلن الصيدلي بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب مسجل يعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة إليه.

مادة ٥٣ - يجوز للعضو المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه.

وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصيا.

مادة ٥٤ - يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهادتهم. ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة.

مادة ٥٥ - تكون جلسات التأديب سرية، ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع.

ويصدر القرار مسببا في جلسة علنية، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو بإسقاط العضوية ذات أثر إلا بعد أن يصير القرار نهائيا. وتبلغ القرارات التأديبية النهائية إلى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل فيها العضو وتسجل في سجلات معدة لذلك.

مادة ٥٦ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك.

مادة ٥٧ - لمن صدر القرار ضده، ولمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال

ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى المتهم إذا كان حضوريا ، أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غائبا .

مادة ٥٨ - إذا حصل من أسقطت عضويته ، أو أوقف عن مزاولة المهنة على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له ، بعد موافقة مجلس النقابة ، أن يطعن في القرار الصادر ضده ، بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية ، فإذا رفض طلبه ، جاز له تجديده بعد مضي سنة ، بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

مادة ٥٩ - لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيد اسمه في جداول النقابة . فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على إسقاط عضويته كانت كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه ، جاز للمجلس أن يقرر إعادة عضويته إليه ، وفي هذه الحالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدي الطبيب رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض ، مع عدم الإخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ٦٠ - لا تحول محاكمة العضو جنائيا وتاديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها ، دون محاكمته تاديبيا طبقا لأحكام هذا القانون .



القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩

بمجان نقابة الأطباء البيطريين

الباب الخامس

النظام التأديبي

مادة ٤٢ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل من أخل من الأعضاء بإحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات الجمعية العمومية بالمحافظات أو مجالس النقابات الفرعية أو ارتكب أمورا مخرجة بشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته .

مادة ٤٣ - تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي :

(أ) التنبيه .

(ب) الإنذار .

(ج) اللوم .

(د) الإغرامة لغاية مائة جنيه على أن تدفع لخزينة النقابة .

(و) إسقاط العضوية من النقابة ، ويترتب على ذلك الشطب من سجلات وزارة الصحة ، وفي هذه الحالة لا يكون للعضو الحق في مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة .

وذلك كله مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية أو الدعوى التأديبية إن كان لها محل .

مادة ٤٤ - يرفع مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام الهيئات التأديبية المختصة .

مادة ٤٥ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة إخطار النقابة قبل البدء في التحقيق ، وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية حضور التحقيق مالم تتقرر سريته - وإذا رأت

النيابة إن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية ،
أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة الفرعية للنظر في إحالته للهيئة
التأديبية إذا رأى محلا لذلك .

وللطبيب البيطرى الحق فى حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة ،
طلب تدخل النقابة كطرف ثالث . وللمجلس النقابة المختص التدخل كطرف
ثالث فى أية دعوى أمام القضاء تتعلق بما يهم مهنة الطب البيطرى .

مادة ٤٦ - يجوز لمجلس لنقابة أو مجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثى
أعضائه أن ينبه أحد الأطباء البيطريين بالمحافظة إلى تلافى ما وقع منه
من أخطاء خاصة بالمهنة .

كما يجوز له أن يوقع عليه غرامة لاتجاوز عشرة جنيهات تدفع
لصندوق النقابة وذلك بعد دعوة الطبيب البيطرى للحضور أمام المجلس
لسماع أقواله . وللطبيب البيطرى الحق فى التظلم من هذا الإجراء أمام
مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من إعلانه به ، ويكون قراره نهائيا .

مادة ٤٧ - تجرى التحقيقات بالنقابة أو النقابة الفرعية بمعرفة لجنة
تشكل لهذا الغرض من :

(١) وكيل النقابة رئيسا

(٢) عضو من النيابة الإدارية على مستوى المحافظة

أعضاء

(٣) سكرتير عام النقابة أو سكرتير النقابة الفرعية .

مادة ٤٨ - تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية ، تتكون من عضوين
يختارهما مجلس النقابة من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى
والتشريع لوزارة الصحة . وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين قيما ،
مالم يكن أحدهما عضوا بهيئة مكتب مجلس النقابة ، فتكون له رئاستها
وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية
بالمحافظة أو بقرار من مجلس النقابة أو النيابة العامة ، ويتولى رئيس
لجنة التحقيق توجيه الإتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ٤٩ - يكون استئناف قرارات هيئة التأديب الابتدائية ، أمام هيئة تأديب استئنافية ، تتكون من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة ، وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه ، ويختار ثانيهما الطبيب البيطرى المحال إلى المحاكمة التأديبية من بين الأطباء البيطريين ، فإذا لم يعمل الطبيب البيطرى حقه فى الاختيار خلال أسبوع من تاريخ إعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته ، اختار المجلس العضو الثانى .

مادة ٥٠ - يعلن الطبيب البيطرى بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب مسجل يعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة إليه .

مادة ٥١ - يجوز للعضو المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه .

وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصا .

مادة ٥٢ - يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهاداتهم ، ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة .

مادة ٥٣ - تكون جلسات التأديب سرية ، ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام ودفاع الطبيب البيطرى أو من يوكله للدفاع عنه .

ويجب أن يكون القرار مسببا ويصدر فى جلسة علنية ، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف أو بإسقاط العضوية ذات أثر لدى جميع الهيئات الرسمية إلا بعد أن يصير القرار نهائيا وتبلغ القرارات التأديبية النهائية إلى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التى يعمل بها العضو وتسجل فى سجلات معدة لذلك .

مادة ٥٤ - تجوز المعارضة فى قرار هيئة التأديب الصادر فى غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد مخضر وتكون المعارضة بتقرير يدون فى سجل معد لذلك .

مادة ٥٥ - لمن صدر القرار ضده، والمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى المتهم إذا كان حضوريا، أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غائبا.

مادة ٥٦ - إذا حصل من أسقطت عضويته، على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له، بعد موافقة مجلس النقابة، أن يطعن في القرار الصادر بإسقاط عضويته، بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية، فإذا رفض طلبه، جاز له تجديده بعد مضي سنة، بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها.

مادة ٥٧ - لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيد اسمه في الجدول، فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على إسقاط عضويته كانت كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه، جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية إليه، وفي هذه الحالة تحتسب أقدميته من تاريخ هذا القرار، ويؤدى الطبيب البيطرى رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض، مع عدم الإخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة.

مادة ٥٨ - لا تحول محاكمة العضو جنائيا وتاديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها، دون محاكمته تاديبيا طبقا لأحكام هذا القانون.



القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩

بشان نقابة المحكم التعليميه

الفصل الرابع

النظام التاديبى

مادة ١٥ - يحاكم أمام الهيئته التاديبية للنقابة الأعضاء الذين يخالفون أحكام هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة أو يرتكبون أمورا مخالفة بواجبات المهنة أو ماسة بكرامتها، مع مراعاة أن الأعضاء من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات لا يحاكمون أمام هذه الهيئته إلا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم.

مادة ١٦ - تشكل الهيئته التاديبية للنقابة من درجتين :

(أ) هيئته تاديبية ابتدائية تشكل من أحد وكيلى النقابة رئيسا، ومن عضوين يختارهما مجلس إدارة النقابة من بين أعضائه ويشترط أن يكون أحدهما من نوعية التعليم التى ينتمى إليها العضو المقدم للتاديب، ومن أحد نواب إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم.

(ب) هيئته تاديبية استئنافية تشكل من إحدى دوائر محكمة إستئناف القاهرة وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه ويختار ثانيهما العضو للمحال إلى المحاكمة التاديبية من بين أعضاء النقابة، فإذا لم يستعمل العضو حقه فى الاختيار خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانه بجلسته نظر الاستئناف، اختار المجلس العضو الثانى.

مادة ١٧ - العقوبات التاديبية هى :

(أ) التنبيه.

(ب) الإنذار.

(ج) اللوم.

(د) الغرامة بحد أقصى مائة جنيه تدفع لخزينة النقابة.

(هـ) الإيقاف عن مزاوله المهنة لمدة لا تتجاوز سنة.

(و) شطب الاسم من جدول النقابة ، وفى هذه الحالة لا يكون للعضو الحق فى مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة .

هذا مع الإخلال بإقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية إن كان لها محل .

مادة ١٨ - تقوم بالتحقيق لجنة تشكل من :

(أ) عضوين ينتخبهما كل سنة مجلس إدارة النقابة .

(ب) عضو فنى من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم .

مادة ١٩ - ترفع الدعوى أمام هيئة التأديب بناء على قرار مجلس إدارة النقابة .

ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام الهيئة .

مادة ٢٠ - يعلن العضو المقدم للتأديب بالحضور أمام الهيئة التأديبية بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبين فى هذا الخطاب موعد انعقاد الهيئة ومكانه وموضوع التهمة أو التهم المنسوبة إليه .

مادة ٢١ - للعضو المقدم للتأديب أن يحضر بنفسه أو يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه . ولهيئة التأديب أن تأمر بحضور العضو شخصيا أمامها .

مادة ٢٢ - لكل من العضو المقدم للتأديب ولجنة التحقيق وهيئة التأديب أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهادتهم . فإذا تخلف أحد من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زوراً أمام هيئة التأديب يحال للنياية العامة .

مادة ٢٣ - تجوز المعارضة فى قرار هيئة التأديب الصادر فى غيبة العضو المقدم للتأديب وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون فى سجل يعد لذلك .

مادة ٢٤ - لمن أصدر القرار ضده ولمجلس إدارة النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق ، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى العضو المقدم للتأديب إذا كان حاضريا ، أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غائبا .

مادة ٢٥ - جلسات التأديب سرية ، ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع ، ويصدر القرار مسببا في جلسة علنية ، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو بإسقاط العضوية ذات أثر إلا بعد أن يصير القرار نهائيا وتبلغ القرارات التأديبية النهائية إلى مجلس إدارة النقابة وإلى وزير التربية والتعليم وإلى الجهات التي يعمل بها العضو وتسجل في سجلات تعد لذلك .

مادة ٢٦ - يعلن قرار هيئة التأديب إلى العضو على يد محضر خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الإعلان تسليم صورة إليه بإيصال موقع عليه منه .

مادة ٢٧ - لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيد إسمه في الجدول فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على إسقاط عضويته كانت كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه ، جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية إليه ، وفي هذه الحالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدي العضو رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة ، فإذا رفض المجلس طلبه جاز نه تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض مع عدم الإخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ٢٨ - لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها ، دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٩ - إذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاولة المهنة على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس إدارة النقابة أن

يطعن فى القرار الصادر ضده بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة
التأديب الاستئنافية ، فإذا رفض طلبه جاز له تجديده بعد مضى سنة بشرط
أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

مادة ٣٠ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة فى جناية أو جنحة متصلة
بمهنته وجب على النيابة إخطار النقابة قبل بدء التحقيق ، وللنقيب أو
رئيس مجلس إدارة النقابة الفرعية أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس
إدارة النقابة العامة أو الفرعية حضور التحقيق ما لم تتقرر سرية . وإذا
رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية
أبلفت نتيجة التحقيق إلى مجلس إدارة النقابة العامة للنظر فى محاكمته
تأديبيا .



القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩

بشان نقابة المهنة العلمية

الباب السابع

النظام التأديبي

مادة ٩٨ - يحاكم تأديبياً كل عضو عامل أو غير عامل يخل بواجباته في مزاوله المهنة أو يسيء في حق أى عضو من أعضاء النقابة أو يسيء استغلال وظيفته في الجهة التي يعمل بها ضد الأعضاء أو يرتكب من الأعمال ما يتنافى مع أهداف النقابة وتقاليدها أو يسيء إلى سمعتها، وذلك دون إخلال بالمسئولية المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء . ولا تسرى أحكام المواد التالية على أعضاء النقابة من العاملين بالحكومة أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو الحرة التي يكون لها نظم تأديبية خاصة إلا فيما يقع منهم خارج أعمال وظيفتهم على أن يكون للمجلس أن يتقدم بما يراه من مذكرات للجهة المختصة .

مادة ٩٩ - الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء النقابة

هي :

- (١) التنبيه .
 - (٢) الإنذار .
 - (٣) اللوم .
 - (٤) الغرامة بحد أقصى مائة جنيه على أن تدفع لخزينة النقابة .
 - (٥) الوقف عن مزاوله المهنة مدة لا تتجاوز سنة .
 - (٦) شطب الاسم من جدول النقابة مع حفظ الحق في المعاشي المقرر وفقاً لأحكام هذا القانون أو مع الحرمان منه كله أو بعضه .
- وفي هذه الحالة لا يكون للعضو الحق في مزاوله المهنة الا بعد إعادة قيده بالنقابة .

مادة ١٠٠ - يتولى التحقيق مع الأعضاء فيما هو منسوب إليهم أحد أعضاء مجلس النقابة ينتدبه المجلس للتحقيق، وللمحقق أن يستعين في التحقيق بأحد رجال القانون توافق عليه هيئة المكتب .

مادة ١٠١ - تشكل في النقابة هيئة تأديب ابتدائية تتكون من عضوين يختارهما المجلس من بين أعضائه، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة البحث العلمي، وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين قيما ما لم يكن أحدهما عضوا في هيئة مكتب مجلس النقابة فتكون له رئاستها، وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية بالمحافظة أو بقرار من مجلس النقابة أو النياية العامة، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ١٠٢ - تستأنف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة تأديب استئنافية، تتكون من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه، ويختار ثانيهما العضو المحال إلى المحاكمة التأديبية من بين أعضاء النقابة، فإذا لم يعمل العضو حقه في الاختيار خلال أسبوع من تاريخ إعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته، اختار المجلس العضو الثاني .

مادة ١٠٣ - يعلن العضو بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب مسجل بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب بميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة إليه . وللعضو أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه .

وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصيا .

مادة ١٠٤ - لكن من العضو والمحقق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهادتهم . ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النياية العامة .

مادة ١٠٥ - جلسات التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع .

ويصدر القرار مسببا في جلسة علنية، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو بإسقاط العضوية ذات أثر إلا بعد أن يصير القرار نهائيا وتبلغ القرارات التأديبية النهائية إلى مجلس النقابة ووزير البحث العلمي والجهات التي يعمل فيها العضو، وتسجل في سجلات معدة لذلك.

مادة ١٠٦ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة العضو وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر، وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك.

مادة ١٠٧ - لمن صدر القرار ضده ولمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى العضو إذا كان حضوريا، أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غائبا.

مادة ١٠٨ - إذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاولة المهنة على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في القرار الصادر ضده بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية فإذا رفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنة بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها.

مادة ١٠٩ - على مجلس النقابة إبلاغ القرار التأديبي النهائي إلى الجهة التي يعمل بها العضو وكذلك إلى غيرها من الجهات ذات الشأن التي يرى المجلس إحاطتها علما بالقرار.

ويعلن قرار التأديب النهائي في مقر النقابة ومقار فروعها مالم يقرر مجلس النقابة غير ذلك.

مادة ١١٠ - يجوز لمن صدر ضده قرار تأديبي بغير عقوبة شطب الإسم من الجدول أن يطلب من مجلس النقابة محو الجزاء الصادر ضده متى انقضت سنتان على الأقل من تاريخ صيرورة القرار الصادر بتوقيع الجزاء نهائيا وذلك بالنسبة إلى عقوبات التنبيه أو الإنذار أو اللوم أو الغرامة، ولمجلس النقابة إعفاؤه من هذه العقوبة متى رأى أن مسلكه

العضو خلال هذه الفترة يسمح بمحو الجزاء الصادر ضده، وكذلك للعضو أن يلتزم محو جزائه بالوقف عن العمل عند انتهاء مدة العقوبة . ويكون قرار مجلس النقابة الصادر فى طلب المحو نهائيا وغير قابل لأى طريق من طرق الطعن .

ولا يجوز تجديد الطلب فى حالة الرفض قبل مضى سنتين من تاريخ رفضه .

مادة ١١١ - لمن صدر قرار تأديبي بشطب اسمه أن يطلب بعد مضى سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيد اسمه فى الجدول . فإذا رأى المجلس أن المدة التى مضت على شطب اسمه كانت كافية لإصلاح شأنه وإزالة اثر ما وقع منه جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية إليه .

وفى هذه الحالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدى العضو رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض مع عدم الإخلال بحقه فى الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ١١٢ - لا يمنع شطب الاسم نهائيا من الجدول لسبب غير تأديبي من مسالة العضو تأديبيا عن مخالفات ارتكبها خلال مدة قيد اسمه بجدول النقابة كعضو عامل أو غير عامل وذلك خلال الخمس السنوات التالية لشطب اسمه من الجدول .

مادة ١١٣ - تتقادم الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم النقيب أو مجلس النقابة أو هيئة المكتب أو الأمين العام للنقابة بالواقعة الموجبة للمحاكمة التأديبية . وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة تتخذها النقابة .

على أنه إذا كانت المخالفات تكون فى الوقت ذاته جريمة جنائية فلا تنقضى الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى العمومية .

مادة ١١٤ - لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التى يعمل بها دون محاكمته تأديبيا ، طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١١٥ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بمخالفة إدارية أو جنائية أو جنحة متصلة بمهنته في غير أحوال التلبس وجب على السلطة القائمة بالتحقيق إخطار النقابة قبل البدء فيه وللتقييب أو من ينوبه من بين أعضاء النقابة حضور التحقيق والإطلاع على كافة الأوراق المتعلقة به والحصول على صورة منها وذلك ما لم يتقرر سرية التحقيق في الأحوال الجائز فيه ذلك قانونا . كما يجب على السلطة القائمة بالتحقيق إبلاغ النقابة بنتيجة التحقيق عند الانتهاء منه .

مادة ١١٦ - إذا كان عضو النقابة متهما في جنائية أو جنحة ورأت النيابة العامة أن الوقائع المسندة إليه ليست من الجساماة بحيث تستدعي المحاكمة الجنائية ، جاز لها أن ترسل لمجلس النقابة أوراق التحقيق الذي أجرته مع العضو للنظر في محاكمته تأديبيا .

مادة ١١٧ - على الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة إبلاغ النقابة بالجزاءات التأديبية التي توقع على أعضاء النقابة التابعين لها وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توقيع الجزاء .

كما يجب على أقلام الكتاب والمحاكم الجنائية أن ترسل إلى النقابة نسخة من كل حكم يصدر عنها متضمنا معاقبة عضو من أعضاء النقابة .



القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠

بنان نقابة الصحفيين

ثالثا: التأديب

مادة ٧٥ - مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو التأديبية ،
يؤخذ تأديبيا طبقا لأحكام المادة ٨١ من هذا القانون كل صحفي يخالف
الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة أو
لائحة آداب المهنة أو يخرج على مقتضى الواجب في مزاولة المهنة أو
يظهر بمظهر من شأنه الإضرار بكرامتها أو يأتي بما يتنافى مع قواعد
آداب المهنة .

مادة ٧٦ - لمجلس النقابة بأغلبية ثلثي أعضائه لفت نظر الصحفي إلى
ما فيه خروج على السلوك المهني أو مخالفة لوائح النقابة ونظمها .

مادة ٧٧ - العقوبات التأديبية هي :

(١) الإنذار

(٢) الغرامة بما لا تتجاوز عشرين جنيها وتدفع لصندوق المعاشات
والإعلانات .

(٣) المنع من مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز سنة .

(٤) شطب الاسم من جدول النقابة ، ولا يترتب على شطب الاسم نهائيا ،
من الجدول المساس بالمعاش المستحق .

مادة ٧٨ - يترتب على منع الصحفي من مزاولة المهنة نقل اسمه إلى
جدول غير المشتغلين .

لا يجوز للصحفي الممنوع من مزاولة المهنة ، القيام بأي عمل من
أعمال الصحافة ، ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة ، ومع ذلك يبقى
خاضعا لأحكام هذا القانون ، ولا تدخل فترة المنع في حساب مدة التمرين
والمدة اللازمة للاستحقاق في المعاش والمدد اللازمة للقيد في جدول
النقابة والترشيح لمجلس النقابة .

وإذا زاول الصحفي مهنته فى فترة المنع يشطب اسمه نهائيا من
الجدول .

مادة ٧٩ - لا يحول اعتزال الصحفي أو منعه من مزاوله الصحافة دون
محاكمته تأديبيا عن أعمال ارتكبها خلال مزاولته مهنته وذلك لمدة الثلاث
السنوات التالية للاعتزال أو المنع .

مادة ٨٠ - قبل الإحالة على الهيئة التأديبية ، تجرى التحقيقات فى
النقابة والنقابات الفرعية لجنة تشكل لهذا الغرض من :

- (أ) وكيل النقابة رئيسا
(ب) المستشار القانونى بوزارة الإرشاد القومى (الإعلام حاليا)
أو من ينييه
اعضاء
(ج) سكرتير النقابة أو سكرتير النقابة الفرعية

مادة ٨١ - تشكل فى النقابة هيئة تأديب ابتدائية تتكون من عضوين
يختارهما المجلس من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع
لوزارة الإرشاد القومى (الإعلام) وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين
قيدا مالم يكن أحدهما عضوا فى هيئة مكتب مجلس النقابة فتكون له
رئاستها .

وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة أو
من مجلس النقابة الفرعية أو النيابة العامة أو من وزير الإرشاد القومى
(الإعلام) .

ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ٨٢ - تستأنف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة تأديب
استئنافية تتكون من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة وعضوين يختار
المجلس أحدهما من بين أعضائه ، ويختار ثانيهما الصحفي المجال إلى
المحاكمة التأديبية . فإذا لم يعمل الصحفي حقه فى الاختيار خلال أسبوع
من تاريخ إعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته ، اختار المجلس العضو
الثانى .

ويرفع الاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغ العضو بقرار هيئة التأديب الابتدائية .

مادة ٨٣ - يعلن العضو المطلوب محاكمته تأديبيا بالحضور أمام أى من هيئتي التأديب بكتاب مسجل بطم الوصول موضح فيه موعد الجلسة ومكانها وملخص التهم المنسوبة إليه وذلك قبل تاريخ الجلسة يثمانية أيام على الأقل .

مادة ٨٤ - للعضو المقدم للمحاكمة التأديبية أن يحضر بنفسه أو يستعين بمحام للدفاع عنه ، وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور العضو شخصيا . فإذا تأخر عن الحضور بغير عذر مقبول أعيد إعلانه ، فإذا لم يحضر يحاكم غيابيا .

وتكون المحاكمة التأديبية سرية ، ولا يجوز نشر ما دار فيها إلا بتصريح من الهيئة التأديبية .

مادة ٨٥ - لهيئة التأديب ، وللصحفي أو من يوكله ، أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهاداتهم . فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للهيئة أن تحيله إلى النيابة العامة لمعاقبته بالعقوبات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فى مواد الجنح .

مادة ٨٦ - يجب أن يكون قرار هيئة التأديب مسببا وأن تثلئ أسبابه كاملة عند النطق به فى جلسة سرية .

مادة ٨٧ - تعلن القرارات التأديبية فى جميع الأحوال إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه ، ويقوم مقام هذا الإعلان تسليم صورة القرار إلى الصحفي صاحب الشأن بإيصال .

مادة ٨٨ - لمن صدر ضده قرار تأديبي يشطب اسمه من جدول الصحفيين أن يطلب من لجنة القيد بعد مضى خمس سنوات كاملة على الأقل قيد اسمه فى الجدول . فإذا رأت اللجنة أن المدة التى مضت من وقت صدور القرار يشطب اسمه كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه ، أمرت بقيد اسمه فى الجدول وحسبت أقدميته من تاريخ القيد الأخير .

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

بمسان نقابة التجار

الباب السادس

فى التاديب

مادة ٥٤ - يحاكم أمام الهيئة التاديبية الأعضاء الذين يرتكبون أمورا مخلّة بشرفهم أو ماسة بكرامة المهنة أو يهملون فى تأدية واجباتهم ، أما الأعضاء من موظفى الحكومة والقطاع العام فلا يحاكمون أمام هذا المجلس إلا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم .

مادة ٥٥ - تكون العقوبات التاديبية :

(أ) لفت النظر .

(ب) الإنذار .

(ج) الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة .

(د) إسقاط العضوية من النقابة . وفى هذه الحالة لا يكون للعضو الحق فى مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة .

مادة ٥٦ - يجب على الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة والشركات العامة والخاصة تبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة العاملين بها .

مادة ٥٧ - تؤلف الهيئات التاديبية للنقابة من درجتين :

(أ) تؤلف الدرجة الأولى من :

وكيل النقابة ، رئيسا .

عميد كلية التجارة - جامعة القاهرة .

أحد وكلاء الوزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات يختاره مجلس النقابة من بين المقدمين به .

عضوين يعينهما مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه من الشعبة التى ينتمى إليها العضو المحال للتاديب .

(ب) وتؤلف الدرجة الثانية من :

النقيب ، رئيسا .

مستشار الدولة لوزارة الخزانة أو من ينوب عنه .

أقدم وكيل وزارة بالجهاز المركزي للمسابات من بين المقيدین بالنقابة .

عضوين يعينهما مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه .

مادة ٥٨ - يقوم بالتحقيق لجنة تؤلف من :

(١) عضوين ينتخبهما كل سنة مجلس النقابة من بين أعضائه يكون أحدهما من شعبة المطلوب محاكمته .

عضو مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل بإدارة الفتوى التابعة لوزارة الخزانة .

مادة ٥٩ - ترفع الدعوى إلى مجلس التأديب بناء على قرار النقابة ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام مجلس التأديب .

مادة ٦٠ - يجوز للعضو المقدم للمحاكمة أن يحضر بنفسه أو يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه ولمجلس التأديب أن يأمر بحضوره شخصيا .

مادة ٦١ - يعلن المطلوب محاكمته بالحضور أمام الهيئة التأديبية بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويوضح هذا الكتاب ميعاد المحاكمة ومكانها ، وملخص التهمة أو التهم المنسوبة إليه .

مادة ٦٢ - يجوز لكل من المقدم للمحاكمة ولجنة التحقيق وهيئة التأديب أن تكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهادتهم ، ومن تخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة وتجرى في شأنه أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنتح .

مادة ٦٣ - تجوز المعارضة في قرار مجلس التأديب الصادر في غيبة المحكوم عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك .

مادة ٦٤ - يجوز لمن صدر القرار ضده ، كما يجوز للنقيب بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة الدرجة الثانية .

ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى المحكوم عليه إذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غائبا .

ويجوز لمن صدر ضده قرار من هيئة الدرجة الثانية بإسقاط عضويته للنقابة أو وقفه عن العمل أن يتظلم منه إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار ويكون التظلم بتقرير يودع سكرتارية المحكمة المذكورة .

مادة ٦٥ - تكون جلسات هيئة التأديب سرية ويصدر القرار في جلسة علنية .

مادة ٦٦ - تعلن القرارات التأديبية إلى المحكوم عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها .

مادة ٦٧ - يجب على مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية إلى الوزارات أو المصالح أو الهيئات أو الشركات العامة أو الخاصة التابع لها من صدر ضده خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

مادة ٦٨ - يجوز لمن صدر قرار نهائي بإسقاط عضويته من النقابة أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضي خمس سنوات ميلادية إصدار قرار بإنهاء أثر العقوبة فإذا أُجيب طلبه كان له الحق في طلب إعادة قيد اسمه في السجل من جديد وإذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له تجديده مرة أخرى بعد ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه بقرار الرفض .

مادة ٦٩ - إذا حصل من أسقطت عضويته للنقابة على مستندات تثبت براءته جاز له أن يلتمس من مجلس تأديب الدرجة الثانية ومحكمة القضاء الإداري على حسب الأحوال إعادة النظر في القرار الصادر بإسقاط عضويته.

مادة ٧٠ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة إخطار النقابة قبل البدء في التحقيق وللنقيب أو من يندبه من أعضاء مجلس النقابة أن يحضر التحقيق.

وإذا رأت النيابة أن الوقائع المسندة إلى عضو النقابة ليست من الجسامة بحيث تستوجب المحاكمة الجنائية أو التأديبية جاز للنقابة أن ترسل إلى مجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن.



القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن نقابة المحققين الاجتماعيين

الباب السادس

النظام التأديبي

مادة ٧٥ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية الأعضاء الذين يخالفون أحكام هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة أو يرتكبون أمورا مخلة بواجبات المهنة أو ماسة بكرامتها ، مع مراعاة أن الأعضاء من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات لا يحاكمون أمام هذه الهيئة إلا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم .

مادة ٧٦ - تشكل الهيئة التأديبية للنقابة من درجتين :

(أ) هيئة تأديبية تشكل من أحد وكلى النقابة رئيسا ، ومن عضوين يختارهما مجلس إدارة النقابة لمدة سنة من بين أعضائه ، ويشترط أن يكون أحدهما من نوعية العمل الذى ينتمى اليه العضو المقدم للتأديب ، ومن أحد نواب إدارة الفتوى والتشريع للوزارة أو الهيئة التى ينتمى إليها العضو .

(ب) هيئة تأديبية استئنافية تشكل من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه ويختار ثانيهما العضو المحال إلى المحاكمة التأديبية من بين أعضاء النقابة ، فإذا لم يستعمل العضو حقه فى الاختيار خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانه بجلسته نظر الاستئناف اختار المجلس العضو الثانى .

مادة ٧٧ - العقوبات التأديبية هى :

(أ) التنبيه .

(ب) الإنذار .

(ج) اللوم .

(د) الغرامة بحد أقصى مائة جنيه تدفع لخزانة النقابة .

(و) شطب الاسم من جدول النقابة . وفى هذه الحالة لا يكون للعضو الحق فى مزاولة المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة .

هذا مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية إن كان لها محل .

مادة ٧٨ - تقوم بالتحقيق لجنة تشكل من :

(١) عضوين ينتخبهما مجلس إدارة النقابة سنويا .

(ب) عضو فنى من إدارة الفتوى والتشريع للوزارة أو الهيئة التى ينتمى إليها العضو .

مادة ٧٩ - ترفع الدعوى أمام هيئة التأديب بناء على قرار مجلس إدارة النقابة ، ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام الهيئة .

مادة ٨٠ - يعلن العضو المقدم للتأديب بالحضور أمام الهيئة التأديبية بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبين فى هذا الخطاب موعد انعقاد الهيئة ومكانه وموضوع الاتهام المنسوب إليه .

مادة ٨١ - للعضو المقدم للتأديب أن يحضر بنفسه أو يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه . وله هيئة التأديب أن تأجر بحضور العضو شخصا أمامها .

مادة ٨٢ - لكل من العضو المقدم للتأديب ولجنة التحقيق وهيئة التأديب أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يدرى شجاع شهادتهم فإذا تخلف أحد من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عقد مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة .

مادة ٨٣ - يجوز المعارضة فى قرار هيئة التأديب الصادرة فى غيبة العضو المقدم للتأديب وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يتون فى سجل بعد لذلك .

مادة ٨٤ - لمن صدر القرار ضده ولمجلس إدارة النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى العضو المقدم للتأديب إذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غائبيا .

مادة ٨٥ - جلسات هيئة التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع .

ويصدر القرار مسببا في جلسة علنية ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو إسقاط العضوية ذات أثر إلا بعد أن يصير القرار نهائيا وتبلغ القرارات التأديبية النهائية إلى مجلس إدارة النقابة وإلى الجهات التي يعمل بها العضو وتسجل في سجلات تعد لذلك .

مادة ٨٦ - يعلن قرار هيئة التأديب إلى العضو على يد محضر خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الإعلان تسليم صورة القرار إليه بإيصال موقع عليه منه .

مادة ٨٧ - لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس إدارة النقابة إعادة قيد اسمه في الجدول فإذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على إسقاط العضوية كانت كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه ، جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية إليه ، وفي هذه الحالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدي العضو رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة . فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض مع عدم الإخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ٨٨ - لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها ، دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨٩ - إذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاولة المهنة على ائلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس إدارة النقابة أن يطعن في القرار الصادر ضده بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة

التأديب الاستثنائية ، فإذا رفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنة بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

ماد ٩٠ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة في جنابة أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة إخطار النقابة قبل بدء التحقيق ، وللنقيب أو رئيس إدارة النقابة الفرعية أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة أو الفرعية الحضور ما لم تتقرر سرية ، وإذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس إدارة النقابة العامة للنظر في محاكمته تأديبيا .



القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤

بشأن نقابة المهندسين

الباب السادس

التأديب

مادة ٥٨ : يحاكم أمام الهيئات التأديبية للنقابة الأعضاء الذين يرتكبون أمورا مخلة بشرفهم أو ماسة بكرامة المهنة أو يهملون في تأدية واجباتهم أما الاعضاء العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها فلا يحاكمون أمام هذه الهيئات التأديبية إلا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم .

مادة ٥٩ - تقوم بالتحقيق لجنة تؤلف من :

(أ) عضوين ينتخبهما مجلس النقابة كل سنة من بين أعضائه يكون أحدهما من شعبة المطلوب محاكمته .

(ب) عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يختاره رئيس إدارة الفتوى لوزارة الرى .

مادة ٦٠ - تكون العقوبات التأديبية كما يلى :

(أ) لفت النظر .

(ب) الإنذار .

(ج) الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة .

(د) إسقاط العضوية من النقابة - وفى هذه الحالة لا يكون للعضو الحق فى مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة وسداد رسم القيد .

مادة ٦١ - تشكل الهيئات التأديبية للنقابة من درجتين :

(أ) وتشكل الدرجة الأولى من :

وكيل النقابة رئيسا
مهندس بدرجة أستاذ من إحدى كليات الهندسة أو المعاهد أو ما يمثلها
من الشعبة التى ينتمى إليها العضو المحال للتأديب

عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يختاره رئيس المجلس
الدولة أعضاء

مهندس من العاملين بالحكومة أو القطاع الخاص من الذميمة التي ينتمي
إليها العضو المحال للتأديب وأقدم منه في القيد بالثبوتية
.....

عضو يعينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضاء الهيئة التي
ينتمي إليها العضو المحال للتأديب .

(ب) وتشكل الدرجة الثانية من :

النقيب رئيسا

مستشار الدولة لوزارة الري
.....

أعضاء

عضو من مجلس الدولة لا تقل درجته من مستشار مساعد يشترطه
رئيس مجلس الدولة .

ولا يجوز أن يشترك في أي من الدرجتين أحد ممن اشتركوا في لجنة
التحقيق ويجب أن يصدر قرار مجلس التأديب مسبقا .

مادة ٦٢ - ترفع الدعوى إلى مجلس التأديب بناء على قرار مجلس
النقابة ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام مجلس
التأديب .

مادة ٦٣ - يجوز للعضو المقدم للمحاكمة أن يحضر بنفسه أو يوكل
من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه . والمجلس للتأديب
أن يأمر بحضوره شخصا .

مادة ٦٤ - يعلن المطلوب محاكمته بالحضور أمام الهيئة التأديبية
بكتاب مسجل يعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على
الأقل .

ويوضح هذا الكتاب ميعاد المحاكمة ومكانها ووسائل الاتهام أن الاتهام
المنسوبة إليه .

مادة ٦٥ - يجوز لكل من المقدم للمحاكمة ولجنة التحقيق وهيئة التأديب أن تكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهاداتهم ومن تخلف من هؤلاء الشهود بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة وتجرى في شأنه أحكام قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية .

مادة ٦٦ - يجوز المعارضة في قرار مجلس التأديب الصادر في غيبة المحكوم عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك بسكرتارية مجلس التأديب .

مادة ٦٧ - يجوز لمن صدر القرار من هيئة التأديب ضده كما يجوز للنقيب بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة الدرجة الثانية .

ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى المحكوم عليه إذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء المعارضة إذا كان غيابيا .

ويجوز لمن صدر قرار من هيئة الدرجة الثانية بتوقيع عقوبة تأديبية ضده أن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار .

مادة ٦٨ - تكون جلسات هيئة التأديب ومحكمة القضاء الإداري غير علنية ويصدر الحكم أو القرار في جلسة علنية .

مادة ٦٩ - تعلن القرارات التأديبية إلى المحكوم عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها ويقوم مقام الإعلان تسليم هذه القرارات لمن صدرت ضده بإيصال كتابي .

مادة ٧٠ - يجب على مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية إلى الوزارات والمصالح أو الهيئات أو الشركات العامة أو الخاصة التابع لها من صدرت ضده خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

مادة ٧١ - يجوز لمن صدر قرار نهائى بإسقاط عضويته من النقابة أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضي أربع سنوات ميلادية إصدار قرار بإنهاء أثر العقوبة فإذا أجيب طلبه كان له الحق فى طلب إعادة قيد اسمه فى السجل من جديد وإذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له تجديده مرة أخرى بعد ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه بقرار الرفض .

مادة ٧٢ - إذا حصل من أسقطت عضويته للنقابة على مستندات تثبت براءته جاز له أن يلتمس من مجلس تأديب الدرجة الثانية ومحكمة القضاء الإدارى على حسب الأحوال إعادة النظر فى القرار الصادر بإسقاط عضويته .

مادة ٧٣ - يجب على الوزارات و وحدات الإدارة المحلية والمصالح والمؤسسات العامة والهيئات العامة الاقتصادية التابعة لها والشركات المساهمة الخاصة تبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة العاملين بها .

مادة ٧٤ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة العامة إخطار النقابة قبل البدء فى التحقيق .

وإذا رأت النيابة أن الوقائع المسندة إلى عضو النقابة ليست من الجسامة بحيث تستوجب المحاكمة الجنائية أو التأديبية جاز للنقابة أن ترسل إلى مجلس النقابة التحقيق الذى أجرته ليتخذ ما يراه فى هذا الشأن طبقاً لأحكام هذا القانون .



اللائحة رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤
نظام نقابة المحامين الفنية التطبيقية

الباب السادس

القائدين

مادة ٦٥ - يحاكم أمام الهيئات التأديبية للنقابة الأعضاء الذين يرتكبون أمورا مشقة بشرتهم أو ماسة بكرامة المهنة أو الذين يهملون في تأدية واجباتهم أما الأعضاء العاملين بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها فلا يحاكمون أمام الهيئات التأديبية المذكورة إلا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم .

مادة ٦٦ - تشكل لجنة التحقيق بالنقابة أو النقابة الفرعية من :
وكيل النقابة الذي يختاره مجلس النقابة رئيسا
عضو من النيابة الإدارية التي بها مقر النقابة يختاره الرئيس المختص
للنيابة الإدارية
أعضاء

عضو يختاره مجلس النقابة المختص ممن يمارسون مهنة العضو
واقدم منه في التخرج

مادة ٦٧ - تكون العقوبات التأديبية كما يلي :

(أ) لغت النظر .

(ب) الإنذار .

(ج) الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة .

(د) إسقاط العضوية من النقابة - وفي هذه الحالة لا يكون للعضو الحق في مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة وسداد رسم القيد .

مادة ٦٨ - تشكل الهيئات التأديبية للنقابة من درجتين :

وتشكل الدرجة الأولى من :

أحد وكيلى النقابة يختاره مجلس النقابة سنويا رئيسا

أخصائي فنى من إحدى الوزارات الفنية يكون من مهنة العضو وأقدم منه فى التخرج .

أعضاء

أحد القائمين بالتدريس فى إحدى المدارس أو المعاهد المشار إليها فى المادة (٣) من مهنة العضو .

عضوين يعينهما مجلس النقابة سنويا من بين أعضائها من مهنة العضو .

وتشكل الدرجة الثانية من :

النقيب رئيسا

عضو من مجلس الدولة من إدارة الفتوى لوزارة الصناعة لا تقل درجته عن نائب .

أعضاء

ثلاثة يختارهم مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه .

ولا يجوز أن يشترك فى أى من الدرجتين أحد ممن اشتركوا فى لجنة التحقيق ويجب أن يصدر قرار مجلس التأديب مسببا .

مادة ٦٩ - ترفع الدعوى إلى مجلس التأديب بناء على قرار من مجلس النقابة ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام مجلس التأديب .

مادة ٧٠ - يجوز للعضو المقدم للمحاكمة التأديبية أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه . ولمجلس التأديب دائما أن يطلب حضور العضو شخصيا .

مادة ٧١ - يجوز للعضو المقدم للمحاكمة التأديبية وهيئة التحقيق وهيئة التأديب أن يكلفوا بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهادتهم ومن تخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام مجلس التأديب يحال إلى النيابة العمومية وتجرى فى شأنه أحكام قانونى العقوبات والإجراءات الجنائية .

مادة ٧٢ - تجوز المعارضة في قرار مجلس التأديب الصادر في غيبة المحكوم عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك بسكرتارية مجلس التأديب .

مادة ٧٣ - يجوز لمن صدر القرار ضده من مجلس التأديب كما يجوز للنقيب بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة الدرجة الثانية ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار للمحكوم عليه إذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء المعارضة إذا كان غائبا .

ويجوز لمن صدر قرار ضده من هيئة الدرجة الثانية بتوقيع عقوبة تأديبية أن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار .

مادة ٧٤ - تكون جلسات هيئة التأديب ومحكمة القضاء الإداري غير علنية ومع ذلك يصدر الحكم أو القرار في جلسة علنية .

مادة ٧٥ - يعلن قرار مجلس التأديب إلى العضو بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويقوم مقام الإعلان تسليم صورة القرار إلى العضو بإيصال كتابي .

مادة ٧٦ - يجب على مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية إلى الجهة التي يعمل بها العضو خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها .

مادة ٧٧ - يجوز لمن صدر قرار بإسقاط عضويته من النقابة أن يطلب من هيئة التأديبية الثانية بعد مضي أربع سنوات ميلادية من تاريخ القرار النهائي على الأقل إصدار قرار بإنهاء أثر العقوبة وإعادة قيده فإذا أُجيب إلى طلبه كان له الحق في طلب إعادة قيد اسمه بالسجل وتعتبر أقدميته فيه من تاريخ القيد الجديد .

مادة ٧٨ - إذا حصل من حكم بإسقاط عضويته على مستندات تثبت براءته جاز له أن يلتمس من هيئة التأديب أو من محكمة القضاء الإداري على حسب الأحوال إعادة النظر فيما نسب إليه .

مادة ٧٩ - يجب على الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والمؤسسات العامة والهيئات العامة الاقتصادية التابعة لها والشركات المساهمة الخاصة تبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أى عضو من أعضاء النقابة العاملين فى هذه الجهات خلال عشرة أيام من تاريخ صدورهما .

مادة ٨٠ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة العامة إخطار النقابة قبل البدء فى التحقيق وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية أو لمن يندبه من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية حضور التحقيق ما لم يتقرر سريته .

وإذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة ثابتة ولكنها لا تستوجب المحاكمة الجنائية أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة للنظر فى محاكمته تأديبياً إذا رأى محلاً لذلك .



مواثيق

الشرف المهنية

والمواد المتصلة بالتأديب

في اللوائح الداخلية

لبعض النقابات

ملاحظات :

- رغم ما يوجد من تباين بين طبيعة كل مهنة من المهن الحرة إلا أن هناك اتفاقاً بينها حول بعض القيم أو الالتزامات التي ألزمت بها أعضائها فيما نصت عليه من أحكام فى موثيق الشرف أو اللوائح الداخلىه لبعض هذه النقابات وأظهر هذه القيم والآداب المهنية المتفق عليها :

- ١ - عدم الاستمانة فى مزاوله المهنة بالوسطاء أو السماسرة .
- ٢ - عدم اتخاذ وسائل الدعاية لجلب العملاء .
- ٣ - عدم مزاحمة الزملاء بطريقه غير كريمه أو الإساءة إليهم لدى العملاء .
- ٤ - عدم مقاضاة الزملاء فى المهنة بدون إذن من النقابة .
- ٥ - الاقتصار على البيانات الشخصيه والمهنيه والعلميه فيما يكتب على المطبوعات أو اللافتات .
- ٦ - عدم المبالغة فى حجم اللافتة أو فى عددها .
- ٧ - عدم إفشاء أسرار العملاء .
- ٨ - الالتزام بإخطار النقابة عن أى تغيير فى عنوان مكان ممارسة المهنة .



قرار وزير الصحة ٢٣٤ لسنة ١٩٧٤ بإصدار لائحة آداب وميثاق شرف مهنة الطب البشرى

مادة ١ - إن مهنة الطب تميزت بين المهن منذ فجر التاريخ بتقاليد كريمة وميثاق شرف وقسم جرى العرف على أن يؤديه الطبيب الجديد قبل أن يبدأ مزاولة المهنة ، واستمرارا لهذا التقليد يجب على كل طبيب قبل مزاولته المهنة أن يؤدى القسم التالى أمام نقيب الأطباء أو من ينوب عنه :

«اقسم بالله العظيم أن أؤدى عملى كطبيب بصدق وأمانة وإخلاص وأن أحافظ على سر المهنة وأحترم قوانينها وأن تظل علاقتى بمرضى وبزملائى وبالمجتمع وفقا لما نصت عليه لائحة آداب وميثاق شرف المهنة .

واجبات الطبيب فى المجتمع

مادة ٢ - الطبيب فى موقع عمله الخاص أو الرسمى مجند لخدمة المجتمع من خلال مهنته وبكل إمكانياته وطاقاته فى ظروف السلم والحرب .

مادة ٣ - على الطبيب أن يساهم فى دراسة وحل المشكلات الصحية للمجتمع ، وأن يشترك فى مساهمة النقابة فى توجيه السياسة وفقاً للمبادئ الاشتراكية . وأن يكون متعاوناً مع أجهزة الدولة الصحية فيما يطلب من بيانات أو إحصاءات لازمة لوضع السياسة والخطط الصحية .

مادة ٤ - على الطبيب أن يكون قدوة فى مجتمعه فى دعم الأفكار والقيم الاشتراكية أمينا على حقوق المواطنين فى الرعاية الصحية منزها عن الاستغلال المادى لمرضى أو زملائه .

واجبات الأطباء نحو مهنتهم

مادة ٥ - على الطبيب أن يراعى الثقة والامانة فى جميع تصرفاته وأن يحافظ على كرامته وكرامة المهنة .

مادة ٦ - لا يجوز للطبيب أن يضع تقريراً أو يعطى شهادة تفاير الحقيقة .

مادة ٧ - لا يجوز للطبيب أن يأتي عملاً من الأعمال الآتية :

(أ) الاستعانة بالوسطاء لاستغلال المهنة سواء كان ذلك بأجر أم بدون أجر .

(ب) السماح باستعمال إسمه في ترويج الأدوية أو العقاقير أو مختلف أنواع العلاج .

(ج) إعاره إسمه لأغراض تجارية على أى صورة من الصور .

(د) طلب أو قبول مكافأة أو أجر من أى نوع كان نظير التعهد بوصف أدوية أو أجهزة معينة للمرضى أو إرسالهم إلى مستشفى أو مصحح علاجي أو دور للتمريض أو صيدلية أو معمل محدد .

(هـ) القيام بإجراء استشارات في محال تجارية أو ملحقاتها مما هو معد لبيع الأدوية أو الأجهزة التى يشير باستعمالها سواء كان ذلك بالمجان أو نظير مرتب أو مكافأة .

(و) لا يجوز للطبيب أن يتقاسم أجره مع أى من زملائه إلا من يشترك معه فى العلاج فعلاً كما لا يجوز له أن يعمل وسيطاً لطبيب آخر أن مستشفى بأى صورة من الصور .

(ز) لا يجوز للطبيب أن يستعمل وسائل غير علمية فى مزاوله المهنة .

مادة ٨ - لا يجوز للطبيب أن يعلن بأى وسيلة من وسائل الإعلام عن طريقة جديد للتشخيص أو العلاج بقصد استخدامها إذا لم يكن قد اكتمل اختبارها وثبتت صلاحيتها ونشرت فى المجالات الطبية كما لا يجوز له أيضاً أن ينسب لنفسه بدون وجه حق أى كشف علمى .

مادة ٩ - لا يجوز للطبيب على أية صورة من الصور أن يقوم بدعاية لنفسه سواء كان ذلك بطريق النشر أو الإذاعة أو الصور المتحركة أو أى طريقة أخرى من طرق الإعلام .

مادة ١٠ - لا يجوز للطبيب عند فتح عيادة أو نقلها أن يعلن عن ذلك أكثر من ثلاث مرات في الجريدة الواحدة ويجوز له إذا غاب عن عيادته أكثر من أسبوعين أن ينشر في الجريدة الواحدة وبالحروف العادية إعلانين : الأول قبل الغياب والثاني بعده .

مادة ١١ - يجب أن يقتصر في المطبوعات والتذاكر الطبية وما في حكمها ولافتة الباب على ذكر اسم الطبيب ولقبه وعنوانه والقباب (درجاته) العلمية والشرفية ونوع تخصصه ومواعيد عيادته ورقم تليفونه ، ويجب أن تكون جميع البيانات المذكورة مطابقة للحقيقة وما هو مقيد بسجلات النقابة . وفي حالة تغيير مكان العيادة يجوز للطبيب أن يضع إعلانا بعنوانه الجديد لمدة ستة أشهر على الأكثر في المكان الذي تركه .

مادة ١٢ - لا يجوز للطبيب أن يستغل وظيفته بقصد الاستفادة من أعمال المهنة أو الحصول على كسب مادي من المريض ، كما لا يجوز له أن يتقاضى من المريض أجرا عن عمل يدخل في اختصاص وظيفته الأصلية التي يؤجر عليها من جهة أخرى .

مادة ١٣ - على الطبيب أن يلتزم بالحد الأقصى لأتعاب العلاج طبقا للجدول الذي تضعه النقابة . .

واجبات الأطباء نحو مرضاهم

مادة ١٤ - على الطبيب أن يبذل كل ما في وسعه نحو مرضاه ، وأن يعمل على تخفيف الألم وأن تكون معاملته لهم مشبعة بالعطف والحنان ، وأن يسوى بينهم في الرعاية ولا يميز بينهم بسبب مركزهم الأبوي أو الاجتماعي أو شعوره للشخصي نحوهم .

مادة ١٥ - يجوز للطبيب أن يعتذر عن معالجة أي مريض منذ البداية لأسباب شخصية أو تتعلق بالمهنة ، أما في الحالات المستعجلة فلا يجوز للممارس العام الاعتذار كما لا يجوز للطبيب الاختصاصي رفض معالجة مريض إذا استدعاه لذلك الممارس العام ولم يتيسر وجود أخصائي غيره .

مادة ١٦ - عندما يكف طبيب عن علاج أحد مرضاه لأي سبب من الأسباب عليه أن ينلئ للطبيب الذي يحل محله بالمعلومات التي يعتقد أنها لازمة لاستمرار العلاج إذا طلب منه ذلك .

مادة ١٧ - على الطبيب أن ينبه المريض وأهله إلى اتخاذ أسباب الوقاية ويرشدهم إليها ويحذرهم مما يترتب على عدم مراعاتها .

مادة ١٨ - على الطبيب الذى يدعى لعيادة قلصر أو ناقص الأهلية أو مريض فاقد الوعى فى حالة خطورة أن يبذل ما فى متناول يديه لإنقاذه ولو تعذر عليه الحصول فى الوقت المناسب على موافقة وليه أو الوصى أو القيم عليه . كما يجب عليه ألا يتنحى عن معالجته إلا إذا زال الخطر أو أصبح الاستمرار فى العلاج غير مجد أو إذا عهد بالمريض إلى طبيب آخر .

مادة ١٩ - يجوز للطبيب لأسباب إنسانية عدم إطلاع المريض على عواقب المرض الخطيرة وفى هذه الحالة عليه أن ينهى إلى أهل المريض خطورة المرض وعواقبه الخطيرة إلا إذا أبدى للمريض رغبته فى عدم إطلاع أحد على حالته أو عين أشخاصا لاطلاعهم عليه .

مادة ٢٠ - لا يجوز للطبيب إفشاء أسرار مريضه التى اطلع عليها بحكم مهنته .

مادة ٢١ - على الطبيب عند الضرورة أن يقبل أو يدعو إلى استشارة طبيب غيره يوافق عليه المريض وأهله .

مادة ٢٢ - لا يجوز للطبيب استغلال صلته بالمريض وعائلته لأغراض تتنافى مع كرامة المهنة .

مادة ٢٣ - (أ) عند حدوث أخطاء مهنية تؤدى إلى وفاة المريض يقوم الطبيب نفسه بإبلاغ النيابة المختصة باعتباره مبلغا عن الوفاة مع طلب إبداء رأى الطبيب الشرعى فى الحالة .

(ب) يجوز للطبيب إبلاغ النيابة العامة عن أى اعتداء يقع عليه بسبب أداء مهنته قبل إبلاغه النقابة الفرعية المختصة على أن يقوم بإبلاغ نقابته فى أقرب فرصة .

واجبات الأطباء نحو زملائهم

مادة ٢٤ - على الطبيب تسوية أى خلاف ينشأ بينه وبين أحد زملائه

فى شئون المهنة بالطرق الودية فإذا لم يسو الخلاف على هذا الوجه أبلغا الأمر إلى مجلس النقابة الفرعية المختص .

مادة ٢٥ - لا يجوز للطبيب أن يسعى لمزاحمة زميل له بطريقة غير كريمة فى أى عمل متعلق بالمهنة أو علاج مريضه . كما لا يجوز له الإقلال من قدرات زملائه .

مادة ٢٦ - إذا حل طبيب محل زميل له فى عيادته فعليه ألا يحاول استغلال هذا الوضع لهياله النشخصى .

مادة ٢٧ - لا يجوز للطبيب أن يتقاضى أتعابا عن علاج زميل له أو علاج زوجته وأولاده .

مادة ٢٨ - إذا دعى طبيب لعيادة مريض يتولى علاجه طبيب آخر استحالته دعوته فعليه أن يترك إتمام العلاج لزميله بمجرد عودته وأن يبلغه ما اتخذ من إجراءات مالم ير المريض أو أهله استمراؤه فى العلاج .

مادة ٢٩ - لا يجوز للطبيب فحص أو علاج مريض يعالجه زميل له فى مستشفى إلا إذا استدعاه ذلك الطبيب المعالج أو إدارة المستشفى .

مادة ٣٠ - لا يجوز للطبيب المعالج أن يرفض طلب المريض أو أهله دعوة طبيب آخر ينضم إليه على سبيل الاستشارة إنما له ألا يستجيب إذا أصر المريض أو أهله على استشارة طبيب معين لا يقبله بدون إبداء أسباب ذلك .

مادة ٣١ - إذا رفض الطبيب المعالج القيام بعلاج المريض وفقا لما قرره الأطباء المستشارون ، فيجوز له أن ينسحب ، وفى هذه الحالة يجوز لأحد الأطباء المستشارين القيام بمباشرة العلاج .



مواد التاديب

في اللائحة الداخلية لنقابة الأطباء

الباب السابع

النظام التأديبي

مادة ٧٦ - ينشأ بالنقابة العامة سجل مسلسل الصفحات تقيد وترقم فيه الدعاوى التأديبية المرفوعة على الأعضاء بحسب تاريخ ورود مستنداتها من الجهات المختصة بإحالة أعضاء النقابة إلى المحاكمة التأديبية وتتضمن صفحات السجل ، فضلا عن الأرقام المسلسلة للدعاوى التأديبية المرفوعة أقساما (خانات) تثبت فيها البيانات الآتية :

- (أ) اسم الطبيب المحال للمحاكمة التأديبية ورقم قيده بجدول النقابة .
- (ب) جهة الإحالة إلى المحاكمة التأديبية وهي إما مجلس النقابة العامة أو مجالس النقابة الفرعية أو النيابة العامة .
- (ج) بيان موجز لموضوع الدعوى أو التهم المنسوبة إلى الطبيب المحال وذلك وفقا للقرار الصائر بالإحالة .
- (د) بيان كيفية سير الدعوى أمام الهيئة التأديبية من حيث الجلسات المحددة لنظرها والتواريخ التي أجلت فيها وأسباب هذه التأجيلات .
- (هـ) نص القرار الصائر في الدعوى .

مادة ٧٧ - تعد الدعوى التأديبية مرفوعة على عضو النقابة بمجرد صدور قرار جهة الاختصاص المنصوص عليها قانونا بإحالة العضو إلى المحاكمة التأديبية والجهات المختصة بإحالة أعضاء النقابة إلى المحاكمة التأديبية هي :

- (١) مجلس النقابة العامة .
- (٢) مجلس النقابة الفرعية التي يتبعها العضو .
- (٣) النيابة العامة .

وعلى سكرتارية النقابة العامة قيد الدعاوى بالسجل المعد لذلك على الوجه المبين بالمادة السابقة وذلك بمجرد تلقيها لمستندات الدعوى وقرار

الإحالة من الجهات المختصة ثم تقوم بعد ذلك بعرض ملف الدعوى على السيد الدكتور رئيس الهيئة التأديبية ليقوم بتحديد جلسة لنظرها ثم تتولى السكرتارية بعد ذلك إخطار كل من العضو المحال للمحاكمة التأديبية بتاريخ الجلسة وملفخص للتهمة المنسوبة إليه من واقع قرار الإحالة مع تكليفه بالحضور بالجلسة المحددة لتقديم دفاعه وكذلك إخطار ممثل الاتهام بالحضور وتوجيه الاتهام وتقديم المستندات المؤيدة لصحة وثبوت هذا الاتهام ويشترط أن يتم الإخطار قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بخمسة عشر يوما على الأقل بكتاب مسجل بعلم الوصول .

مادة ٧٨ - لكل طبيب مقدم للمحاكمة التأديبية أن يحضر بنفسه الجلسات المحددة لنظرها أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للحضور والدفاع عنه ويجوز للهيئة أن تأمر بحضوره شخصيا إن رأت ضرورة لذلك .

مادة ٧٩ - جلسات الهيئة التأديبية سرية ولا يسمح بحضورها إلا لكل من ممثل الاتهام المختص والطبيب المحال للمحاكمة ومن يوكله للدفاع عنه .

مادة ٨٠ - تصدر قرارات الهيئة التأديبية بأغلبية آراء أعضائها وتحرر مسودة القرار بالقلم الرصاص ويوقع عليها رئيس الهيئة وأعضائها .

مادة ٨١ - ينسخ من القرار أصل وأربع صور ويوقع الأصل والصور من رئيس الهيئة ويختم بخاتم النقابة .

مادة ٨٢ - تقوم النقابة بإعلان الطبيب الصائر في شأنه القرار بصورة منه مرفقة بخطاب من النقابة وذلك بالبريد المسجل بعلم الوصول خلال الفترة اللازمة لنسخ المسودة وتوقيع الصور من رئيس الهيئة وتحرير الكتاب المرفق بها وذلك إذا كان القرار حضوريا ، كما ترسل صورة من القرار مرفقة بخطاب من النقابة لرئيس لجنة التحقيق بالنقابة الفرعية المختصة ، كما ترسل صورة من القرار للسيد سكرتير عام النقابة العامة مرفقة بخطاب موقعا عليه من رئيس الهيئة .

أما إذا كان القرار غيابيا وذلك فى حالة عدم حضور الطبيب المحال
أية جلسة من جلسات التأديب فيتعين إعلانه بالقرار على يد محضر .
مادة ٨٣ - لا يجوز توقيع أكثر من عقوبة تأديبية واحدة فى الدعوى
التأديبية الواحدة

مادة ٨٤ - يعد قرار الهيئة التأديبية واجب التنفيذ فور صدوره فى
حالة قضائه بالعقوبات التأديبية الآتية :

(أ) التنبيه .

(ب) الإنذار .

(ج) اللوم .

(د) الخرامة .

ولا ينفذ القرار الصادر بالعقوبات الأخرى إلا بعد أن يكون القرار
نهائيا وذلك إما بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى كل من
الطبيب الصادر ضده القرار وممثل الاتهام إذا كان القرار حضوريا ولم
يتم استئنافه أمام هيئة التأديب الاستئنافية أو بعد مضي ستين يوما من
تاريخ إعلان القرار للطبيب الصادر ضده القرار وممثل الاتهام وذلك فى
حالة عدم المعارضة فى القرار أو استئنافه إذا كان القرار يصدر غيابيا .
مادة ٨٥ - فى حالة صدور القرار بالرقف عن مزاولة المهنة وإسقاط
العضوية فلا ينفذ إلا بعد أن يصير القرار نهائيا طبقا للوجه المبين فى
المادة السابقة .

مادة ٨٦ - تقوم النقابة بإبلاغ القرارات التأديبية التى صارت نهائية
إلى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التى يعمل بها العضو ويسجل
فى السجلات المعدة لذلك .

مادة ٨٧ - ترفع المعارضة لقرارات الهيئة التأديبية الابتدائية الصادرة
غيابيا أمام هيئة التأديب الابتدائية بالنقابة العامة وذلك خلال ثلاثين يوما
من تاريخ إعلان الطبيب الصادر ضده القرار المعارض فيه وذلك بتقرير
يقدم من الطبيب أو من فى حكمه .

مادة ٨٨ - يعد القرار الصادر فى المعارضة حضوريا فى جميع
الأحوال ولا يجوز المعارضة فيه .

مادة ٨٩ - لمن صدر القرار ضده ولمجلس النقابة بناء على طلب لجنة
التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية طبقا للمادة ٥٨
من قانون النقابة .

قرار وزير الصحة رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٠

بإصدار لائحة آداب الصيدالة

الباب الأول

مادة ١ - يجب أن تكون العلاقة بين الصيدالة على أسس من التعاون على أداء الواجب .

مادة ٢ - على الصيدلي ألا يسعى إلى زملائه سواء بالانتقاص من مكانتهم العلمية أو الأدبية أو للعادية أو بأية وسيلة أخرى .

مادة ٣ - على الصيدلي الذي يعمل بالمنشآت الصيدلية المختلفة أيا كان نوعها ألا يزاحم زملاءه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأن يمتنع عن المضاربة وأن يتقيد تماما بالأسعار المحددة وينفذ قرارات النقابة بعدم الاتفاق على عقد توريد أدوية لأي مؤسسة أو شركة أو هيئة إلا طبقا للعقد النموذجي الذي يصدره مجلس النقابة مع التقيد بشروطه ويعتبر باطلا كل تعاقد يخالف العقد النموذجي .

مادة ٤ - لا يجوز للصيدلي أن يروج لمهنته بأي طريق من طرق الإعلان والنشر وعليه أن يمتنع عن استخدام الوسائل غير المشروعة لجلب العملاء ، ولا يسعى بأي وسيلة لاجتذاب موظفي المنشآت الأخرى .

مادة ٥ - يجب أن توافق النقابة الفرعية على الاسم التجاري لكل منشأة صيدلية جديدة في حدود دائرتها .

الباب الثاني

العلاقة بين الصيدالة والجمهور

مادة ٦ - يجب على الصيدلي أن يحرص على كرامة مؤسسته أمام الجمهور بوجه عام وعملائه بوجه خاص وأن يحسن معاملة المترددين على منشأته .

مادة ٧ - يجب ألا تكون التذكرة الطبية موضوع بحث في صلاحية الدواء بين الصيدلي والمريض .

الباب الثالث

العلاقة بين الصيدلة والنقابة

مادة ٨ - يجب أن يتعاون الصيدلى كمعضو عامل مع نقابته على تنفيذ أحكام القوانين واللوائح ذات الارتباط بتقاليد المهنة وأدائها ويكون لمن تندبه النقابة العامة أو الفرعية حق مراقبة تنفيذ قانون النقابة ولائحتها الداخلية ولائحة آداب المهنة والصيدلى ملزم بتسيير وتسهيل مهمة المندوب .

مادة ٩ - لا يجوز للصيدلى مقاضاة أحد زملائه بسبب يتصل بالمهنة قبل الحصول على إذن كتابى من مجلس النقابة العامة ويجوز فى حالة الاستعجال صدور الإذن من النقيب .

مادة ١٠ - يجب على كل عضو إخطار النقابة عن المنشآت التى يزاول المهنة بها وعن كل تعديل يطرأ على ذلك فى خلال أسبوع من تغييره .

الباب الرابع

أحكام عامة

مادة ١١ - يجب على الصيدلى أن يتبع المواعيد المحددة للعمل بالمؤسسات الصيدلية والقواعد التنظيمية التى تصدرها النقابة أو النقابة الفرعية الخاصة بمواعيد الأجازات السنوية والراحة الأسبوعية والخدمة الليلية .

مادة ١٢ - لا يجوز للصيدلى أن يعقد اتفاقاً من أى نوع كان مع أى طبيب لصرف أدوية لمرضاه بشروط خاصة .

مادة ١٣ - إذا كشف الصيدلى عن خطأ فى التذكرة الطبية عليه أن يمتنع عن صرفها ويجوز إصلاح الخطأ إذا كان الاتصال بالطبيب الذى حذر التذكرة ممكناً على أن يثبت ذلك فيها وفى دفتر قيد التذاكر الطبية .

مادة ١٤ - لا يجوز للعضو إفشاء الأسرار التى أوثمن عليها بحكم مهنته إلا فى حدود ما يقتضيه القانون .

مادة ١٥ - يجب على العضو-التعاون مع اللجان التي تشكلها النقابة العامة أو الفرعية .

مادة ١٦ - العضو مسئول عن تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المتعلقة بمزاولة المهنة .

مادة ١٧ - لمجلس النقابة في جميع الأحوال أن يكلف الصيغلي بالامتناع عن أى مخالفة لهذه اللائحة .

مادة ١٨ - كل من يخالف أحكام هذه اللائحة أو القرارات الصادرة عن مجلس النقابة يحال إلى المحاكمات التأديبية وفقا لأحكام قانون النقابة .

★ ★ ★

لائحة آداب المهنة لنقابة الصيادلة

الباب الأول

العلاقة بين الصيادلة

مادة ١ - يجب أن تكون العلاقة بين الصيادلة على أسس من التعاون على أداء الواجب .

مادة ٢ - على الصيدلي ألا يسعى إلى زملائه سواء بالانتقاص من مكانتهم العلمية أو الأدبية أو المادية أو بأية وسيلة أخرى .

مادة ٣ - على الصيدلي الذي يعمل بالمتنشات الصيدلية المختلفة أيا كان نوعها ألا يزاحم زملاءه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأن يمتنع عن المضاربة وأن يتقيد تماما بالأسعار المحددة وينفذ قرارات النقابة بعدم الاتفاق على عقد توريد أدوية لأي مؤسسة أو شركة أو هيئة إلا طبقا للعقد النموذجي الذي يصدره مجلس النقابة ، مع التقيد بشروطه ويعتبر باطلا كل تعاقد يخالف العقد النموذجي .

مادة ٤ - لا يجوز للصيدلي أن يروج لمهنته بأي طريق من طرق الإعلان والنشر وعليه أن يمتنع عن استخدام الوسائل غير المشروعة لجلب العملاء ، ولا يسعى بأي وسيلة لاجتذاب موظفي المتنشات الأخرى .

مادة ٥ - يجب أن توافق النقابة الفرعية على الاسم التجاري لكل منشأة صيدلية جديدة في حدود دائرتها .

الباب الثاني

العلاقة بين الصيادلة والجمهور

مادة ٦ - يجب على الصيدلي أن يحرص على كرامة مؤسسته أمام الجمهور بوجه عام وعملائه بوجه خاص وأن يحسن معاملة المترددين على منشاته .

مادة ٧ - يجب ألا تكون التذكرة الطبية موضوع بحث في صلاحية الدواء بين الصيدلي والمريض .

الباب الثالث

العلاقة بين الصيدلة والنقابة

مادة ٨ - يجب أن يتعاون الصيدلي كعضو عامل مع نقابته على تنفيذ أحكام القوانين واللوائح ذات الارتباط بتقاليد المهنة وأدائها ويكون لمن تندبه النقابة العامة أو الفرعية من مراقبة تنفيذ قانون النقابة ، ولائحتها الداخلية ولائحة آداب المهنة والصيدلي ملزم بتيسير وتسهيل مهمة المندوب .

مادة ٩ - لا يجوز للصيدلي ماضاة أحد زملائه بسبب يتصل بالمهنة قبل الحصول على إذن كتابي من مجلس النقابة العامة ، ويجوز في حالة الانسحاب صدور الإذن من النقيب .

مادة ١٠ - يجب على كل عضو إخطار النقابة عن المنشأت يزاول المهنة بها وعن كل تعديل يطرأ على ذلك في خلال أسبوع من تغييره .

الباب الرابع

أحكام عامة

مادة ١١ - يجب على الصيدلي أن يتبع المواعيد الممعدة للعمل بالمؤسسات الصيدلية والقواعد التنظيمية التي تصدرها النقابة أو الفرعية الخاصة بمواعيد الإجازات السنوية والراحة الأسبوعية والخصومات اليلية .

مادة ١٢ - لا يجوز للصيدلي أن يعقد اتفاقاً من أي نوع كان مع أي طبيب لصرف أدوية لمرضاه بشروط خاصة .

مادة ١٣ - إذا كشف الصيدلي عن خطأ في التذكرة الطبية عليه أن يمتنع عن صرفها ويجوز إصلاح الخطأ إذا كان الاتصال بالطبيب الذي حرر التذكرة ممكناً على أن يثبت ذلك فيها وفي دفتر قيد التذاكر الطبية .

مادة ١٤ - لا يجوز للعضو إفشاء الأسرار التي أوتمن عليها بحكم مهنته إلا في حدود ما يقتضيه القانون .

مادة ١٥ - يجب على العضو التعاون مع اللجان التي تشكلها النقابة العامة أو الفرعية .

مادة ١٦ - العضو مسئول عن تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المتعلقة بمزاولة المهنة .

مادة ١٧ - لمجلس النقابة في جميع الأحوال أن يكلف الصيدلي بالامتناع عن أي مخالفة لهذه اللائحة .

مادة ١٨ - كل من يخالف أحكام هذه اللائحة أو القرارات الصادرة من مجلس النقابة يحال إلى المحاكمات التأديبية وفقا لأحكام قانون النقابة .

★ ★ ★

النصوص الخاصة

بواجبات الاعضاء فى النظام الداخلى لنقابة
المهندسين الصادر بقرار وزير الرى رقم
٢١٣٣ لسنة ١٩٧٥

الباب الرابع

واجبات أعضاء النقابة

مادة ١٣٧ - يؤدى عضو النقابة خلال الثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ
قيده أمام لجنة من ثلاثة أعضاء ، ينتخبهم مجلس النقابة من بين أعضائه ،
اليومين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمال مهنتى بالأمانة والشرف وأن أحافظ
على سر المهنة وكرامتها وأن أحترم قوانينها وتقاليدها » .

مادة ١٣٨ - لا يجوز لعضو النقابة أن يقوم بأى عمل يتنافى مع كرامة
المهنة .

مادة ١٣٩ - إذا اقتضى العمل المسند إلى عضو النقابة معاملة إحدى
الشركات أو الهيئات التى يتولى هو إدارتها أو عضويتها ، وتكون له مصلحة
مادية فيها ، يجب عليه أن يبلغ ذلك كتابة وصرحة إلى صاحب العمل وأن
يحصل على موافقته كتابة على هذا التعامل .

مادة ١٤٠ - لا يجوز لعضو النقابة أن ينتفع ماديا من أى اختراع أو تمن
عليه أو اطلع عليه بسبب المهنة ، كما لا يجوز له أن يطلع أحدا على هذا
الاختراع بأى طريقة كانت ولا أن يسهل له الوصول إلى معرفته أو الانتفاع
به سواء بمقابل أو بغير مقابل ما لم يحصل على إذن كتابى صريح من صاحب
الاختراع ببيع له ذلك .

مادة ١٤١ - لا يجوز لعضو النقابة أن يؤدى عملا للغير إذا كان لهذا
العمل اتصال مباشر بعمل مسند إليه أو كان مختصا بإبداء الرأى أو البت
فيه أو الترخيص به .

مادة ١٤٢ - يجب على عضو النقابة قبل التعاقد على أى عمل سبق إسناده إلى عضو آخر أن يتحقق من وفاء صاحب العمل بتعهداته مع العضو الذى باشر العمل قبله .

مادة ١٤٣ - يجب على عضو النقابة معاملة زملائه معاملة قائمة على الثقة المشتركة والاحترام المتبادل ويجب عليه أن يمتنع عن التذديد بمعلومات زملائه الفنية أو الانتقاص منها أو الحط من شأنها ، وعن انتقاد أعمال زملائه الذين باشروا قبله هذه الأعمال .

مادة ١٤٤ - يجب على عضو النقابة إذا مست كرامته كسهندس أو مست كرامة المهنة فى شخصه أن يبلغ ذلك كتابة إلى مجلس النقابة قبل الانتهاء بشكواه أو دعواه إلى الجهات المختصة .

مادة ١٤٥ - يجب على عضو النقابة أن يجيب على أية شكوى تقدم ضده وذلك فى السيعاد الذى يحدده .

كما يجب عليه أن يحضر أمام لجنة التحقيق المختصة وأن يهيب على الأسئلة التى ترجعها إليه ويجب عليه أيضا احترام قرارات النقابة وتنفيذها .

مادة ١٤٦ - لعضو النقابة أن يضع لافتة للإعلان عن مكتبه . ويجب ألا تزيد مقاسات هذه اللافتة على ١٠ فى ٨٠ سنتيمترا ، وأن تتضمن باللغة العربية اسم العضو ولقبه المهنى واختصاصاته ويجوز أن تتضمن اللافتة بيانا بدرجاته العملية .

ويجوز للعضو أن يضع لافتة أخرى مماثلة لتنبيه الجمهور إذا كان مكتبه فى مكان غير ظاهر .

وفى حالة تغيير المكتب يجوز للعضو أن يضع فى المكتب القديم زعلانا عن مكتبه الجديد لمدة ستة أشهر على الأكثر .

مادة ١٤٧ - لعضو النقابة أن يضع لافتة بجوار الأعمال التى يباشرها بشرط أن تتضمن هذه اللافتة البيانات المشار إليها فى المادة السابقة والا تزيد مقاساتها على ٨٠ فى ١٢٠ سم ولعضو النقابة أن يضع على باب سكنه لافتة متضمنة البيانات المتقدمة بشرط أن تكون فى شكل وحجم اللافتات التى يضعها جيرانه .

مادة ١٤٨ - يجب على عضو النقابة أن يسجل البيانات المشار إليها في المادة ١٤٦ من هذا النظام على جميع الأوراق والمطبوعات والرسومات والعقود التي يستعملها في أعماله الهندسية .

مادة ١٤٩ - يجب على عضو النقابة إبلاغ مجلس الشعبة المختص أو النقابة الفرعية بكل ما يقع تحت نظره من مخالفات لأحكام المادتين ٤٥ ، ٤٦ من قانون النقابة رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٧ وإلا كان مسؤولاً تأديبياً عن عدم التبليغ .

مادة ١٥٠ - لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ إجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة قبل الحصول على إذن كتابي من مجلس النقابة فإذا لم يصدر هذا الإذن خلال شهر من تاريخ طلب هذا الإذن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، جاز للعضو اتخاذ هذه الإجراءات .

ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الإذن من التقيب أو من ينوب عنه ، ولا يخل ذلك بحق ذوي الشأن في اتخاذ الإجراءات التحقيقية أو الوقتية التي يرونها لازمة للمحافظة على حقوقهم .

ويجب أن يتضمن طلب الإذن أسماء الخصوم ، وعناوينهم ، وموضوع الخصومة بالتفصيل والمستندات المؤيدة له .

وإذا كان الإذن مطلوباً لإقامة دعوى جنحة مباشرة أو الادعاء مدنياً أمام المحكمة الجنائية ، يجب على الطالب أن يرفق بطلب الإذن صورة من التحقيقات التي أجريت في الدعوى إن وجدت .

وعلى العضو أن يقصر مرافقته في حالة قيام الدعوى على ما يؤيد وجهة نظره دون مساس بكرامة العضو المدعى عليه .

مادة ١٥١ - يجب على كل عضو في حالة تغييره بصفة غير عارضة محل ممارسته لمهنته أو محل إقامته أن يخطر النقابة والنقابة الفرعية بالمحل الجديد لإقامته أو ممارسته المهنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التغيير يكتب موصى عليه بعلم الوصول .



ميثاق الشرف الصحفي
الذى اقره المجلس الأعلى للصحافة
بجلسة ٢٣ مارس ١٩٨٣

نحن الصحفيين المصريين إيماناً منا بجلال مهنة الصحافة وصلة
الضمير الصحفى بضمير الرأى العام نتشرف بإعلان هذا الميثاق ونلتزم
به .

أولا

★ إن مفهوم الصحافة مرتبط بحرية الصحافة تحت رقابة الشعب
وخدمه .

★ إن الدفاع عن شرف الصحافة حتى لا يتجزأ من الدفاع عن الحريات
التي كفلها الدستور للفرد والمجتمع ، والدفاع عن حقوق الزمالة وكرامتها
بين الصحفيين جزء لا يتجزأ من الدفاع عن شرف الصحافة .

★ إن أداء الصحفى قوامه الصدق فى القول والإخلاص للوطن ، شعبه
وأرضه وتاريخه وحريته وشرفه وقيمه ومبادئه ومصالحه .

★ إن الكلمة المكتوبة الصانقة وما فى حكمها من وسائل التعبير
الصحفى أمانة فى أعناق الصحفيين يدافعون عنها كما يدافعون عن شرف
مهنتهم دفاعاً أساسه العدل وسيادة القانون ، وهى أمانة تقتضى احترام
كل ما للأسرة المصرية من حرمان وحرمان .

★ إن حماية الرأى العام والذوق العام مما يضرهما واجب صحفى
مقدس .

★ إن كرامة الصحفى من كرامة وطنه ومهنته .

ثانياً

إن هذه القواعد الست لشرف الصحافة تتطلب الالتزام بما يأتى :

(١) أن يكون محظورا على الصحفيين رؤساء كانوا أو رؤوسين تجريح
أحدهم تجريحاً شخصياً أو حجب حق من حقوقه أو عدم تمكينه من أداء واجب
من واجباته المهنية أو إكراهه على أن يقول أو أن يعمل ما يمس صفته الصحفية
أو الاجتماعية بما فى ذلك واجب الحفاظ التام على أسرار المهنة .

(ب) أن يلتزم بما للمواطنين من حقوق في مقدمتها حق المواطن المقرر في الإعلام ، فلا يخفى الصحفي على المواطنين الوقائع المؤكدة التي يعلمها بغير تزييد ولا مبالغة ، وأن يقدم لهم الحقائق التي يستطيع تقديمها كاملة بلا تصرف ذاتي يغير من ملامحها ، ويدخل في ذلك حق المواطن في الحفاظ على كرامته وعدم تشويه سمعته بخبر أو رسم أو صورة ؛ بقصد التشهير به أو الحكم عليه قبل إدانته قضائياً .

(ج) ألا يكون في أداء الصحفي أى سبب إلى منفعة شخصية غير مستحقة أو انحياز ذاتي يخرج عن الموضوعية فيما ينشره .

(د) أن تكون الأنباء والتعليقات التي يقدمها الصحفي للمواطنين في إطار الأمانة لفظاً ومعنى ، والبعد عن المطاعن الشخصية وإثارة الشك بلا سند ، وأن توضع الكلمة المنشورة في أى جدل أو حوار وضعاً أميناً بكل أدبياتها الموضوعية .

(هـ) ألا تحول مسئولية رئيس التحرير دون مسئولية الصحفي عما ينشره ، وليس له نفع هذه المسئولية بأنه كان مأموراً .

ثالثاً

يحتفظ الصحفي لنفسه بالحقوق الآتية :

١ - حق التعبير عن رأيه واحترام آراء الآخرين في حدود القوانين الأساسية .

٢ - حق الحفاظ على أمنه من أى عدوان مادي أو معنوي .

٣ - حق الحصول على المعلومات الصحيحة التي تتطلبها طبيعة عمله .

٤ - حق الكشف عن الذين يخطون عليه الفش في الأنباء والمعلومات ومن ينكرون ما أدلوا به لمحاسبتهم أمام الجهات المسؤولة .

٥ - حق تأمينه من السطو على إنتاجه الصحفي .

٦ - حق الحصول على ما تقرره له القوانين واللوائح وتقاليد المهنة .

رابعاً

يستند في تطبيق هذا الميثاق على اعتبار كل ما ورد في هذا الميثاق أمانة شرف في ضمائر الصحفيين .

المواد المتصلة بالتأديب فى
قرار رئيس المجلس الاعلى للصحافة
رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥
بشان اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠
بشان سلطة الصحافة

الباب الثانى

حقوق الصحفيين وواجباتهم

مادة ٤ - يباشر الصحفيون عملهم ويمارسون حريتهم فى التعبير عن
الرأى والفكر ايا كانت اتجاهاتهم أو انتماءاتهم السياسية أو الحزبية أو
الفكرية بسلطان من ارادتهم فى نطاق المقومات الأساسية للمجتمع
المنصوص عليها فى الدستور وفى حدود القانون .

مادة ٥ - لا يجوز تعريض الصحفي لأى ضغط من جانب أى سلطة،
كما لا يجوز حمله على إفشاء مصدر معلوماته ولو كان ذلك فى مجال
تحقيق جنائى أو بمناسبته .

مادة ٦ - لا يجوز محاسبة الصحفي على رأى يبيده أو معلومات
صحيفة ينشرها كما لا يجوز محاسبته بسبب عمله إلا إذا ثبت إخلاله
بواجباته المهنية على النحو المبين بالقانون أو بأحكام ميثاق الشرف
الصحفى أو بأحكام هذه اللائحة .

مادة ٧ - لا يجوز المساس بأمن الصحفي فى مباشرة عمله،
والمقصود بأمن الصحفي هو مجموعة الظروف والاعتبارات التى ترتبها
القوانين واللوائح وميثاق الشرف الصحفى وما استقر من أعراف صحفية
بتوافرها واحترامها يستطيع الصحفى أن يمارس فى اطمئنان عمله
ويؤدى رسالته .

مادة ٨ - يبذل المجلس الأعلى للصحافة ما يراه محققا للحفاظ على

أمن الصحفي وعدم المساس به . كما يتعاون مع نقابة الصحفيين لتحقيق هذا الحفاظ ودون تعرض لما يقع استغلالا في اختصاص النقابة .

مادة ٩ - للصحفي في حالة المساس بأمنه أن يعرض الأمر على المجلس الأعلى للصحافة ويكون العرض بطلب مكتوب يخطر الصحفي المؤسسة التي يتبعها بصورة منه والمجلس الأعلى أن يطلب من المؤسسة التي يتبعها الصحفي موافاته خلال أسبوعين بما قد يكون لها من ملاحظات في هذا الشأن .

ويتخذ المجلس عن طريق لجنة الصحافة والصحفيين ما يراه فيما رفع اليه بادئا بمحاولة التوفيق ثم يخطر المجلس الصحفي المتظلم والمؤسسة المعنية ونقابة الصحفيين خلال شهرين من تاريخ التظلم بما ينتهي اليه من رأى أو قرار .

وللصحفي في جميع الأحوال أن يلجأ إلى القضاء .

مادة ١٠ - يلتزم جميع العاملين في الصحافة بقانون الصحافة ولائحته وقرارات المجلس ، ويأمن يراعوا في سلوكهم المهني مبادئ الشرف والأمانة وأداب المهنة وأعرافها وتقاليدها .

مادة ١١ - يخضع تحرير الاعلانات ونشرها لذات القواعد المهنية التي تسرى على المواد التمريرية دون إغفال لطبيعة الإعلان . ويراعى بصفة خاصة عدم تعارض المادة الاعلانية مع الخطوط الأساسية للسياسة القومية العامة .

مادة ١٢ - لا يجوز أن تنطوى أجور الاعلانات الخاصة بالجهات الأجنبية على منح في أية صورة كانت .

مادة ١٣ - مع مراعاة أحكام المادتين ٤٤ ، ٥٢ من قانون الصحافة ، على الصحفي الذي يرغب في العمل بصحيفة أو وكالة صحفية أو إحدى وسائل الأعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج أو مباشرة أى نشاط فيها سواء كان العمل بصفة مستمرة أو متقطعة أن يتقدم للمجلس بطلب الإذن له بذلك .

ويجب بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالطالب ومنها إسمه ثلاثيا وإسم الشهرة (إن وجد) واسم الجهة التي يعمل بها عند تقديم الطلب والجهة التي يرغب في العمل لديها ، أن يتضمن الطلب نوع العمل في تلك الجهة ومدته ، وأن يكون مصحوبا بموافقة الجهة التي يعمل بها ، ويصدر المجلس الإنز لطالبه خلال ستين يوما من تقديم الطلب أو من تاريخ استيفاء الطلب . وتتخذ نفس الإجراءات كلما تطلب الإنز تجديدا ولا يمنع طلب التجديد الصحفي من مباشرة عمله حتى يخطر بالبت في الطلب .

مادة ١٤ - تعد أمانة المجلس سجلا لرصد طلبات الإنز بالعمل لدى جهات غير مصرفية يبين فيه الطلب والبيانات التي يتضمنها وما انتهى إليه الرأي فيه وما يطرأ عليه من تجديد أو تعديل .

مادة ١٥ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٩ وما بعدها من قانون الصحافة على الصحيفة عندما تتمتع عن نشر طلب التصحيح لأنه غير مستوف شرائطه المنصوص عليها في القانون أو أن هناك من أحكام القانون ما يحول دون نشره أن تكتب لصاحب الطلب بذلك خلال ثلاثة أيام من تقرير عدم النشر .

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بحق الصحفي في التعليق وإبداء الرأي من وجهة النظر العامة يجب نشر البيانات والبلاغات الرسمية الصادرة عن السلطات العامة المختصة في أي شأن من الشئون العامة محل النشر أو التي تعنى الرأي العام كما يجب نشر البيانات الصادرة عن النيابة العامة ومنطوق الأحكام أو القرارات التي تصدرها السلطات القضائية المختصة في الأمور والقضايا التي تناولها النشر الصحفي أثناء التحقيق أو المحاكمة مع موز كاف للأسباب التي تقام عليها وذلك إذا تقرر الحفظ أو البراءة .

كما يجب الالتزام بعدم إبراز نشر أخبار الجريمة وأسماء وصور المتهمين أو المحكوم عليهم على نحو يمجد الجريمة والمجرمين ولا يجوز نشر أسماء وصور المحكوم عليهم أو المتهمين الأحداث تمكينا لهم من التوبة والعودة إلى احترام نظام المجتمع .

فهرس

الصفحة

تقديم :

لأستاذ عصمت الهوارى - المحامى - ووكيل نقابة المحامين ٣

مقدمة الكتاب : ٥

مبادئ عامة فى المساءلة التأديبية ١٠

التعليقات :

٢٢	المادة ٩٨
٤٤	المادة ٩٩
٥٢	المادة ١٠٠
٥٥	المادة ١٠١
٥٧	المادة ١٠٢
٦٣	المادة ١٠٣
٧١	المادة ١٠٤
٧٣	المادة ١٠٥
٩٥	المادة ١٠٦
١٠٢	المادة ١٠٧
١١١	المادة ١٠٨
١١٤	المادة ١٠٩
١١٧	المادة ١١٠
١٢١	المادة ١١١
١٢٥	المادة ١١٢
١٢٩	المادة ١١٣
١٣١	المادة ١١٤
١٣٣	المادة ١١٥
١٣٤	المادة ١١٦
١٣٨	المادة ١١٧
٢٦١	

الصفحة

المادة ١١٨	١٤٥
المادة ١١٩	١٤٨
اهم المراجع	١٥٢
الملاحق	

- المادة ٥٦ من الدستور	١٥٤
- صياغة مقترحة لمواد التأديب	١٥٥

مواد التأديب في قوانين المحاماة المتعاقبة :

١- قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨	١٦٦
٢- قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧	١٧٠
٣- قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤	١٧٣
- المواد المتصلة بالتأديب في النظام الداخلي لنقابة المحامين	١٧٦
- مواد التأديب في مشروع المرحوم الدكتور جمال العطفى	١٨٠

مواد التأديب في قوانين النقابات المهنية :

القانون ٣١ لسنة ١٩٦٦ بشأن نقابة المهن الزراعية	١٨٨
القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الاطباء	١٩٢
القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة اطباء الاسنان	١٩٦
القانون ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الصيادلة	٢٠٠
القانون ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة البيطريين	٢٠٤
القانون ٧٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن التعليمية	٢٠٨
القانون ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية	٢١٢
القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن نقابة الصحفيين	٢١٧

الصفحة

القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة التجاريين	٢٢٠
القانون ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن نقابة المهن الاجتماعية	٢٢٤
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين	٢٢٨
القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهن التطبيقية	٢٣٢

مواثيق الشرف المهنية والمواد المتصلة بالتأديب في

اللوائح الداخلية :	٢٣٧
--------------------	-----

- ملاحظات	٢٣٨
- لائحة آداب وميثاق شرف مهنة الطب البشري	٢٣٩
- مواد التأديب في اللائحة الداخلية لنقابة الاطباء	٢٤٤
لائحة آداب الصيادلة	٢٤٧
لائحة نقابة الصيادلة	٢٥٠
النظام الداخلى لنقابة المهندسين	٢٥٣
ميثاق الشرف الصحفي	٢٥٦
اللائحة التنفيذية لقانون سلطة الصحافة	٢٥٨
الفهرس	٢٦١

رقم الايداع ١٩٨٩/٢١٤

دار المطبعة الحديثة
٦ كنيسة الأرمن - اول شارع الجيش
تليفون : ٩٠٨٣١٨

دار الطباعة الحديثة
٦ كنيسة الأرمن - اول شارع الجيش
تليفون : ٩٠٨٣١٨

Bibliotheca Alexandrina



0407397